مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

حواشي المَوْلَى وَليّ الدين جار الله الرُّومي (تَ:١١٥١هـ) على النّشر في القراءات العَشر لابن الجَزَرِيّ دراسةً وتحقيقًا

إعداد

د. رضوان بن رفعت بن أحمد البكري

الأستاذ المساعد بقسم القراءات- كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

- من مواليد عام ١٤١٢هـ، بمدينة بريـــدة بالمملكة العربية السعودية.
- تخرج في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤٣٥هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات بكلية القرآن الكريم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣٨هـ، بأطروحة: "درّ سما العلا فيما خالف حفصٌ من حرف ابن العلا، تأليف محمد بن أحمد العوفي (كان حيًّا ١٠٥٠هـ): دراسةً وتحقيقًا، من أول حرف النون من باب الإدغام إلى نهاية سورة الكهف"، كما نال منه شهادة الدكتوراه عام ١٤٤٢هـ، بأطروحة: "انفرادات طرق القراءات العشر في كتاب النشر للإمام ابن الجزري: جمعًا ودراسةً".
- من أعماله المنشورة: "تحرير قول الإمام ابن الجزري في اشتراط التواتر لقبول القراءة وفي تواتر القراءات العشر"، "قراءة الإمام الكسائي (ت:١٨٩هـ) بالأثر"، "اعتبار حمزة بقراءة ابن مسعود فيما خالف خط المصحف".
- البريد الشبكي: redwan.r.a.b@gmail.com

(قدم للنشر في ١٤٤٤/٩/٦هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٤/١١/٣هـ)

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة وتحقيق الحواشي التي علّقها المولى ولي الدين جار الله الرومي (ت١١٥١هـ) على كتاب النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) الذي يعدّ أهم كتب القراءات المتأخرة، وتعكس حواشي ولي الدين إحدى صور تلقّي العلماء لكتاب النشر وتعاطيهم معه. اشتملت الدراسة على ترجمة موجزة للمحشّي ولي الدين، وعلى دراسة للحواشي تضمّنت عنوانها ونسبتها إلى ولي الدين وزمن وضعها ومنهج المحشّي ومصادره وأبرز آرائه فيها، ثم اشتمل التحقيق على نصّ الحواشي كما وردت في نسخة ولي الدين من كتاب النشر، وقد بلغت حواشيه وتعليقاته على النشر ثمانيةً وثمانين تعليقًا، جاء أغلبها على مقدّمة النشر وباب الأسانيد، وتضمّنت توضيحات لكلام ابن الجزري، وتعقيبات واستدراكات، وآراء لوليّ الدين في مسألة شروط القراءة الصحيحة واشتراط التواتر وتواتر القراءات الأربع الزائدة على العشر، كما اشتملت على شيءٍ من أحوال وليّ الدين ورحلاته ورؤيته للمصاحف المنسوبة إلى عثمان رضي الله عنه.

الكلمات المفتاحية: ولي الدين جار الله، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، القراءات القرآنية، شروط القراءة الصحيحة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا وحبيبنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. وبعد:

فكتاب نشر القراءات العشر للإمام محمد بن محمد بن محمد بن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ من أَجَلّ ما صنّفه المتأخرون في القراءات، ومن هنا انكبّ عليه علماء فنّ القراءات وطلبته، وسبَحوا في فَلَكه، إمّا بدراسته ومطالعته، وتحريره وتدقيقه، أو بتحصيل نظمه (الطيبة) ووضع الشروح عليها، أو بنظمه وكتابة الشروح على ما نُظِمَ، وغير ذلك، ومن صور خدمة كتاب النشر الفريدة وضْعُ الحواشي عليه، ولا تُعرف لكتاب النشر حواشٍ، إلّا تعليقات يسيرة نُقِلَتْ عن مصنّفه، أو عن بعض طلابه، ومن الحواشي كذلك حاشية المولى ولي الدين جار الله الرومي (ت١١٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، ومع أنّها تعدّ لطيفةً جدًّا إذا قورنت بحجم كتاب النشر، إلّا أنّها أوسع الحواشي والتعليقات المعروفة عليه، وصاحب الحواشي أحد أعيان القرن الثاني عشر الهجري، وقد تميّز برحلاته وأخذه عن الأكابر من علماء عصره، وحاز الفنون المتداولة في زمانه، ولا سيّما علوم المعقول، كما تميّز بعنايته الخاصة بفنّ القراءات. وتعكس حواشيه على النشر إحدى صور تلقّي العلماء لكتاب النشر وتعاطيهم معه. فمن ثمّ جمعت حواشيه التي علّقها على إحدى نسخ النشر، وحقّقتها وقدّمت لها بدراسة موجزة.

أهمية الموضوع:

١- وُضعت هذه الحواشي على كتاب النشر للإمام ابن الجزري، وهو العمدة في القراءات عند المتأخرين، ودراسة هذه الحواشي تُطْلِع ذوي الاختصاص والعناية بكتاب النشر على إحدى صور تلقّي العلماء لكتاب النشر وتعاطيهم معه وعنايتهم به.

٢- اشتمال الحواشي على تعليقات واستدراكات علمية على ابن الجزري، خاصة آراءه في شروط قبول القراءة، وقد صدرت هذه النظرات عن عالمٍ أصولي

معقوليّ، وظهر أثر نشأته الأصولية فيها؛ حيث وضع يده على أحد أهمّ المباني المعرفية التي ينبني عليها النزاع في مسألة اشتراط التواتر لقبول القراءة.

٣- عناية المحشّي بمسألة شروط قبول القراءات، وما هو المقبول منها، وله آراء مميزة في تواتر ما خرج عن القراءات العشر، وفي نقد بناء حجيّة القراءات على الإجماع، وفي نقد اشتراط الرسم، وبناؤه العلمي في المعقول وأصول الفقه له أثرٌ في هذه الآراء.

٤- ذكر المحشّي رؤيته لبعض المصاحف التي تنسب إلى عثمان رضي الله عنه، فيعدّ كلامه في هذه الحواشي من المصادر الأصلية لمعرفة أحوال تلك المصاحف وتاريخها.

٥- ذكر المحشّي بعض ما يتعلّق بحياته العلمية ورحلاته، فيعدّ كلامه في هذه الحواشي من المصادر الأصلية لترجمته.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مستقلّة أو تحقيق سابقٍ للحواشي، وقد تناولت إحدى الدراسات طرفًا منها، وهي دراسة تركية بعنوان: (Cârullah Efendi'nin Kıraat Notları)[١] أي تعليقات ولي الدين على القراءات، وهي دراسة مختصرة في حدود ١٧ صفحة، تناولت الدراسة إجمالًا خصائص تعليقات ولي الدين جار الله على كتب القراءات، ومنها تعليقاته على كتاب النشر، وأشارت الدراسة بإيجاز إلى أبرز المسائل التي حظيت باهتمام جار الله في تعليقاته على كتب القراءات، وخصائص تعليقاته ومنهجه فيها عمومًا. وسيتناول هذا البحث دراسة المسائل المتعلقة بحواشيه على خصوص كتاب النشر بمزيدٍ من التفصيل.

(١) Seyfullah Efe. "Cârullah Efendi'nin Kıraat Notları". *Osmanlı Kitap Kültürü: Cârullah Efendi Kütüphanesi ve Derkenar Notları*. Ed. B. Açıl. 163-181. İlem: Istanbul, 2nd edition, 2020.

وأمّا الـمُحشّي رَحِمَهُ اللَّهُ فقد سبقت دراسته دراسةً موسعّة مفصلّة وافيةً في عدّة أعمال عربيّة وتركيّة[(١)]، ومن ثمّ سأتناول دراسته باختصارٍ وإيجازٍ.

خطة البحث:

قسّمت البحث إلى مقدمة وقسمين وخاتمة.

المقدمة: تشتمل على أهمية الموضوع والدراسات السابقة وخطة البحث ومنهجه.

القسم الأول: قسم الدراسة. ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل: التعريف بولي الدين جار الله. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته.

المطلب الثاني: آثاره وعنايته بعلم القراءات.

المبحث الثاني: دراسة الحواشي. ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: عنوان الحواشي ونسبتها إلى ولي الدين.

المطلب الثاني: زمن وضع الحواشي.

المطلب الثالث: منهج ولي الدين في الحواشي.

المطلب الرابع: مصادر ولي الدين في الحواشي.

المطلب الخامس: من أبرز آراء ولي الدين في الحواشي.

---

(١) من قِبَل الباحثين في مشروع تحقيق كتاب (الفرقان في قراءات القرآن، تأليف أبي عبد الله ولي الدين بن مصطفى القسطنطيني الحنفي الملقّب بجار الله الرومي (ت١١٥١ه)) بقسم القراءات بكلية القرآن والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكذلك في عدّة دراسات تركية منها:

Muhammed Usame Onuş, "Bir Osmanlı Âlimi Veliyyüddin Cârullah Efendi'nin Terceme-i Hâli". *Osmanlı Kitap Kültürü: Cârullah Efendi Kütüphanesi ve Derkenar Notları*. Ed. B. Açıl. 7-38. İlem: Istanbul, 2nd edition, 2020.

Mehmet Kalaycı, Veliyyüddîn Cârullah Efendi'nin (ö. 1151/1738) 'Terceme-i Hâli'ne Bir Katkı. *İslam Tetkikleri Dergisi-Journal of Islamic Review*, 1/11, (2021): 357-388.

المطلب السادس: وصف النسخة الخطيّة.

القسم الثاني: النصّ المحقّق.

منهج البحث والتحقيق:

التزمت الاختصار في ترجمة المحشّي؛ إذ سبق لبعض الباحثين دراسته بتفصيلٍ وتوسّع. وأما تحقيق الحواشي فقد اتبعت فيه ما يلي:

١. اعتمدت على نسخة الحواشي المعلّقة بنسخة كتاب النشر في مجموعة ولي الدين جار الله بالمكتبة السليمانية، كما سيأتي تفصيله في وصف النسخة الخطية.

٢. تتبّعت الحواشي المختومة بتوقيع المحشّي، أي التي يذكر في آخرها (أبو عبد الله) أو (ولي الدين)، أو التي ألحقها بحواشيه - وغالبًا ما يتبعها بكلمة (صح)-، سواءٌ جاءت حواشيه في حاشية الصفحة، أو جاءت بين السطور أثناء المتن.

٣. رتّبت الحواشي حسب ورودها في المخطوط، وعند وقوع أكثر من حاشية في صفحة واحدة رتّبتها بحسب الموضع المحشَّى عليه.

٤. رقمت كل حاشيةٍ من حواشي ولي الدين بترقيم مستقلّ، يستمرّ متسلسلًا من أول حاشية إلى آخر حاشية.

٥. عرضت الحواشي حسب الخطوات التالية:

أ. وضعت رقم الحاشية في البداية، وجعلته بين معقوفين [ ].

ب. ثم وضعت هامشًا عند رقم الحاشية، بيّنت فيه الورقة والوجه الذي وقعت فيه الحاشية من المخطوط، ثم بيّنت الكلام المحشَّى عليه، إمّا بذكر نصّه كاملًا، أو بتلخيصه وتوضيحه إجمالًا، بحسب ما يقتضيه كلّ مقامٍ. ولم أؤخّر هذا الهامش عن نصّ الحاشية؛ لكي يسهلَ على القارئ استحضار الموضع المحشّى عليه قبل الشروع في الحاشية، ويُبادَرَ بذلك، فيكون أقرب لذهنه، وأبعد عن التشويش. ولم أجعل الكلام المحشّى عليه في المتن؛ لئلّا يختلط بالحواشي ويزاحمها، وليكون المتن خالصًا لنصّ الحواشي المحقّقة قدر الإمكان.

٦. ذكرت في المتن عناوين أبواب النشر التي جاءت تحتها الحواشي، وجعلتها بين معقوفين [ ]، مقدّمًا لها على الحواشي.

٧. أشرت إلى مواضع الطمس والخرم في النص المخطوط، فإن أصاب شيءٌ من ذلك إحدى الكلمات، وكانت الكلمة شبه واضحة، أو بقي منها ما يدلّ عليها ظاهرًا، أو نقلها المصنّف من نصٍّ آخر وعرفت الكلمة بالرجوع إلى المنقول عنه، أثبتّها في المتن بين معقوفين، وعلّقت على ذلك في الهامش، وإلّا تركت المتن خاليًا عنها، وبيّنت ذلك في الهامش.

٨. فيما يتعلّق بإلحاقات المصنّف: بعض الإلحاقات تكون لتصحيح خطأ، كاستدراك كلمةٍ ساقطةٍ، ونحو ذلك، فهذا الضرب من الإلحاقات أكتفي بإثباته في النصّ المحقّق دون إشارةٍ إليه، وبعض الإلحاقات تكون لإضافة جملٍ وفقراتٍ كاملةٍ، وهذا الضرب من الإلحاقات يكشف غالبًا عن تطوّر تعليقات المحشّي وزيادته فيها بعد مراجعتها، ولأهميّة بيان ذلك، جعلت هذا الضرب من الإلحاقات بين معقوفين [ ]، ونبّهت في الهامش على أنّه ملحق.

٩. ختم المحشّي غالب تعليقاته بما يدلّ على نسبتها إليه، كتوقيعه في آخرها: (أبو عبد الله) أو (أبو عبد الله ولي الدين)، وقد تَرَكْتُ هذه التوقيعات ولم أنبّه عليها، إلّا إذا جاء توقيعٌ في أثناء الحاشية لا في ختامها، لأنّ ذلك قد يدلّ على عوده وزيادته على تعليقه السابق الذي كان ينوي قطعه عند محل التوقيع، فلأجل أهمية هذا في تصوّر تطوّر كتابته للحواشي، نبّهت في الحاشية على محلّ تلك التوقيعات الواقعة في الأثناء.

القسم الأول: دراسة الحواشي

المبحث الأول: التعريف بولي الدين جار الله[١]

المطلب الأول: حياته.

صاحب الحواشي هو ولي الدين جار الله محمد بن مصطفى بن علي. صرّح باسم (محمد بن مصطفى بن علي) في قيد مقابلة إحدى المخطوطات[٢]، وأما (ولي الدين جار الله) فهو ما يعبّر به عن نفسه في أكثر كتاباته، ويظهر أنّه تلقّب بـ(جار الله) لمجاورته بالحرمين الشريفين؛ إذ جاور فيهما سبع سنين[٣]. كنيته المشهورة: أبو عبد الله، كما هو في أغلب تواقيعه، وكنّى نفسه في بعض كتاباته المبكّرة (أبا الفضل)[٤].

ولد سنة (١٠٧٠هـ)، بإحدى قرى يَكِيشَهْر فنار[٥]، ويكيشهير فنار تعرف اليوم باسم (لاريسا)، وتقع بمنطقة تسالية باليونان[٦].

---

(١) أهم مصادر ترجمة المؤلف: ما ذكره عن نفسه في برنامج قراءاته المحقّق ضمن بحثٍ بعنوان (ولي الدين جار الله وبرنامج قراءاته، تحقيق وتعليق وتقديم: أحمد عبد المجيد هريدي)، وما ذكره عن نفسه في كتابه الفرقان في قراءات القرآن، وما ذكره عن نفسه في تعليقاته على الكتب وفيما قيّده على ظهورها وغواشيها، وترجمته في Osmanlı Müellifleri (١/ ٢٩٢)، ومن أهم مراجع ترجمة المؤلّف: دراسة أحمد فريد لكتاب الفرقان في قراءات القرآن، ودراسة محمد أسامة أونوس (Bir Osmanlı Âlimi Veliyyüddin Cârullah (Efendi'nin Terceme-i Hâli)، ودراسة محمد كالايجا المتممة للدراسة السابقة (Veliyyüddîn Cârullah (Efendi'nin (ö. 1151/1738) 'Terceme-i Hâli'ne Bir Katkı).

(٢) ينظر: قيد المقابلة في مخطوط مكتبة جار الله (رقم ١٢٤٧): [و١٤١/ أ، بترقيم المخطوط]، واستفدت هذا الموضع من إشارة الدكتور أحمد فريد في دراسته للفرقان (١/ ٢٤، تعليق: ٣). وقد صرّح ولي الدين كذلك باسم والده وجدّه في برنامج مقروءاته (ولي الدين جار الله وبرنامج قراءاته: ص١١)، وفي قيد نسخ ضمن مخطوط مكتبة جار الله (رقم ١٢٤٧): [و٤٦/ أ].

(٣) ينظر: الفرقان: (١/ ٤١٦).

(٤) كما في حواشي مخطوط مكتبة جار الله (رقم ١٢٤٧): [و٢/ أ، و٢٠/ أ، و١٤١/ أ، بترقيم المخطوط].

(٥) ينظر: ولي الدين جار الله وبرنامج قراءاته (ص٧).

(٦) ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية (ص٥٠٠).

بدأ طلب العلم من عمر التاسعة، أي حوالي عام (١٠٧٩هـ)، فختم القرآن الكريم وقرأ عدة مختصرات في النحو والصرف، ثم أرسله والده حين بلغ الخامسة عشرة إلى مدينة (يكيشهر فنار)(١)، أي حوالي عام (١٠٨٥هـ)، فقرأ القرآن بالتجويد، ودرس الفقه وأصوله، وعلوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغةٍ ووضعٍ وعَروض وقافية، وعلوم المعقول من كلامٍ ومنطقٍ وآدابٍ وحكمةٍ، والهندسة والهيئة – علم الفلك–(٢).

وارتحل إلى القسطنطينية بعد أن تمّ له في طلب العلم في منطقة يكيشهر قرابة أربعة عشر عامًا، أي من حوالي عام (١٠٩٢- ١٠٩٣هـ)، فقرأ فيها العلوم السابقة وعلم التفسير على المحقّقين والمدققين، ومكث في ذلك سبع سنين(٣)، وحصل أثناء ذلك في عام (١٠٩٧هـ) على الملازمة(٤) من شيخ الإسلام علي أفندي(٥)، ثم ارتحل من القسطنطينيّة في خامس رجب من عام (١٠٩٩هـ) إلى مصر والحجاز والعراق والشام، ودرس في أثناء ذلك الحديث والتفسير، والطب وعلوم المعقول، واشتغل كذلك بالتدريس والتأليف، واستغرقت رحلته خمسة عشر عامًا، وعاد فدخل القسطنطينية في الخامس والعشرين من رجب من عام (١٠١٤هـ)(٦).

(١) ينظر: ولي الدين جار الله وبرنامج قراءاته (ص١١).

(٢) ينظر: ولي الدين جار الله وبرنامج قراءاته (ص٧- ٤٠)، والفرقان (١/ ٤١٢).

(٣) ينظر: الفرقان (١/ ٤١٢).

(٤) الملازمة: من الأنظمة الأساسية في تشكيل الهيئة العلمية في الدولة العثمانية، وتكون بأن يصطحب كلٌّ من شيخ الإسلام ومعلمي السلطان وقضاة العسكرِ والحواضرِ الكبرى وكبار المدرّسين ونحوهم عددًا معيّنًا من خرّيجي المدارس ليكونوا ملازمين لهم، ومن ثمّ يبدأ الملازِم مرحلة التدريب العملي التي تؤهله للدخول في سلك التدريس والقضاء حين يُمنَح الملازمة. ينظر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (١/ ٢٨٧- ٢٨٩).

(٥) Veliyyüddîn Cârullah Efendi'nin (ö. 1151/1738) 'Terceme-i Hâli'ne Bir Katkı (p. 386).

(٦) ينظر: الفرقان (١/ ٤١٢- ٤٢٠).

وقد اشتغل بالتدريس والتصنيف زمنًا طويلًا، في بعض البلاد التي دخلها في رحلاته، وفي القسطنطينيّة، وتجاوزت تصانيفه - فيما ذكره عن نفسه- الأربعين مصنّفًا، من الكتب والرسائل، فضلًا عن التعليقات والتحريرات(١).

وذكر عن نفسه أنّه درّس في مدرسة (صجلي أمير)، ثم صار مدرّسًا بمدرسة آيا صوفيا، ثم صار مدرّسًا بدار الحديث السليمانية سنة (١١٤٠هـ)، ثم صار قاضي حلب لسنة كاملةٍ(٢).

له العديد من الشيوخ، منهم(٣):

١- الشيخ المنصور المصري ثم المدني، من تلامذة الشيخ المصري البَقَري المقرئ، ذكر عنه ولي الدين أنّه كان يقرئ القراءات الأربع عشرة بالمدينة في سنة مائة وألف وبعدها، وأنّه قرأ عليه أثناء مجاورته - أي بالمدينة- في تلك السنين(٤).

٢- الشيخ شهاب الدين الحَمَوي المصري الحنفي، صاحب الحاشية المعروفة على الأشباه والنظائر لابن نُجَيْم في الفقه الحنفي.

٣- الملا إبراهيم الكُوْراني المدني، أحد المحققين في علوم المعقول، قرأ عليه من كتب السنة وعوالي كتب المعقول.

٤- الشيخ سعد الله الهندي المجاور بالحرمين الشريفين، من أعلام الهند، قرأ عليه عوالي كتب الحكمة.

Veliyyüddîn Cârullah Efendi'nin (ö. 1151/1738) 'Terceme-i Hâli'ne Bir Katkı (p. 386).

(١) ينظر: الفرقان (١/ ٤٢٠).

(٢) Veliyyüddîn Cârullah Efendi'nin (ö. 1151/1738) 'Terceme-i Hâli'ne Bir Katkı (p. 386).

(٣) ينظر الفرقان في قراءات القرآن بتحقيق أحمد فريد (قسم الدراسة): (١/ ٣١- ٣٣).

(٤) ينظر: مخطوط مكتبة جار الله (رقم ٢٣): [و١/ أ]، على غاشية كتاب المقنع للداني.

٥- الشيخ محمد الشفيع الإستراباذي ثم الأصفهاني، أحد تلامذة الخوانْساري صاحب الحواشي الشهيرة على حواشي مِيرْزَاجان في أصول الفقه والحكمة والكلام، وغيرِها من المصنّفات السائرة في المعقول.

توفّي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ١١٥١هـ، عن عمرٍ يجاوز الثمانين عامًا، ودُفن في المدرسة التي بناها بالقسطنطينية قرب مسجد الفاتح(١).

وتكشف حياة ولي الدين عن تبوئه مكانةً علميةً ذات اعتبارٍ في عصره، فقد قضى غالب حياته في العلم، طالبًا، ومدرّسًا لأنواع العلوم ومصنّفًا فيها، وتميّز بالرحلة الواسعة، ولَقِيَ الكبار وأخذ عنهم، وعاش في إحدى أعظم حواضر العلم في زمانه، وهي القسطنطينيّة، كما يشهد لتأهّله العلميّ ومكانته الرفيعة حصولُه على الملازمة من شيخ الإسلام في عصره، وتدريسه بمدارس رفيعة، مثل مدرسة آيا صوفيا(٢)، ومدرسة دار الحديث السليمانية التي تعدّ من أرفع المدارس العثمانية، ويعدّ مدرّسها من أعلى المدرّسين(٣)، إضافةً إلى تولّيه القضاء بعد ذلك. فما سبق يكشف عن كونه ذا مكانةٍ علميّةٍ في عصره، وحيازته حظًّا معتبَرًا من الفنون المتداولة فيه.

المطلب الثاني: آثاره وعنايته بعلم القراءات.

اشتغل ولي الدين بالتدريس والتصنيف زمنًا طويلًا، وتجاوزت تصانيفه - فيما ذكره عن نفسه- الأربعين مصنّفًا، من الكتب والرسائل، فضلًا عن التعليقات والتحريرات(٤). وقد صنّف في الحديث والتفسير والفقه وعلوم المعقول وغيرها(٥).

(١) ينظر: Osmanlı Müellifleri (1/ 292)، والأعلام للزركلي (٨/ ١١٨- ١١٩).

(٢) ينظر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (٢/ ٤٥٩).

(٣) ينظر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (٢/ ٤٦٠- ٤٦١).

(٤) ينظر: الفرقان (١/ ٤٢٠).

(٥) ينظر: الفرقان (قسم الدراسة): (١/ ٣٥- ٣٧).

ومع غلبة علوم المعقول على تكوينه وأعماله واهتماماته العلمية، كانت له عناية خاصّة بعلم القراءات، تجلّت هذه العناية في الأعمال التالية:

١. كتاب الفرقان في قراءات القرآن، وهو (أكبر كتبه على الإطلاق)[١].

٢. حواشي كنز المعاني في شرح حرز الأماني (الشاطبية) للجعبري[٢].

٣. حواشي النشر في القراءات العشر. وهو محلّ هذا البحث.

ويظهر من تعليقاته على الكتب المتعدّدة أنّ له عنايةً خاصّةً بشروح الشاطبية، وبأعمال الجعبري، كشرحه على الشاطبية وشرحه على نهج الدماثة وبعض رسائله، وسيأتي مزيد بيانٍ لذلك عند الحديث عن مصادره في القراءات في حواشيه.

وأيضًا من مظاهر عنايته بالقراءات اشتمال مكتبته على حظٍّ وافرٍ من كتبها، فقد اشتملت مكتبته - فيما وصلنا منها- على: **التيسير** في القراءات السبع للداني، **والمختار** في معاني قراءات أهل الأمصار لابن إدريس، وهو من كتب القراءات النادرة؛ فإنّه من كتب القرن الرابع، لأحد تلاميذ تلاميذ ابن مجاهد، ولا تُعرَف له نسخة خطيّة غير التي في مكتبة ولي الدين، **وشرح الفاسي** على الشاطبية، ونسختان من **شرح الجعبري** على الشاطبية، **وحاشية الكُوْراني** على شرح الجعبري على الشاطبية، **والنشر** في القراءات العشر، والنسخة التي اشتملت عليها مكتبته هي من نسخ النشر المميزة، تميّزت بأنها نسخة منقولة عن الإبرازة الأولى للنشر[٣]، وفي هوامشها إلحاقات من الإبرازات اللاحقة، وتميّزت كذلك باشتمالها على تعليقاتٍ

(١) الفرقان في قراءات القرآن (قسم الدراسة): (١/ ٣٤). وكتاب الفرقان حُقّقت عدّة أجزاء منه في رسائل علمية بقسم القراءات بكليّة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وبعض الأجزاء يجري تحقيقها في الوقت الراهن.

(٢) توجد له حواشٍ بخطّه على نسختين من نسخ شرح الجعبري محفوظتين ضمن مجموعة جار الله بالمكتبة السليمانية بإسطنبول برقم (١١) و(m -١١).

(٣) أفاد كونها إبرازةً أولى: الدكتور السالم الجكني الشنقيطي في بعض دروسه.

منقولةٍ عن ابن الجزري على كتابه النشر، ولا تُعرَف هذه التعليقات إلا في هذه النسخة، **ورسالة لابن قُطْلُوبَغَا** عن تواتر القراءات العشر ومسائل أخرى متعلّقة بالقراءات، وقد نسخها جار الله بيده في ورقة وأدرجها بين دفّتي نسخته من كتاب النشر، ولعلّه نسخها في رحلته للشام. بالإضافة إلى كتب أخرى يحيل إليها مرارًا وليست موجودةً في مجموعة مكتبته الحالية، ككتاب المبهج لسبط الخياط وشرح أبي شامة على الشاطبية وغيرها.

فهذه الجوانب -إضافة إلى ما سبق من قراءته على بعض الشيوخ الجامعين للقراءات الأربع عشرة- تدلّ على أنّ له عناية خاصّة بعلم القراءات. فإذن كان رَحِمَهُ اللَّهُ واسع الاطلاع على كتب القراءات بمختلف صنوفها، من أمهات كتب الرواية النثرية والمنظومة والشروح وكتب التوجيه والدراية، المتقدّمة والمتأخرة.

المبحث الثاني

دراسة الحواشي

المطلب الأول: عنوان الحواشي ونسبتها إلى ولي الدين.

لم يضع ولي الدين رَحِمَهُ اللَّهُ عنوانًا مخصوصًا لحواشيه على النشر، كعادة كثيرٍ من أصحاب الحواشي، وقد أحال إليها في كتابه الفرقان وفي حواشيه على شرح الجعبري بقوله: (ما علّقناه على كتاب النشر)[(١)].

وأما نسبة الحواشي إليه فلا خفاء فيها، يظهر ذلك من:

١. توقيعِه على الحواشي باسمه أو كنيته، فوقّع على أوّل حاشية بقوله: (كتبه: أبو عبد الله ولي الدين جار الله)، ووقّع غالب الحواشي الباقية بقوله: (أبو عبد الله).

٢. وكلامِه في الحواشي عن نفسه وأحواله الخاصة، كذكره لأسفاره، أو مشاهداته وشيوخه، أو ما اشتملت عليه مكتبته الخاصّة.

٣. وإحالتِه إلى هذه الحواشي في مصنّفاته الأخرى منسوبةً إليه، حيث أحال إليها بقوله: (ما علّقناه على كتاب النشر)[(٢)].

٤. وكونِ الحواشي مكتوبةً بخطّه، إضافةً إلى كونها ضمن مكتبته الخاصّة.

المطلب الثاني: زمن وضع الحواشي

قيّد ولي الدين تاريخ تملّكه لنسخة النشر المشتملة على الحواشي، وهو تاريخ (١١٤٦هـ)، ولكن لا يلزم أن يكون وضعه للحواشي بعد هذا التاريخ، بل يحتمل أن يكون قد علّق حواشيَ على نسخةٍ سابقة من كتاب النشر، ثم نقلها بعد ذلك إلى

---

(١) الفرقان (١/ ١١٥)، وحاشية ولي الدين على الجعبري ضمن مخطوط مكتبة جار الله (رقم ١١-m): [و٣٨/ أ].

(٢) المصادر السابقة.

هذه النسخة، وممّا يؤيّد هذا الاحتمال ويخرج به عن الفرض المحض: أنّ إحدى حواشي ولي الدين اشتملت على نصّ من النشر ليس موجودًا في النسخة الخطيّة المحشّاة من النشر[(١)]، وهذا يؤيّد أنّه وضع تلك الحاشية على نسخةٍ سابقة من النشر ثم نقلها إلى هذه النسخة. وأيضًا من شواهد ذلك الاحتمال: أنّ إحدى الحواشي جاءت في غير المحلّ المناسب لها، بل في صفحة أخرى ليس فيها ما يتعلّق بتلك الحاشية[(٢)]، وهذا قد يشير إلى أنّه نقل تلك الحاشية من نسخةٍ أخرى، وسها أثناء النقل عن تدوينها في محلّها المناسِب، وإلّا فيبعد تصوّر وقوع هذا السهو إن كان كتبها من أوّل الأمر هنالك ولم ينقلها من نسخةٍ سابقةٍ.

وقد اشتملت بعض حواشيه على إلحاقات تدلّ على مراجعته للحواشي وزيادته فيها، وتطوّر وضعه لها، بل وقد يشير بعضها إلى إعادته النظر. فمن مجموع ما سبق يمكن القول بأنّ ولي الدين قد وضع حواشيَ على نسخةٍ سابقة من النشر، ونقلها إلى هذه النسخة التي تملّكها بتاريخ (١١٤٦هـ)، ثم راجعها وزاد عليها شيئًا، فيكون زمان وضعه للحواشي على وجهها الأخير زمانًا ممتدًّا، يصل إلى ما قبل أواخر سنيّ ولي الدين رَحِمَهُ اللَّهُ.

المطلب الثالث: منهج ولي الدين في الحواشي:

من أبرز الجوانب في منهجه:

١ - أن الحواشي جاءت على مواضع منتقاة من النشر، فلم يعلّق المحشّي على كلّ ما في النشر، وغالب الحواشي وقع على مقدمة النشر، ثم على باب إسناد القراءات، ثم قلّت تعليقاته بعد ذلك جدًّا. وجاء آخر تعليقاته عند باب التكبير الذي هو آخر أبواب كتاب النشر.

(١) وذلك في الحاشية رقم [٥٤].

(٢) وذلك في الحاشية رقم [١١]. وينظر التعليق على تلك الحاشية.

٢- اعتمد في بعض حواشيه على النقل عن الكتب، وقد اتسم العديد من نقوله بالعناية بالنقل الحرفي، مما أخرج بعض النقول إلى حدّ الإطالة[١]. ومن أكثر الذين اعتنى بالنقل عنهم: الإمام الجعبري.

وقد تنوّعت مقاصد ولي الدين من تعليقاته على النشر، فجاءت الحواشي مشتملة على الأمور التالية:

١. توضيح كلام ابن الجزري وتفصيله، وتتميمه: فمن ذلك تعليقه على خطبة ابن الجزري التي قال فيها عن المصنّفين في القراءات: (فمنهم من جعل تيسيره فيها عنوانًا وتذكرة، ومنهم من أوضح مصباحه...)[٢]، فقد علّق موضحًّا أنّ ابن الجزري أدرج هنا أسماء الكتب المصنّفة في القراءات، وبيّن هذه الكتب[٣]. ومنه تفصيله لقول ابن الجزري: «أشير على أبي بكر رَحِمَهُ اللَّهُ بجمع القرآن في مصحف واحد»، فعلّق وذكر قصة الجمع[٤].

ومن تتميمه لكلام ابن الجزري: تعليقُه على قوله: (وأجمعوا على أنّ ﴿مَرْضَاتِ﴾ [الممتحنة: ١] و﴿مَرْضَات﴾ [البقرة: ٢٠٧] و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] مفتوحٌ)[٥]، فنبّه ولي الدين أنّ مراده بالإجماع هنا هو الإجماع في مذهب ورش[٦]، إذ قد صحّت الإمالة عن الكسائي. ومنه أيضًا تعليقه على قول ابن الجزري عند كلامه على ما نُسب إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أرى في المصحف لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها»: «وكيف يصحّ أن يكون عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول ذلك في مصحفٍ جُعِلَ للناس إمامًا يُقتدى به ثمّ

(١) ينظر مثلًا: حاشية ولي الدين رقم [١٩].
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٤).
(٣) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [١].
(٤) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٣].
(٥) النشر في القراءات العشر (٤/ ١٢٤٨).
(٦) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٧٧].

يتركه لتقيمه العرب بألسنتها ويكون ذلك بإجماعٍ من الصحابة»[(١)]، فقد أيّد وليُّ الدين كلامَ ابن الجزري بالنقل عن الكشّاف، ثم نقل عن حاشية القطب الرازي على الكشاف، ثم عن حاشية بهلوان على القطب[(٢)].

٢. ضبط الألفاظ، وتصويب الكلمات أو تحقيقها: من ذلك كلامه على ضبط كلمة: (رُوِّينا) التي وقعت في كلام ابن الجزري[(٣)]، واستدراكه على ضبط كلمة: (الأموي) في مخطوط النشر بالضم[(٤)]، وتعليقه على نقل ابن الجزري لعبارة الجعبري: (الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم **الآخَران**)، حيث قال ولي الدين: ((ويلزم **الأخيرين**)، هكذا في نسخة خلاصة الأبحاث)[(٥)].

٣. توضيح الإحالات، وربط كلام ابن الجزري ببعضه: واستعمل في ذلك أرقام الصفحات، فمثلًا عند قول ابن الجزري: (كما قدّمناه)، وضّح ولي الدين الإحالة بقوله: (أي في آخر الصحيفة الأولى من الورقة الخامسة)[(٦)]، وعند ذكر ابن الجزري للمصحف الإمام، ذكر ولي الدين أنه سيأتي بعد ورقةٍ وجهُ تسميته إمامًا[(٧)].

٤. الترجمة والتعريف: فحين نقل ابن الجزري عن ابن العربي من كتابه القَبَس، ذكر ولي الدين نُبَذًا عن ابن العربي وكتابه القَبَس[(٨)]. وعرّف ببعض الأماكن أو

(١) النشر في القراءات العشر (٤/ ١٠٨٥).
(٢) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٧٤].
(٣) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٢].
(٤) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٥٠].
(٥) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٢٠].
(٦) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٣٧].
(٧) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٧٢].
(٨) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٣٨].

البلدان الواقعة في كلام ابن الجزري، وهي الكَلّاسة[١]، ورملة[٢]، ونصيبين[٣]. وحين ذكر ابن الجزري كتاب السبعة لابن مجاهد، علّق ولي الدين بنُبَذٍ عنه وعن بعض الكتب المتعلّقة به[٤].

٥. التعقيب والاستدراك والمناقشة: فله استدراكات على ابن الجزري في مسائل علمية، كاستدراكه على رأيه في عدم اشتراط التواتر[٥]، واستدراكه على ما يراه من التناقض بين بعض كلمات ابن الجزري، من ذلك تعليقه على قول ابن الجزري إن البسملة آية في قراءة من فصل، وليست آيةً في قراءة من لم يفصل: «أقول: إن هذا يناقض ما ذكره في باب البسملة أن حمزة ممن لم يفصل بها، مع أن البسملة آية عنده»[٦]، ومن ذلك تعقيبه على مسائل متعلّقة بمنهج التصنيف، وذلك في تعقيبه على ترتيب أبواب النشر، بأنّ الأولى إيراد مسائل الاستعاذة والبسملة وسورة الفاتحة قبل سورة البقرة[٧]، وفي تعقيبه على ذكر ابن الجزري لبعض الأحرف المتفّق عليها، بأنّ «ذكر الاتفاق في أمثال هذا الكتاب ليس على ما ينبغي»[٨].

وله استدراكات على غير ابن الجزري، فقد استدرك على الكَوَاشي حين نقل عنه ابن الجزري كلامًا في شروط قبول القراءة[٩]، وتعقّب على النويري - شارح

(١) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٤٦].
(٢) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٥٦].
(٣) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٥٧].
(٤) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٤٧].
(٥) ينظر: حواشي ولي الدين برقم [٦]، و[١٣]، و[١٦].
(٦) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٢٦].
(٧) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٦١].
(٨) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٨١].
(٩) ينظر: حواشي ولي الدين رقم [٤٢]، و[٤٣].

الطيبة- في أنّ المصحف العثماني مجمَعٌ عليه وأنّ ما خالفه مخالفٌ للإجماع[١]، وفي أنّه لم يوجَد قرآنٌ ثبت نقله تواترًا ولم يكن في المصحف العثماني[٢].

٦. ذِكر بعض أحواله: فقد تكلّم في مواضع يسيرة عن بعض ما يتعلّق برحلاته[٣]، ورؤيته للمصاحف المنسوبة إلى عثمان رضي الله عنه[٤]، وغير ذلك.

المطلب الرابع: مصادر ولي الدين في الحواشي

رغم قلّة تعليقات ولي الدين نسبيًّا، إلّا أنّه نقل عن العديد من الكتب في مختلف الفنون، لمعالجة مختلف المسائل.

فكتب القراءات التي نقل منها أو أحال إليها: المختار لابن إدريس[٥]، وجامع البيان للداني[٦]، والمبهج لسبط الخياط[٧]، وشروح الفاسي[٨] وأبي شامة[٩] والجعبري[١٠] على الشاطبية، وخلاصة الأبحاث للجعبري[١١]، وشرح الطيبة للنويري[١٢]، وشرح الطاهرة لابن خليفة[١٣].

---

(١) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٤٣].

(٢) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٥٥].

(٣) ينظر: حواشي ولي الدين رقم [٣٨]، [٤٦]، و[٥٧].

(٤) ينظر: حواشي ولي الدين رقم [٤]، و[٧٠].

(٥) ينظر حواشي ولي الدين رقم [٩]، و[١٠].

(٦) ينظر حواشي ولي الدين رقم [١١]، و[٣٥].

(٧) ينظر حواشي ولي الدين رقم [٤٨]، و[٦١]، و[٧٨].

(٨) ينظر حاشية ولي الدين رقم [٨٤].

(٩) ينظر حواشي ولي الدين رقم [٦٠]، و[٧٧]، و[٨١].

(١٠) ينظر حواشي ولي الدين رقم [٦]، و[٢٨]، و[٦٨].

(١١) ينظر حواشي ولي الدين رقم [١٥]، و[١٧]، و[١٩].

(١٢) ينظر حواشي ولي الدين رقم [٥]، و[٢٤] و[٤٣] و[٥٥].

(١٣) ينظر حواشي ولي الدين رقم [٣٢]، و[٥٨].

وكتب التفسير وإعراب القرآن: إعراب القرآن للنحاس[١]، ومعاني القرآن للزجّاج[٢]، وكتاب الزجّاجي في التفسير[٣]، والكشاف للزمخشري وحواشي الكشاف لقطب الدين الرازي وبهلوان[٤] واليمني[٥]، والتلخيص للكَوَاشي[٦]، وتفسير الرازي[٧]، وتفسير البيضاوي[٨]، والـمُجيد للسفاقسي[٩].

وكتب الفقه: خزانة المفتين والولوالجية[١٠]. وكتب أصول الفقه: شروح البزدوي[١١] وشروح التحرير[١٢]. وأحال إحالةً عامّة إلى كتب أصول الدين[١٣].

المطلب الخامس: من أبرز آراء ولي الدين في الحواشي.

من أبرز آرائه في هذه الحواشي - في تقدير الباحث- أنّ:

١. المعتمد في القرآن هو النقل المتواتر[١٤]، فما وافق العربيّة والرسم وصحّ سنده ولم يبلغ التواتر فهو شاذٌّ أو لا يقبل[١٥]، وما تواتر فهو مقبولٌ وإن خالف الرسم وخالف العربيّة المدوّنة في الكتب؛ لثبوته عن أفصح العرب[١٦].

(١) ينظر: حواشي ولي الدين رقم [٤]، و[٢٨]، و[٨٧].
(٢) ينظر حاشية ولي الدين رقم [٨٤].
(٣) ينظر: حواشي ولي الدين رقم [٢٩]، و[٨٤]، و[٨٧].
(٤) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٧٤].
(٥) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٨٤].
(٦) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٤٢].
(٧) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [١٥].
(٨) ينظر حاشية ولي الدين رقم [٨٤].
(٩) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٢٨].
(١٠) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [١٥].
(١١) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٤٤].
(١٢) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٤٣].
(١٣) ينظر: حاشية ولي الدين رقم [٦]، و[٩].
(١٤) ينظر مثلًا حواشي ولي الدين برقم [٦]، و[٩]، و[١٣]، و[٧٣].
(١٥) ينظر حواشي ولي الدين برقم [١٦]، و[٤٢]، و[٤٤].
(١٦) ينظر مثلًا حواشي ولي الدين برقم [٩]، و[١٥]، و[٢١]، و[٤٠]، و[٥٥]، و[٦٨].

٢. اللازم هو نقل القرآن بطريقٍ يفيد اليقين، فمن هنا وجب التواتر، وأما خبر الآحاد والخبر المشهور فلا يفيدان اليقين، فلا يكفي غير التواتر(١). وهنا وضع ولي الدين يده على أحد أهم الأسس المعرفية التي ينبني عليها الخلاف في مسألة اشتراط التواتر.

٣. سعى ولي الدين لتقرير تقديم القراءة المتواترة على الرسم، وأنّ مخالفتها للرسم لا تضرّها، وذلك بعدّة أوجه:

أ- فالقرآن ثابتٌ قبل الرسم ومتقدّم على المصاحف، وكان الاعتماد قبل المصاحف على النقل(٢).

ب- والرسم حجّة إجماعيّة، ومن أنكر ما ثبت بالإجماع لا يُكْفَر على القول الأصح، وأمّا من أنكر ما ثبت بالتواتر فهو كافرٌ بلا شبهة(٣).

ج- والتواتر يفيد العلم اليقينيّ قطعًا، بخلاف الإجماع؛ إذ اختُلف في إفادته للعلم اليقينيّ(٤).

د- والقرآن إذا ثبت بالتواتر لا ينسخه الإجماع(٥).

هـ- ثم الإجماع إنّما تحقّق على أنّ ما في المصاحف العثمانيّة قرآنٌ، لا على أنّ ما خرج عنها ليس بقرآن(٦).

و- والمتواتر مأخوذ عن النبي ﷺ، وأمّا الرسم العثماني فليس بمأخوذ عن النبي ﷺ، وإنّما «كُتِبَ في المصحف العثماني ما أُخِذَ عن النبي بالرسم الذي يعرفه

(١) ينظر مثلًا حواشي ولي الدين برقم [٦]، [١٢].
(٢) ينظر حواشي ولي الدين برقم [١٥]، و[٤١] و[٤٣].
(٣) ينظر حواشي ولي الدين برقم [٩]، و[١٣]، و[٤٣].
(٤) ينظر حواشي ولي الدين برقم [٤٣]، و[٥٥].
(٥) ينظر حاشية ولي الدين برقم [٢١].
(٦) ينظر حاشية ولي الدين برقم [٢٤]، و[٧٣].

مَن كَتَبَ ذلك المأخوذ، وفي ذلك المكتوب ما ظاهره يخالف ما أُخِذَ من النبي ﷺ تواترًا»[١].

٤. القراءات الأربع الزائدة على العشر ليست بشاذّة، ولا يضرّها مخالفة الرسم إذا تواترت[٢].

المطلب السادس: وصف النسخة الخطية.

وقفت للحواشي على نسخةٍ خطيّةٍ واحدةٍ، بخطّ ولي الدين نفسه، تقع في مجموعة جار الله ولي الدين بالسليمانية في إسطنبول، برقم (٢٤). **والكتاب الأصل هو نسخة للنشر لابن الجزري**، جاءت على حواشيها أو بين سطورها تعليقات ولي الدين. وبالإضافة لحواشيه، اشتملت النسخة أيضًا على تصحيحات وإلحاقات متعلّقة بكتاب النشر، وعلى تعليقاتٍ منقولة عن ابن الجزري، وذلك كله بخطٍّ مختلفٍ عن خطّ ولي الدين، والتعليقات المنقولة عن ابن الجزري كُتبت على حواشي النسخة قبل حواشي ولي الدين، يشهد لذلك تعليقه على بعضها.

وأذكر هنا وصف المولى ولي الدين لهذه النسخة من النشر: (هذه نسخة صحيحة، كتبت في حياة المؤلّف الإمام محمد الجزري، وقوبلت سنة أربع وأربعين وثمانمائة، وأُلْحِقَ بها ما كتب المؤلّف من الإلحاقات بعد تمام التأليف وما كتب في الأطراف من الهوامش، وتم تأليفه سنة ثلاثٍ وثمانمائة. كتبه أبو عبد الله ولي الدين جار الله سنة ست وأربعين ومائة وألف [...][٣] حُفِظت عن كل بليّة). وهذا يشير إلى أنّ جار الله حصل على هذه النسخة سنة (١١٤٦هـ) أي قبل وفاته بقرابة خمس سنين، ويؤكّد ذلك كتابته أيضًا على غاشية النسخة: (من ألطف نعم الله على أبي

(١) ينظر حاشية ولي الدين برقم [٧٣].

(٢) ينظر حواشي ولي الدين برقم و[٣٩]، و[٤٠]، و[٥٣].

(٣) غير واضح في الأصل. ولعلّه يريد القسطنطينية، حيث كان مقيمًا بها.

عبد الله ولي الدين جار الله سنة ١١٤٦). وقد اعتنى ولي الدين بهذه النسخة، فوضع لها فهرسًا في بداية المجلّد، ووضع لبعض المطالب عناوين جعلها في حواشي الكتاب، وهذه المطالب تشير إلى أبرز ما اهتمّ به ولي الدين من المسائل.

وأمّا ما يتعلّق بحواشي ولي الدين محل الدراسة: فقد جاءت النسخة سليمةً في الغالب، إلّا أنّ بعض المواضع من التعليقات أصابتها الرطوبة، أو الأرضة، أو الأخرام، وذلك في مواضع يسيرة.

ولا يمكن إعطاء وصفٍ لعدد الأسطر في الصفحة أو عدد الكلمات فيها؛ نظرًا لطبيعة التعليقات، حيث جاءت في حواشي المخطوط بحسب ما تيسّر للمحشِّي، فقد يعلّق في صفحةٍ بسطرين، ثم يعلّق في صفحةٍ أخرى تعليقًا مطوّلًا، فضلًا عن خلوّ أغلب الصفحات عن تعليقاته، وقد تجيء تعليقاته في الهامش الضيّق للصفحة، وقد تجيء في هامشها الواسع، فلذا يتعذّر إعطاء بيانٍ متوسطٍ معقولٍ لعدد الأسطر والكلمات في الصفحة.

والتعليقات مكتوبة بخطّ المحشِّي نفسه، كتبها بخطٍّ تعليقٍ دقيقٍ جدًّا، ولذا إن وقع خرمٌ بسيط قد يذهب بكلمة.

وتبدأ تعليقاته غالبًا بعبارة: (قوله:...) ويذكر قدرًا من عبارة ابن الجزري يُعلم به موضع التعليق، ثم يعلّق عليه.

وميّز ولي الدين أكثر تعليقاته بتوقيعه في آخرها، فيختمها بقوله: (أبو عبد الله)، أو (أبو عبد الله ولي الدين جار الله). وله إلحاقات على تعليقاته، يختمها بـ(صح)، ويميّز مواضع الإلحاقات بإخراج خطٍّ من موضع الإلحاق إلى النص الملحَق، أو بوضعِ علامةٍ في موضع الإلحاق ثم تكرارها عند أول النصّ الملحَق. وبعض الإلحاقات يوحي بتطوّر مراحل كتابته للتعليقات، ورجوعه إليها وزيادته فيها، كما سبق.

وقد حصلت على هذه النسخة الخطية عبر نسخة مصورة عن المكتبة، لكن التصوير لم يكن متقنًا، فلم يُعتنَ بتصوير بعض تعليقات ولي الدين التي جاءت عند ثنيات الكتاب، ولم يتيسّر لي -بعد المحاولة- الحصول على تصويرٍ ثانٍ أو معالجة تصوير تلك المواضع، فلذا تعذرّت عليّ بعض المواضع، وبيّنت ذلك في محلّه.

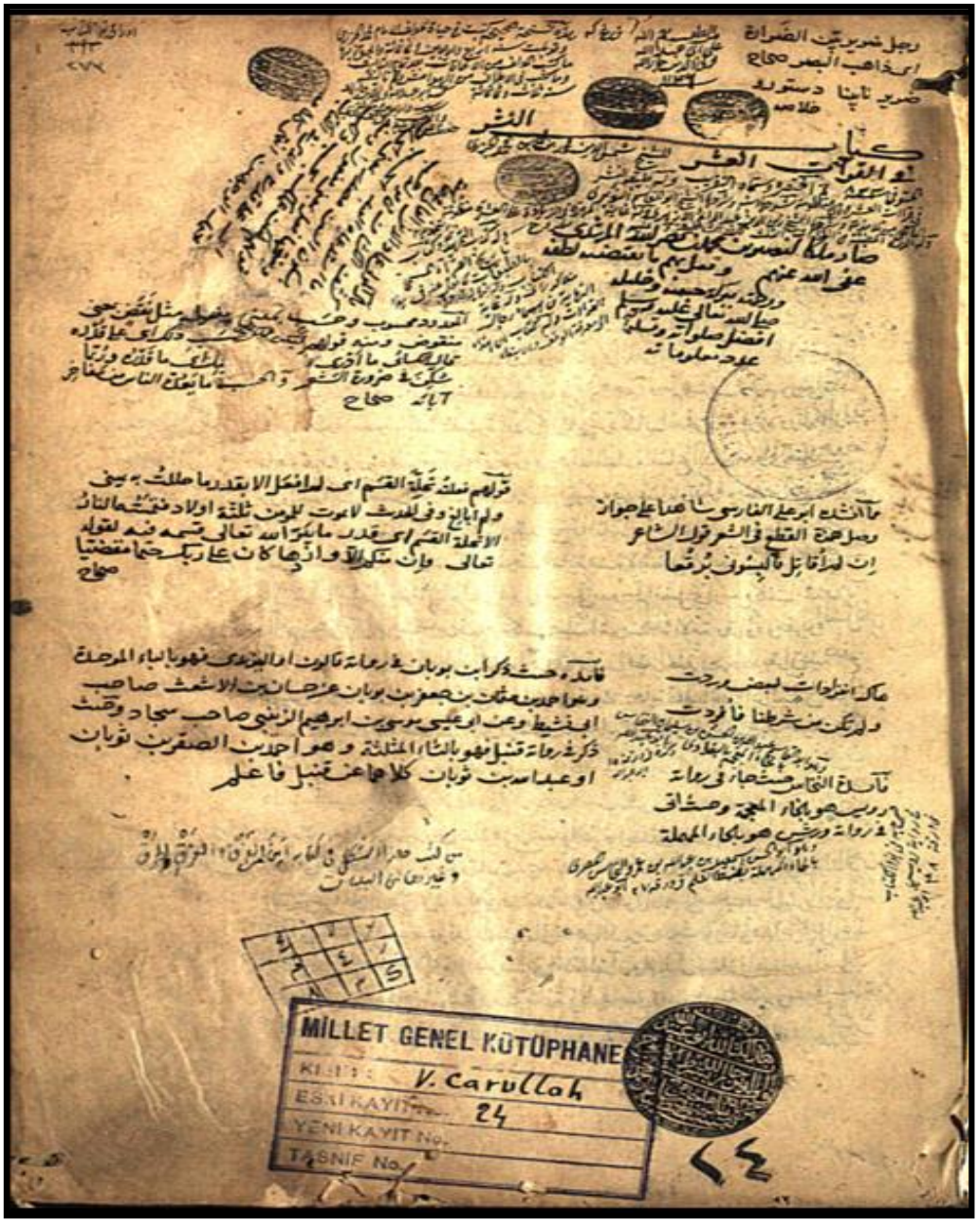

صفحة الغلاف من المخطوط

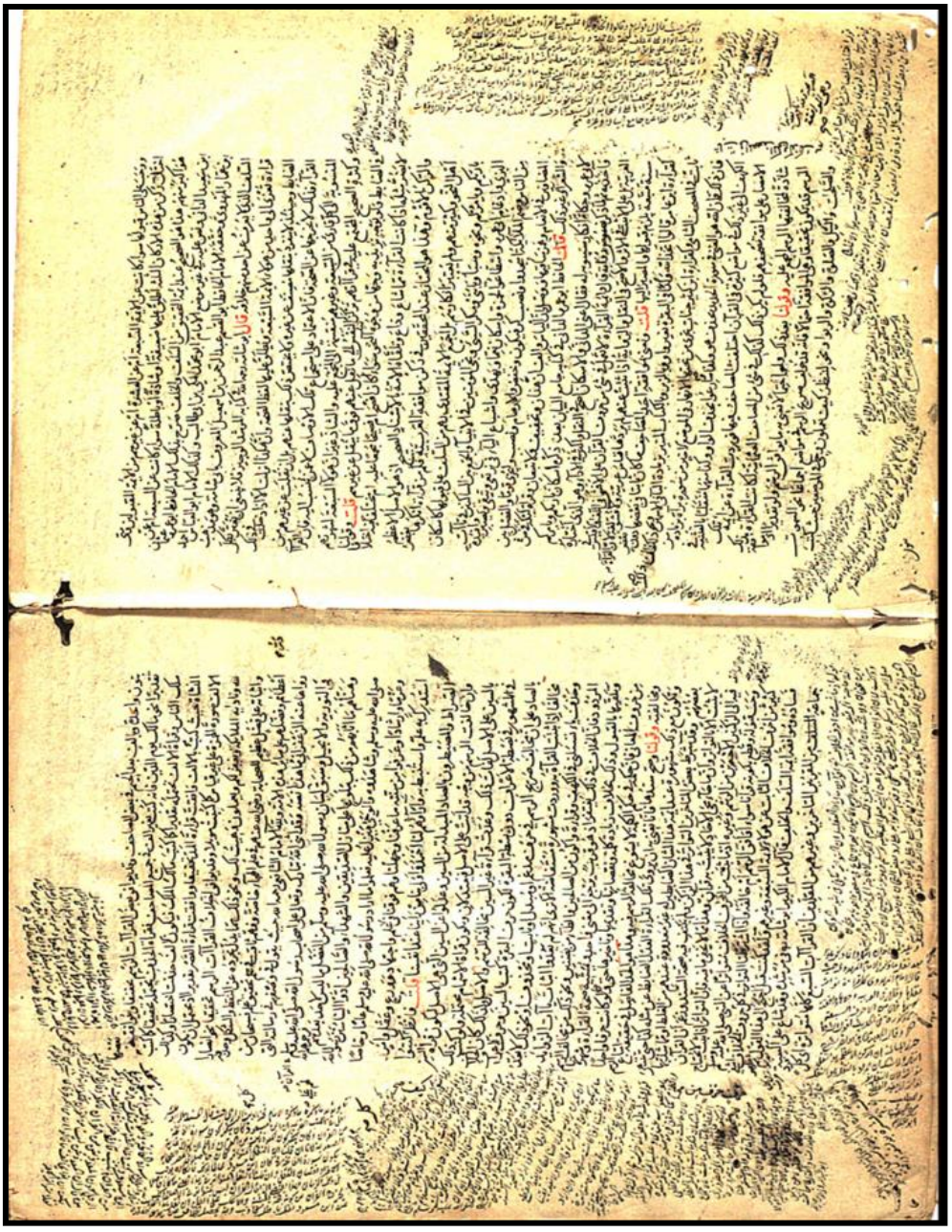

نموذج من حواشي جارالله على حواشي الكتاب

القسم الثاني: النصّ المحقّق
[الحواشي المعلّقة على مقدمة كتاب النشر]

[١][(١)]- (قوله: تجرّد إلخ): أقول: إنّ المؤلف أدرج في هذه الكلمات أسامي الكتب المؤلفة في القراءة بلا تكلّف: كتاب التجريد، والتجويد، والتحرير، والترتيل، وكذا في قولِه: (مَن جَعَل إلخ)[(٢)]: كُتُب التيسير، والعنوان، والتذكرة، والأوضح[(٣)]، والمصباح، والإرشاد، والتبصرة، وإبراز المعاني في حرز الأماني منظوم التيسير[(٤)].

[٢][(٥)]- (قوله: ورُوينا): أقول: إنّ هذه الصِّيغة ضُبِطَت بقلم المشايخ بضم الراء وكسر الواو، على صيغة المجهول من (التروية)، هكذا سمعنا من بعض مشايخنا في دمشق الشام[(٦)].

---

(١) [و١/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري في ديباجة الكتاب (٢/ ٣- ٤): (خصوصًا القراء العشرة الذين كلٌّ منهم تجرّد لكتاب الله...) إلى آخر كلامه.

(٢) أي في قول صاحب النشر (٢/ ٤): (ورحم الله السادة المشايخ الذين جمعوا في اختلاف حروفه ورواياته الكتب المبسوطة والمختصرة، فمنهم من جعل تيسيره فيها عنوانًا وتذكرة...) إلى آخر كلامه.

(٣) كذا، ولم أقف على كتابٍ في الفنّ باسم (الأوضح)، وعبارة النشر (٢/ ٤): (ومنهم من أوضح مصباحه...)، فلعلّ الكتاب هو (الموضح) لابن خيرون.

(٤) التجريد: اسم كتاب في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي. والتجويد: اسم كتاب الإمام الداني - على ما تقرّر عند المحشّي-، وهو الكتاب المعروف باسم التحديد في الإتقان والتجويد (ينظر: حاشية ولي الدين برقم: [٨٨]). والتيسير: في القراءات السبع للداني. والعنوان: في القراءات السبع لابن خلف الأنصاري. والتذكرة: في القراءات الثمان لطاهر ابن غلبون. والمصباح: في القراءات العشر لأبي الكرم الشهرزوري. والإرشاد: اسم لعدّة كتب في القراءات، منها كتاب لعبد المنعم بن غلبون في القراءات السبع، وكتاب لأبي العز القلانسي في القراءات العشر. والتبصرة: اسم لعدّة كتب في القراءات، منها كتاب مكّي بن أبي طالب في القراءات السبع، وكتاب ابن فارس الخياط في القراءات العشر. وإبراز المعاني: اسم لشرح أبي شامة على منظومة الشاطبية المسمّاة حرز الأماني ووجه التهاني. ولم أقف في كتب القراءات والتجويد على ما يناسب (التحرير) و(الترتيل).

(٥) [و٢/ أ]. تعليقًا على قول صاحب النشر (٢/ ٩): (وروينا فيه عن ابن عباس...).

(٦) أي: (رُوِّينا)، وصف الطوفي هذا الضبط بأنه الأجود، وقال: (أي: رَوَّانا مشايخنا، أي نقلوا لنا فسمعنا. كذا حرر هذه اللفظة بعض أئمة الحديث). ينظر: التعيين في شرح الأربعين للطوفي (ص١٤- ١٥).

[٣][(١)]- (قوله: أشير إلخ) أقول: إنّ في تلك المقاتلة لما شهد[(٢)] ستون من حفاظ القرآن[(٣)]، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر الصديق ﷺ : يا أمير المؤمنين، لا بدّ من جمع القرآن في الصحف؛ لأنّه يُخشى أن يذهب بذهاب الصحابة، فقال أبو بكر: لا نفعل بشيء لم يُفعَل في وقت النبي ﷺ. وبعد زمانٍ قال أبو بكر الصديق لعمر الفاروق: يا عمر، سنح لي ما سنح لك في جمع القرآن. فاجتمع رأي أبي بكر ورأي عمر على ذلك، فأمر زيد بن ثابت بنسخ القرآن[(٤)].

[٤][(٥)]- (قوله: أمسك لنفسه مصحفًا الذي يُقال له الإمام): قال النحاس[(٦)] في إعراب القرآن في سورة هود في قوله - تعالى-: ﴿يَوْمَ يَأْتِ[(٧)] لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾: (قراءة أهل المدينة وأبي عمرو والكسائي بإثبات الياء في الإدراج وحذفها

(١) [و٢/ ب]. تعليقًا على ذكر ابن الجزري لجمع أبي بكر وقوله (٢/ ٢٤): (أشير على أبي بكر ﷺ بجمع القرآن في مصحف واحد...).

(٢) كذا، ولعلّ المقصود: (استُشهد)، يدلّ عليه قوله في حواشيه على الجعبري عند إشارته لهذه الحادثة: (بسبب وفاة ستين رجلًا من الأصحاب). (ينظر: مخطوط مكتبة جار الله (رقم m -١١): [و٣٨/ أ]).

(٣) لم أقف على خصوص العدد ستّين، والذي في الروايات المشهورة أنّ القتل استحرّ بالقراء، من غير تعيين عدد، وأخرج الطبراني عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه: (لما كان يوم اليمامة أُصيب ممن يقرأ القرآن ناسٌ كثير، فذكر نحو أربعمائة...) (المعجم الكبير للطبراني: رقم ٤٨٤٣، ٥/ ١٣٠)، وذكر القاضي عياض تواترَ الخبر بأنّه قتل يوم اليمامة سبعون ممن جمع القرآن (إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٧/ ٤٩٤).

(٤) أصل الخبر في صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم ٤٩٨٦، ص١٢٧٤. وغيره.

(٥) [و٣/ أ]. تعليقًا على كلام ابن الجزري (٢/ ٢٥- ٢٦) عن جمع عثمان ﷺ وتفريقه للمصاحف في الأمصار وكتابته مصحفًا للمدينة وإمساكه مصحفًا لنفسه يقال له الإمام.

(٦) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري، يعرف بابن النحاس، إمام في العربية. (ت٣٣٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٠١)، وبغية الوعاة (١/ ٣٦٢).

(٧) ألحقت الياء بـ(يأت) لكون المحشّي كتبها (يأتي). وهي في رواية حفص بدون ياء.

في الوقف. وحكى هارون[١] أن أُبيًّا وابن مسعود ﷺ قرآ: (يوم يأتي) بياءٍ في الوقف والوصل، وقرأ الأعمش[٢] وحمزة: (يوم يأت) بغير ياء في الوقف والوصل. قال أبو جعفر[٣]: الوجه في هذا ألّا يوقف عليه، وأن يوصل بالياء؛ لأنّ جماعةً من النحويين قالوا: لا وجه لحذف الياء، ولا يُجزم الشيء بغير جازمٍ، فأمّا الوقف بغير ياءٍ ففيه قولٌ للكسائي، قال: لأن الفعل السالم يوقف عليه كالمجزوم، فحذفت الياء كما تحذف الضمة. على أنّ أبا عُبَيْد[٤] قد احتج لحذف الياء في الوقف والوصل بحجتين: إحداهما أنّه زعم أنّه رآه في الإمام - الذي يُقال إنّه مصحف عثمان ﷺ- بغير ياء، والحجة الأخرى: أنّه حكى أنّها لغةُ هُذَيْل، يقولون: (ما أَدْرِ). قال أبو جعفر: أمّا حجته بمصحف عثمان ﷺ فشيءٌ يردُّه عليه أكثر العلماء، قال مالك بن أنس رحمه الله: «سألتُ عن مصحف عثمان ﷺ فقيل لي: ذهب»[٥]. وأمّا حجته بقولهم: (ما أَدْرِ): فلا حجّة فيه؛ لأنّ هذا الحرف قد حكاه النحويون القدماء، وذكروا علّته، وأنّه لا يُقاس عليه. والعلة فيه عند سيبويه - وإن كان

(١) (هارون): سقط من المطبوع من إعراب القرآن. وهو هارون بن موسى الأعور، فقد روى ابن الأنباري عنه هذه القراءة من مصحف أبيّ وابن مسعود. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (١/ ٢٦٥).

(٢) أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الكوفي، إمامٌ مقرئ ومحدّث، وقراءته من القراءات الأربع الزائدة على العشر. (ت١٤٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٢٦).

(٣) أبو جعفر: هو نفسه النحّاس المصنّف.

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلّام، إمامٌ مقرئٌ محدّثٌ فقيهٌ لغويٌ. (ت٢٢٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠)، وغاية النهاية (٣/ ٤٢).

(٥) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف عن ابن وهب (برقم ١١٩، ٢/ ٢٤١)، لكن فيه عن ابن وهب: (سألت مالكًا عن مصحف عثمان، فقال: ذهب)، فالسائل عن المصحف بحسب هذا الخبر ابن وهب، وليس مالكًا.

سيبويه حكى (لا أَدْرِ)- كثرة الاستعمال [ومعنى][(١)] كثرة الاستعمال: أنّه يفي[(٢)] لِكُلِّ ما جُهِلَ. وأنشد الفَرّاء[(٣)] في حذف الياء[(٤)]:

كَفَّاكَ كَفٌّ ما تُليق[(٥)] درهما جُودًا وأُخْرَى تُعْطِ[(٦)] بالسيف الدَّما[(٧)]. انتهى.

أقول: إنّه ذُكِرَ في أصول الفقه خمسة مصاحف: أحدها: مصحفٌ في حجرة رسول الله ﷺ، رأيتُه[(٨)]، والثاني: في قلعة حمص[(٩)]، والثالث: في كوفة، والرابع:

(١) في الأصل: والمعنى. والتصحيح من المطبوع من إعراب القرآن.

(٢) في المطبوع: نفي.

(٣) أبو زكريا يحيى بن زيادة الفرّاء الكوفي، إمام العربية. (ت٢٠٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ١١٨)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٣٣).

(٤) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٧).

(٥) في الأصل: يليق. والمثبت من إعراب القرآن المطبوع.

(٦) في الأصل: يعط. والمثبت من إعراب القرآن المطبوع.

(٧) إعراب القرآن للنحّاس (ص٤٣٣)، مع اختلافات يسيرة بين ما نقله المحشي وبين المطبوع. والشاهد من هذا النقل هو ما يتعلّق بمصحف عثمان ﷺ.

(٨) ذكر المحشّي بعض التفاصيل عن هذا المصحف في حاشيته على الجعبري، فقال حين ذكر جمع عثمان ﷺ ونسخه للمصاحف: (وأرسلوها إلى البلاد، وبقي واحدٌ في حجرة رسول الله ﷺ، ورأيته وقت مجاورته في المدينة المنورة، أُخرج من الحجرة إلى المسجد لأجل الدعاء، وقرأ مفتي المدينة منه - السيد أسعد- وأنا أنظر إلى المصحف، وهو بلا إعجام ولا حركات ولا سكون، كُتب على جلد الغزال في مجلّدٍ مربّع، سنة أحد ومائة وألف. ولله الحمد والمنّة) (مخطوط مكتبة جار الله (رقم m -١١): [و٣٨/ أ]).

(٩) كان في زمن المحشّي مصحف منسوب إلى عثمان في قلعة حمص، اطلع عليه عبد الغني النابلسي في زيارته لقلعة حمص سنة (١١٠٥هـ) - قريبًا من زمن زيارة المحشّي رَحِمَهُ اللَّهُ-، ووصفه بأنّ عليه أثر الدم في بعض الآيات، وأنّه مكتوب بالخط الكوفي الغليظ، وأنّ أوراقه عتيقة مهترئة، وأنّه اشتهر عند أهل حمص وأهل الشام أنّه مصحف عثمان. ينظر: الحقيقة والمجاز للنابلسي (ص٣٢- ٣٣). وذُكِرَ في مصير هذا المصحف قولان: الأول: أنّه نُقل إلى مسجد خالد بن الوليد عندما بدأ التهديم يصيب قلعة حمص، ثم نقله جمال باشا إلى إستانبول، والثاني: أنّه نُقل إلى ألمانيا من قِبَل بعض القوّاد الألمان، واحتُفِظَ به في المتحف الأثري الموجود في مدينة برلين. ينظر: حمص منذ الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية العصر الأموي، لمهند نايف مصطفى الدعجة (ص٣٢٣- ٣٢٤).

في بصرة[(١)]، والخامس: كان عند عثمان رضي الله عنه ذهب وقت الفتنة، ولعله المصحف الذي في جامع عمرو بن العاص في القاهرة[(٢)]، هذا ويقال: سادس في جامع إسكندرية العتيق[(٣)]، وسابع في البحرين، وثامن في اليمن، وأمّا في مكة فلم يكن في زماننا - سنة مائة وألف-، وأمّا في دمشق الشام فرأيت في جامع الأموية مصحفًا، فليس بمثل تلك المصاحف[(٤)]، ولعلّ المصحف الذي في الإسكندرية جاء من مكة المكرمة، والله أعلم.

وسيجيء في ورقة ١٣٤ أنّ المصحف الذي يقال له الإمام بالديار المصرية، وهو الموضوع بالمدرسة الفاضلية داخل القاهرة الـمُعِزِّيّة[(٥)].

---

(١) كذا (كوفة، بصرة)، وينبغي أن تكون (الكوفة، البصرة).

(٢) ذكره عبد الغني النابلسي في الحقيقة والمجاز (ص٣٣): (وقد رأينا في مصر المحروسة مصحفًا على صورة هذين المصحفين [أي مصحف حمص والجامع الأموي] عتيقًا متقطّع الأوراق، يقال إنّه مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه)، وذكر أيضًا (ص٢٤٤) أنّه رأى في جامع عمرو بن العاص مصحفين، يُنسب أحدهما إلى خط عثمان والثاني إلى خط علي بن أبي طالب. وقد ذكر المقريزي (ت٨٤٥هـ) من قبل في (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: ٤/ ٢٠) أنّ في جامع عمرو بن العاص مصحفًا جاء به رجلٌ من أهل العراق وذكر أنّه مصحف عثمان كان بين يديه يوم قُتِل وأنّه استخرج من خزائن المقتدر، وسلّمه إلى عبد الله بن شعيب المعروف بابن بنت وليد القاضي (ت٣٦٩هـ) ثم صار إلى الجامع. وقد شاهده المقريزي، وذكر المقريزي أيضًا (٤/ ١٩) أنّ في جامع عمرو بن العاص مصحف أسماء، وهو مصحفٌ أمر بكتابته عبد العزيز بن مروان والي مصر (ت٨٦هـ).

(٣) ذكره عبد الغني النابلسي في الحقيقة والمجاز (ص٣٣): (وبلغنا أيضًا أنّ في ثغر الإسكندرية المحروس مصحفًا يقال له مصحف الإمام عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولكنّا لم نره).

(٤) ذكر عبد الغني النابلسي أنّ بالشام مصحفًا يقال له مصحف عثمان محفوظٌ في خزانة مقصورة بالجامع الأموي، ووصفه بأنّه على صورة مصحف قلعة حمص بالخط الكوفي، إلّا أنّ أوراقه وخطّه جديدان بالنسبة إلى مصحف حمص، وليس في أوراقه شيءٌ متقطّع. ينظر: الحقيقة والمجاز (ص٣٣).

(٥) كان هناك مصحفٌ محفوظٌ بالمدرسة الفاضلية التي بناها القاضي الفاضل في العصر الأيوبي، ثم نقله السلطان الملك الأشرف أبو النصر قنصوه الغوري - آخر سلاطين الدولة المملوكية- إلى القبة التي أنشأها تجاه مدرسته بقرب الأقباعيين داخل باب زويلة، وذلك في القرن العاشر، وفي عام ١٣٠٥هـ نقل

[٥][(١)]- (قوله: الذي يقال له الإمام) وقد صرح به شارح طيبته النويريُّ[(٢)].

أقول: إنّ المشهور أنّ الإمام هو المصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة، وكُتِبَتْ منه سبعة مصاحف فصارت ثمانيةً على قول المصنف[(٣)]، لكن عند غيره سبعة.

[٦][(٤)]- (قوله: كل قراءة إلخ): أقول: إنّ التعريف الصحيح للقرآن: كل قراءةٍ تواترَ نقلُها، ووافقت العربيةَ مطلقًا، ورسمَ المصحف ولو تقديرًا، فهي من الأحرف السبعة، حكمُها حكم المتفق[(٥)]، هكذا قال الإمام الجعبري[(٦)] في شرح حرز الأماني[(٧)]. وقال الإمام المهدوي[(٨)]: (كلّ قراءة تواتر نقلها وظهر في العربية وجهها ووافقت رَسْمَها فهي من الأحرف السبعة المذكورة في الحديث)[(٩)]. وقال

المصحف إلى مشهد الحسين ﷺ، وفي عام ١٤٢٧هـ نقل إلى المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (ينظر: مقدمة المصحف ضمن القرص المدمج الخاصّ بالمصحف المعدّ من المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية). فهذا المصحف كان على زمن ابن الجزري في المدرسة الفاضليّة، وكان على زمن المحشّي في قبّة الملك الأشرف، فالمحشّي هنا حكى وصف ابن الجزري لمكانه.

(١) [و/٣ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (النشر: ٢/ ٢٦) أنّ عثمان أمسك لنفسه مصحفًا، الذي يقال له الإمام.

(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري (١/ ٦٤)، وعبارته كعبارة النشر.

(٣) حيث فرّق ابن الجزري صريحًا بين مصحف المدينة والمصحف الذي أمسكه عثمان. (ينظر: النشر: ٢/ ٢٦).

(٤) [و/٣ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ٣٥): (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها).

(٥) أي المتّفق عليه، كما في شرح الجعبري (١/ ١٦٢).

(٦) أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، إمام محقّق، له شرح على الشاطبية والرائية في الرسم. (ت٧٣٢هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ١٢١).

(٧) ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري (١/ ١٦٢).

(٨) أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي، صاحب كتاب الهداية في القراءات السبع. (توفي بعد ٤٣٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٣١٥).

(٩) ينظر: خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث للجعبري (ص٥٥) نقلًا عن المهدوي، وكتاب المهدوي في عداد المفقود.

الإمام الكبير أبو شامة[(١)] في مرشده: (وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أنّ القراءات السبع كلها متواترة). انتهى[(٢)].

لكن صاحب هذا الكتاب بدّل النقل المتواتر بقوله: (وصح سندها)، وغفل عن أنّ صحة السند إذا كان بطريق الآحاد لا يفيد اليقين[(٣)]، وإنّما يفيد إذا كان بطريق التواتر، واليقينُ لا بدّ منه في ثبوت القرآن عند جميع المحققين من أرباب أصول الدين، وغفل عن كون القرآن من المطالب اليقينية التي لا تثبت إلّا بما يفيد اليقين. وهذا المسكين لا يفرّق بين ما يفيد الظن وبين ما يفيد اليقين[(٤)]، فعدل عمّا يفيد اليقين إلى ما يفيد الظنّ، وهو لا يغني عن الحقّ شيئًا. و[سيجيء][(٥)] تتمة لهذا الكلام بعد ورقة.

[٧][(٦)]- (قوله: إذ هو الأصل الأعظم إلخ): وقد ذهب إلى هذا الإمام الجعبري، حيث قال في شرح الشاطبية: إنّ العمدة هي النقل[(٧)]، وقالوا إنّ النقلة القراء أثبت من النقلة النحاة.

---

(١) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ثم الدمشقي المعروف بأبي شامة، إمام علاّمة حافظ. (ت٦٦٥هـ). ينظر: غاية النهاية: (٢/ ٢٨٥).

(٢) المرشد الوجيز (ص٣٩١).

(٣) عند ابن الجزري أنّ خبر الآحاد إذا صحّ واستفاض وتُلُقِّيَ بالقبول يفيد العلم واليقين، وفي المسألة خلاف مشهور، والمقصود أنّ ابن الجزريّ متنبّه للأصول المعرفية لقوله. ينظر: تحرير قول الإمام ابن الجزري في اشتراط التواتر لقبول القراءة وفي تواتر القراءات العشر (ص٥٣- ٥٤، ٦٤).

(٤) سبق في التعليق الأخير أنّ في المسألة خلافًا، وأنّ ابن الجزري متنبّهٌ للأصول المعرفيّة لقوله.

(٥) في منتصف الكلمة خرم، والمثبت تقدير.

(٦) [و٣/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري في كلامه عن ركن موافقة العربية (٢/ ٣٦): (نريد به وجهًا من وجوه النحو سواءٌ أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضرّ مثله إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ **إذ هو الأصل الأعظم** والركن الأقوم).

(٧) لم أهتد إلى هذا النقل عن الجعبري، لكنّه قال في كنز المعاني (١/ ٣٨٢): (وإذا تواترت القراءة عُلِمَ كونها من الأحرف السبعة، ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم وإنما يذكران على وجه تحقق الشرط). وقال في خلاصة الأبحاث (٥٦): (الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخران).

[٨][(١)]- (قوله: إلى غير ذلك): مثل (قال) بلا واو، (وقال) بواو، و﴿وَمَا كُنَّا﴾ [الأعراف: ٤٣] بواو، و﴿مَا كُنَّا﴾ بلا واو، و(قل) بلا ألف، و(قال) بألف[(٢)]، و[قد][(٣)] اختلفت المصاحف فيها.

[٩][(٤)]- (قوله: اختلفت المصاحف فيها): قال صاحب المختار في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾: (وقد عرّفتُك[(٥)] فيما تقدّم أنّ زيادة الحروف في بعض المصاحف ونقصانها من بعض لم يقع ذلك من الصحابة سهوًا ولا غلطًا، وإنّما جاز ذلك لأن الحرف أنزل بالقراءتين معًا، فأحبّوا - رحمة الله عليهم- أن ينقلوا ذلك إلى خَلَف الأمة، فكتبوا في بعض المصاحف بالزيادة وفي البعض بالنقصان لهذا المعنى)[(٦)]. انتهى[(٧)].

أقول: فحينئذٍ يختلف المصاحف العثمانية، فلا يحصل إجماع الصحابة على مصحفٍ واحدٍ، بل على مصاحف خمسة أو سبعة أو ثمانية، فيشكل كلهم[(٨)] بمن أنكر حرفًا من القرآن يكفر. والله أعلم.

---

(١) [و٣/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ٤٠): (ونعني بموافقة أحد المصاحف: ما كان ثابتًا في بعضها دون بعض) ثم ذِكْره أمثلةً لذلك.

(٢) ينظر: المقنع (٢/ ٣١١- ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦).

(٣) خرم في الأصل، والمثبت تقدير.

(٤) [و٣/ ب]. تعليقًا على كلام ابن الجزري (٢/ ٤١) عن اختلاف المصاحف في الحذف والزيادة.

(٥) علّق المولى جار الله حاشية على قوله: (وقد عرّفتك)، وستأتي في الحاشية رقم (١٠).

(٦) ينظر: المختار في معاني قراءات أهل الأمصار (١/ ٣٠٨).

(٧) وضع المحشّي هنا توقيعه (أبو عبد الله) ممّا يدل على انتهاء مقصوده من الحاشية، ثم عاد وكتب: (أقول:...)، وختمه أيضًا بـ(أبو عبد الله)، فهذا يشير إلى أنّه كتبه لاحقًا.

(٨) كذا. ولم يظهر لي وجه هذه الكلمة بخصوصها، والمقصود إجمالًا واضحٌ، وهو أنّ الإجماع لا يتحقّق فيما اختلفت فيه المصاحف، فيشكل ذلك على حكمهم بكفر من أنكر حرفًا من القرآن؛ لعدم تحقق الإجماع على المختلف فيه. وقد أجاب عن هذا الإشكال بجعل المعتمد في القرآنية هو التواتر لا الإجماع، ومن أنكر ما ثبت بالتواتر فهو كافر بلا شبهة.

[وعلى هذا فالحق أنّ الركن الأعظم هو النقل المتواتر، [سواءٌ وافق المصاحف العثمانية أوْ لا، وسواءٌ وافق ما نقل عن أئمة العربية أوْ لا، وقد صرّحوا أنّ أئمة القراءة أوثق من أئمة العربية، ولا شك أنّ أئمة العربية إنّما كانت بعد القرن الأول وأنّ رسم المصحف كان بعد النبي ﷺ][(١)]، فكلّ من أنكر ما ثبت بالتواتر فهو كافرٌ [بلا][(٢)] شبهة. وأمّا من أنكر ما ثبت بالإجماع فلا يكفر على القول الأصح، كما حقق في أصول الدين والفقه][(٣)].

[١٠][(٤)]- وذلك حيث قال في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦][(٥)]: (عليه جميع القراء، وفي مصحف أهل الشام بغير واو، وإثبات الواو على عطف جملةٍ على جملة، وإسقاطها على استئناف الجملة، والقراءتان صحيحتان، ولم يقع ذلك على طريق السهو من الصحابة رضي الله عنهم على حسب ما يظنّ بعض الجهلة. وإنّما عمدوا ذلك لأنّ الله - تعالى- أنزل الآية بالقراءتين معًا، فأثبتوا في بعض المصاحف الواو وأسقطوا من البعض إيذانًا بذلك. وعلى هذا المعنى جميع ما ورد في المصاحف من[(٦)] زيادة حرفٍ ونقصان حرفٍ)[(٧)]. انتهى.

أقول: لكن يُشْكِلُ قولُه: (عليه جميع القراء)؛ لأنّه انفرد ابنُ عامرٍ عن الجميع؛ حيث قرأ بغير واوٍ كما في مصحف أهل الشام[(٨)]، وكذا يشكل قوله: (أنزل الآية

(١) ما بين المعقوفتين من قوله: (سواءٌ) إلى (بعد النبي ﷺ) ملحق، أشير إلى موضعه بالخط.

(٢) غير واضحة في الأصل، والمثبت تقدير يقتضيه السياق.

(٣) الفقرة من (وعلى هذا فالحق) إلى قوله: (والفقه) وضع في آخرها (صح)، وهذا قد يشير إلى كونه ألحقها فيما بعد.

(٤) [و٣/ ب]. تعليقًا على قول صاحب المختار (وقد عرّفتك)، الذي نقله في الحاشية رقم (٩).

(٥) في الأصل: (وقالوا اتخذ ولدا).

(٦) في الأصل (عن)، وفي الأصلي الخطيّ لكتاب المختار الذي ينقل عنه المحشّي (من).

(٧) ينظر: المختار (١/ ٧٢).

(٨) ينظر: المقنع (٢/ ٣٠٤)، والنشر (٥/ ١٦١٤).

بالقراءتين معًا)، نعم، أجيز للنبي ﷺ بعد النزول أن يقرأ على الصحابة إلى سبعة أحرف، كما فصّلناه في كتابنا كتاب (الفرقان في قراءات القرآن) نقلًا عن جامع البيان وغيره(١).

[١١](٢)- ويدل ما ذكر في جامع البيان على ما ذكرناه، وذلك حيث قال: (وهذه القراءات كلّها والأوجه بأسرها(٣) من اللغات التي أنزل القرآن عليها وقرأ بها رسول الله ﷺ وأقرأ بها وأباح الله - تعالى- لنبيه القراءة بجميعها، وصوّب الرسولُ ﷺ من قرأ ببعضها دون بعض)(٤). انتهى. ومن شاء الاطلاع على حقيقة المقال فليطالع ثمّة.

[١٢](٥)- (قوله: وصح سندها إلخ) أقول:

إنّه إذا أراد بصحة السند أن يكون راويه عدلًا ضابطًا: لا يفيد القطع ما لم يكن بطريق التواتر؛ إذ الآحاد لا تفيد يقينًا، وكذا لا تفيد يقينًا إذا كانت مشهورةً.

---

(١) لعلّه يشير إلى ما سينقله عن جامع البيان في الحاشية التالية.

(٢) [و٤/ أ]. ولم أهتدِ إلى موضعٍ في هذه الصفحة يصلح أن تكون هذه الحاشية تعليقًا عليه، وفي أولها رمزٌ من الرموز التي يستعملها المحشّي للإلحاق، ولم أهتدِ في الصفحة إلى نظيره الدالّ على محلّ الإلحاق، وقد جاء في آخرها كذلك (صح)، مما يؤكد أنّها ملحقة بكلامٍ سابقٍ للمحشّي. وقد تكون هذه الحاشية من تتمّة كلامه في الحاشية رقم [١٠]، لكن تلك الحاشية وقعت في الصفحة السابقة [و٣/ ب]، كما أنّ في تلك الصفحة هامشًا فارغًا واسعًا يكفي لإلحاق هذا الكلام به إن أراد إلحاقه. ولعلّ تفرّق الحاشيتين - إن كانت تابعة للحاشية رقم [١٠]- وقع بسبب انتساخه لهما من محلٍّ آخر أو نسخةٍ أخرى مع الذهول حين النقل عن ارتباطهما. والله أعلم بمراد عباده وأحوالهم.

(٣) في جامع البيان هنا زيادة: (هي).

(٤) جامع البيان للداني (١/ ١٢٣).

(٥) [و٤/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ٤٧): (وقولنا: (وصحّ سندها): فإنّا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له...).

وإن أراد بقوله: (وتكون مع ذلك مشهورةً) أن تكون متواترةً: فلا وجه لترك قول المحققين أن يكون متواترًا.

[١٣][(١)]- (قوله: وقد شرط بعض المتأخرين إلخ) أقول: إن هذا الشرط هو الصواب عندي، وعليه أئمة أصول الفقه والكلام - كما حُقق في موضعه-، حتى يكفر منكره[(٢)]؛ لأنّ ما ثبت بالتواتر يقينيٌّ وقطعيٌّ، ولا شكّ أنّ مُنْكِرَ ما ثبت بالدليل اليقيني القطعي يكفر، وأمّا منكر ما ثبت بالإجماع فلا يكفر، [حتى][(٣)] إذا انتهى إلى الضروري فإنّه يكفر؛ لأنّه أنكر ما ثبت ضرورةً من الدين.

وأمّا قوله: (وإذا اشترطنا التواتر... إلخ)[(٤)] فليس بشيءٍ؛ لأن الكثير الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة: إن كان ثبوته بالتواتر: فَبِها ونِعْمَ، وإلّا[(٥)]: فلا.

وبهذا ظهر أنّ ما كان جنح إليه أوّلًا كان صوابًا، لكن لـمّا كان عن تقليدٍ لا عن دليلٍ قطعيٍّ زهق، وأنّ ظهور فساد القول لابن أخت خالته[(٦)]. [ولقد ذهب الإمام الجعبري إلى اشتراط التواتر في النقل في ديباجة شرح الشاطبية[(٧)]، وسينقل التواتر

(١) [و٤/ أ]. تعليقًا على قولِ ابن الجزري - في مطلع ردّه على اشتراط التواتر- (٢/ ٤٧ - ٤٨): (وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتفِ فيه بصحة السند).

(٢) أي منكر القراءة المقبولة المتواترة.

(٣) غير واضحة في الأصل، والمثبت هو ما يظهر منها.

(٤) تتمّة قوله في النشر (٢/ ٤٨): (وإذا اشترطنا التواتر في كلّ حرفٍ من حروف الخلاف: انتفى كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده...).

(٥) أي: وإن لم يكن ثابتًا بالتواتر.

(٦) كناية لطيفة، يعني أنّه فاسدٌ عنده - أي الإمام ابن الجزري-، لا في نفس الأمر.

(٧) ينظر: شرح الجعبري (١/ ١٦٢ - ١٦٣)، وليس في هذا الموضع - أي ديباجة الشرح- تصريحٌ باشتراط التواتر، وإنما فيه أن ما تواتر ووافق العربية والرسم فهو من الأحرف السبعة.

في القراءات العشرة[١] بعد تسعة ورقة[٢][٣]. والله أعلم.

[١٤][٤]- (قوله: وغيره): هي الموافقة للعربية ولو بوجهٍ.

[١٥][٥]- (قوله: إذ ما ثبت من أحرف الخلاف إلخ): أقول: إنّ مآل هذا التعليل أنّ التواتر يكفي في ثبوت القرآن، فلا حاجة إلى قيد موافقة الرسم؛ لأنّ الرسم إنّما يكون بعد الإجماع في مصحفٍ واحدٍ بأمر عثمان بن عفان، ولا شكّ أنّ القرآن ثابتٌ قبل ذلك الرسم، وكذلك لا حاجة إلى قيد موافقة العربية، وذلك لأنّ القرآن إذا نُقِلَ متواترًا عن النبي ﷺ فهو عربيٌّ فصيحٌ؛ لأن النبي ﷺ عربيٌّ قرشيٌّ هاشميٌّ. وقد استدلوا به على ردّ بعض النحاة بأنّ بعض القراءات المتواترة لحنٌ، كما ذكر في شرح حرز المعاني للجعبري[٦] وفي الكَوَاشي[٧]، وعلى هذا يكون قيد

---

(١) كذا، والأولى: العشر.

(٢) كذا العبارة، ويحتمل أنه يريد (بعد الورقة التاسعة) أو (بعد تسعة أوراق). ولعلّه يشير به إلى ما جاء في (النشر مخطوط مكتبة جار الله: [و٨/ ب]، النشر طبعة المجمع: (٢/ ٩٨)) من نقل ابن الجزري عن أئمة الأصول والقاضي الباقلاني تواترَ الخلاف اللفظي والأدائي. أو لعلّه يشير به إلى ما جاء في (النشر مخطوط مكتبة جار الله: [و١٢/ ب]، النشر طبعة المجمع: (٢/ ١٣٢- ١٣٣)) من نقل ابن الجزري لجواب ابن السبكي في مسألة تواتر القراءات العشر، وقوله في الجواب بتواترها وتواتر كل حرفٍ انفرد به واحدٌ من العشرة، وأنّ ذلك معلومٌ من الدين بالضرورة ولا يكابر فيه إلّا جاهل. وقد علّق عليه ولي الدين ثمّة بقوله: (هذا الكلام مخالفٌ لما ذكره فيما تقدّم من إنكار التواتر وإثبات الإجماع). ينظر: حاشية المولى جار الله رقم [٤٥].

(٣) ما بين المعقوفتين ألحق في هذا الموضع بخط.

(٤) [و٤/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ٤٧- ٤٨): (فإن التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره).

(٥) [و٤/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عند نقده لاشتراط التواتر (٢/ ٤٧- ٤٨): (التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقُطع بكونه قرآنًا سواءٌ أوافق الرسم أم خالفه).

(٦) في معناه قول الجعبري في كنز المعاني في شرح حرز الأماني (٣/ ١٣٩٧): (وقبيح ممن يرى قراءة متواترة ويعتقد قبحها)، وقوله كذلك (٣/ ١٥٦٥): (والمثبِت راجح على النافي لِما عُرِف في الترجيح لو تساوى، فكيف والنافي يتمسّك بقولِ راعٍ وأمّه، وفي المثبِت مَن لا ينطق عن الهوى).

(٧) يريد تفسير الكَوَاشي. ينظر مثلًا: التلخيص في تفسير القرآن العزيز للكواشي (٢/ ٣١٤).

موافقة العربية والرسم للتوضيح، ولذلك قال الإمام الجعبري في خلاصة الأبحاث: (إنّ الشرط واحدٌ، هو صحة النقل، ويَلْزَمُ الآخران). انتهى[١]. وإنّما ذَكر[٢] هذا بعد نقْلِ ما ذَكر الإمام المهدويّ، حيث قال الإمام المهدويّ: (كل قراءةٍ تواتر نقلها وظهر في العربية وجهها ووافقت رسمها فهي من الأحرف السبعة المذكورة في الحديث). (أقول: الشرط... إلخ)[٣].

وقال الجعبري في أواخر شرح حرز المعاني: (إنّ الركن الأعظم هو النقل)[٤]. انتهى.

ولا شكّ أنّ المراد بالنقل هو النقل تواترًا؛ لأن النقل بغير تواتر لا يفيد القطع، والمطلب من اليقينيّات[٥].

ويؤيد ما ذكرَه: ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي[٦]، حيث قال: (المسألة الرابعة عشر[٧]: نُقِلَ في الكتب القديمة أنّ ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة

والكَوَاشي: موفق الدين أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الموصلي الكَوَاشي، عالم مفسّر كبير القدر. (ت٦٨٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٨٢).

(١) خلاصة الأبحاث (ص٥٦).

(٢) أي الجعبري.

(٣) أي قال الجعبري بعد نقل كلام المهدوي: (أقول: الشرط ...). ينظر: خلاصة الأبحاث: (ص٥٥- ٥٦).

(٤) لم أهتد إلى هذا النقل عن الجعبري، لكنّه قال في كنز المعاني في شرح حرز الأماني (١/ ٣٨٢): (وإذا تواترت القراءة عُلِم كونها من الأحرف السبعة، ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم وإنما يذكران على وجه تحقق الشرط)، وهذه العبارة لا تفيد أنّ مخالفة الرسم لا تضرّ، لكنّه قال في كنز المعاني عن القراءات المخالفة لرسم المصحف بإبدال وزيادة ونقص كلمات ونحو ذلك: (وتجوز القراءة بها لمن عَلِمَ أنّها منها [أي من الأحرف السبعة]؛ إذ الإجماعُ على البعض لمصلحةٍ لا يمنع الآخر) (كنز المعاني: ١/ ١٦١).

(٥) وضع المحشّي هنا توقيعه (أبو عبد الله) ممّا يدل على انتهاء مقصوده من الحاشية، ثم عاد وكتب: (ويؤيد...) إلى آخر الحاشية، وختمها أيضًا بـ(أبو عبد الله)، فهذا يشير إلى أنّه كتب ذلك لاحقًا.

(٦) فخر الدين محمد بن عمر القرشي الرازي، العلّامة ذو الفنون. (ت٦٠٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠).

(٧) كذا، وهي في المطبوع من تفسير الرازي: المسألة الخامسة عشر.

من القرآن، وكان ينكر كون المعوذتين من القرآن. واعلم أنّ هذا في غاية الصعوبة؛ لأنّا إن قلنا إنّ النقل المتواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة [من القرآن][(١)] فحينئذٍ كان ابن مسعود عالِـمًا بذلك، فإنكاره يُوجِب الكفر أو نقصان العقل، وإن قلنا النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصلًا في ذلك الزمان: فهذا يقتضي أنّ يقال: القرآن[(٢)] ليس بمتواترٍ في الأصل، وذلك يخرج القرآن من كونه حجّة يقينية.

والأغلب على الظنّ أنّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقلٌ باطلٌ كاذبٌ، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة)[(٣)]. انتهى.

وقيل: إن سورة الفاتحة والمعوذتين لم يكتب[(٤)] في مصحف ابن مسعود، وكتب دعاء القنوت[(٥)]، قيل: لشهرة كونهما من القرآن لم يُكتب[(٦)]، قال في خزانة المفتين: «ولو أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يُكْفَر»[(٧)]، وقال في الولوالجية: «من قال إنّ المعوذتين ليستا من القرآن لا يُكْفَر؛ لأنّه مُأَوِّل». انتهى[(٨)]. لكن هذا يخالف ما قالوا أنّ من أنكر حرفًا ممّا ثبت بين دفتي المصحف نقلًا متواترًا يُكْفَر.

---

(١) زيادة من تفسير الرازي ليستقيم الكلام، ويبدو أنّ سقوطها في الحاشية من سهو القلم.

(٢) في المطبوع من تفسير الرازي: (أنّ نقل القرآن).

(٣) تفسير الفخر الرازي (١/ ٢٢٢- ٢٢٣).

(٤) كذا، والأنسب: لم يكتبا.

(٥) المشهور أنّ دعاء القنوت كتب في مصحف أبيّ، لا في مصحف ابن مسعود، ﷺ (ينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٢٦))، ولكن ذكر عبيد بن عمير أنّه بلغه أنّهما - أي الخَلْع والحَفْد وهما دعاء القنوت- في مصحف ابن مسعود (ينظر: مصنف عبد الرزاق: رقم ٥٠٢٢، ٣/ ٧٢- ٧٣).

(٦) كذا، والأنسب: لم يكتبا.

(٧) خزانة المفتين للسمناقي [و١٩٩/ ب، بترقيم المخطوط]. وخزانة المفتين: من كتب الفقه الحنفي المتأخرة المعتبرة.

(٨) الفتاوى الولوالجية لظهير الدين الولواجي: (٥/ ٤١٨). وفي المطبوع: (متأوّل). والفتاوى الولوالجية: من كتب الفقه الحنفي المعتبرة.

[١٦][(١)]- (قوله: انتفى كثيرٌ إلخ): أقول: إنّ كلّ ما نُقِل عن هؤلاء السبعة وغيرهم إذا لم يُنْقَل بطريق التواتر فهو من الشواذّ، فلا يضرّنا انتفاؤه، وكذا ما نقلتْ هؤلاء السبعةُ وغيرُهم عن أشياخهم من غير طريق التواتر بل بطريق الآحاد - وإن صحّ سندهم- من الشواذّ، فلا يضرّنا انتفاؤه.

وبالجملة: إنّ كل ما ثبت عن هؤلاء السبعة وغيرهم من أحرف الخلاف: إن كان بطريق التواتر فهو قرآن، فليس من الشواذّ، وإن كان بطريق الآحاد - وإن صحّ سنده- فهو من الشواذّ، وسيصرّح بهذا بُعَيْد هذا حيث[(٢)]: «لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ وإن ثبتت بالنقل... »[(٣)] إلى آخر ما ذكره ثمّة [وقد تقدم منه آنفًا ما نقله عن أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز][(٤)]، فلينظر ثمّة [حتى يُرى العجب][(٥)].

[١٧][(٦)]- (قوله: قال الشيخ أبو محمد إلخ) أقول: إنّه حقّق المقام في خلاصة الأبحاث شرح نهج الدماثة في القراءات الثلاثة المنضمّة إلى القراءات السبعة، وانتهى البحثُ إلى الغاية، ولا بدّ من المراجعة؛ لأنّه طويل الذيل. واعلم أنّ انحلال هذه الشبهة لا يكون إلّا بالمراجعة إلى خلاصة الأبحاث، وإلى شرح ديباجة الشاطبية [(٧)].

---

(١) [و٤/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري في نقد اشتراط التواتر (٢/ ٤٨): (وإذا اشترطنا التواتر في كلِّ حرفٍ حرفٍ من حروف الخلاف انتفى كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم).

(٢) كذا، وينبغي زيادة [قال] ليستقيم الكلام، ويبدو أن إهمالها من سهو القلم.

(٣) النشر (٢/ ٥٢).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق.

(٥) الخط غير واضح في الأصل، والمثبَت هو ما يبدو منه. والله أعلم.

(٦) [و٤/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري بعد بيانه لشروط القراءة (٢/ ٤٨): (قال الشيخ أبو محمد إبراهيم بن عمر الجعبري: أقول: الشرط واحدٌ وهو صحّة النقل، ويلزم الآخران...).

(٧) كأنّ المحشّي أراد أوّلًا الاقتصار على هذه الإحالةِ والإشارةِ الإجمالية، ثم رأى ضرورة التفصيل، فأتى في الحاشية رقم [١٩] بعبارة خلاصة الأبحاث بطولها.

[١٨][(١)]- (قوله: الشرط واحدٌ): أقول: قد صرّح في شرح الشاطبية بأنّ العمدة النقل[(٢)]، وهذا مآل ما قاله: (الشرط واحدٌ).

[١٩][(٣)]- (قوله: انحلّت له هذه الشبهة): أقول: إنّ المشار إليها بـ(هذه) لم يتقدّم، وكيف يعرف انحلالها؟ فلا بدّ من بيان الشبهة أوّلًا حتى يُعرف انحلالها بما ذكره. وذلك أنّ الجعبري قال في خلاصة الأبحاث في بيان ما قاله في نهج الدماثة في قراءة الثلاثة:

وأعضل ذو التسبيع مُبْهِمَ قصده فزلّ بـه الجـمُّ الغـفـير فـجُهِّلا

(أعضل): أي أتى بأمرٍ معضل مشكل. و(ذو التسبيع): الذي جمع قراءة سبعة رجال، وهو الإمام أبو بكر ابن مجاهد[(٤)]. و(ذو): بمعنى صاحب، وهو فاعل (أعضل). و(مُبهِمَ): حالٌ منه، أي لم يعيّن غرضه في جمع سبعة أئمة، فغلط بسبب إبهامه الخَلقُ الكثيرُ، فنُسبوا إلى الجهل بمراد الإمام ابن مجاهد، وهو أنّه تقدمه مثلِّثٌ ومُخَمِّسٌ من غير الرواة، فأراد الزيادة، فجعلها على العدّة التي وردت في الحديث؛ تبرُّكًا بموافقة العدد والمصاحف العثمانية، واقتصارًا على روايته، فتوهّم الأكثرُ أنّه جَمَعَ الأحرف السبعة التي وردت في قول النبي ﷺ: «**أنزل القرآن على سبعة**

(١) [و٤/ ب]. تعليقًا على قول الجعبري - الذي نقله ابن الجزري- (٢/ ٤٨): (الشرط واحدٌ وهو صحّة النقل، ويلزم الآخران...).

(٢) لم أهتد إلى هذا النقل عن الجعبري، لكنّه قال في كنز المعاني (١/ ٣٨٢): (وإذا تواترت القراءة عُلِم كونها من الأحرف السبعة، ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم وإنما يذكران على وجه تحقق الشرط).

(٣) [و٤/ ب]. تعليقًا على قول الجعبري - الذي نقله ابن الجزري- (٢/ ٤٨- ٤٩): (فهذا ضابطٌ يعرّف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها، فمن أحكم معرفة حال النَّقَلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلّت له هذه الشبهة).

(٤) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، أوّل من سبّع السبعة. (ت٣٢٤هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٥٦).

أحرفٍ، كلٌّ منها شافٍ كافٍ»[(١)]، [والمراد][(٢)] بالأحرف: اللغات. واستحكمت شبهتُهم حتى أنّ من سمع منهم قراءةً لغير هؤلاء السبعة أو من غير الروايتين قال شاذّة، وربّما ساوتها أو كانت أثبت، وأنّ مَن حَفِظ كتابًا مختصرًا سمّى ما عداه شاذًّا.

أي: أتى ابن مجاهدٍ بأمرٍ مُشْكلٍ، حيث لم يصرّح بقصده، فغلط فيه أكثر الناس، فنُسِبوا إلى الجهل))[(٣)].

ثم قال في شرح قوله:

ونَاقَضَهُ فيه ولو صحّ لاقْتَدَى وكَمْ حاذقٍ قال المسبِّعُ أَخْطلا

(النقيضان): اللذان يلزم من صدق أحدِهما كذبُ الآخر. و(الاقتداء): الاتباع. و(الحاذق): مُحْكِمُ الشيءِ. و(أخطل): أخطأ.

أي مَن حَصَر الأحرف السبعة في الأئمة السبعة مقلدًا لابن مجاهد: لم يَثْبُتْ على متابعته، بل خالَفَه. وهذا معنى قوله: (وناقَضَه فيه). (ولو صحّ): أي تقليدُه (لاقتدى) به مطلقًا، ومخالفتُهم جاءت في [الرواة][(٤)] والمسائل، فمن الأول: أنهم اقتصروا على قالون وورش لنافع، وابنُ مجاهدٍ ذكر إسماعيل[(٥)]، وهو أجلّ منهما، واقتصروا على الدوري والسوسي لأبي عمرو، وذكر هو شجاعًا[(٦)]، وهو أعلى

(١) أخرجه بهذا اللفظ سعيد بن منصور في سننه (رقم ٣٣، ١/ ١٥٩) وإسحاق بن راهويه في مسنده (رقم ٢٣٠٧، ٢/ ٤١٣) والنَّسائي (المجتبى المعروف بالسنن الصغرى: رقم ٩٥٢، ٢/ ٣٦٣)، والطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١/ ٢٦)، سوى أنّه فيها: (كلّها) مكان (كلٌّ منها)، وفي النسائي: (كلّهن).

(٢) في الأصل خرم، والمثبت من خلاصة الأبحاث.

(٣) ينظر: خلاصة الأبحاث (ص٤٤).

(٤) غير واضح في الأصل، والمثبت من خلاصة الأبحاث.

(٥) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، من رواة نافع وغيره. توفي (١٨٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٥١٨).

(٦) أبو نُعيم شجاع بن أبي نصر البلخي، من جلّة أصحاب أبي عمرو بن العلاء. (ت١٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٧٢).

منهما. واقتصروا على الدوري والليث عن الكسائي، وذكر هو نُصَيْرًا[١]، وهو مساويهما، ولم يذكر قتيبة[٢]، وهو أولى منهم، صَحِبَ الكسائيَّ إحدى وخمسين سنة، قال قتيبة: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره على الكسائي، وقرأ الكسائيُّ القرآن من أوّله إلى آخره عليَّ»[٣]، وكذا حاله[٤] مع إسماعيل بن جعفر شيخ الكسائي. ومن الثاني: أنّ ابن مجاهدٍ ذكر عن أبي عمروٍ ﴿ٱلصِّرَاطَ﴾[الفاتحة: ٦] بالسين والزاي، ولم يذكروهما له، وعن ابن كثير: (غيرَ المغضوب)[الفاتحة: ٧] بالنصب، ولم يذكروه له، وعن ابن ذكوان ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾[يونس: ٨٩] مخففة التاء مشدَّدَة النون، وعَكَسوه، وخيَّرَ أبا بكر[٥] في ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ﴾[الأنعام: ١٠٩]، و[ما][٦] خيّروه، وأطلق تخفيف الهمز لورشٍ، وقيّدوه، وخصّ تخفيف أبي عمروٍ بالدَّرْجِ[٧] والصلاة، وعمّموه، ولم يذكر التكبير، وذكروه.

قوله: (وكمْ حاذقٍ):[٨] إخبارٌ عن العدد الكثير؛ بدليلِ مجرورِها، وللضدّ. أي بعض المصنفين الحذاق قال: أخطأ الذي ابتدأ بجمع سبعةٍ؛ لِمَا تقدّم. و(المسبِّع): مبتدأ، و(أخطل): خبره. فمنهم المهدويّ، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (فأمّا اقتصار أهل الأمصار

(١) أبو المنذر نُصير بن يوسف الرازي ثم البغدادي النحوي، من جلّة أصحاب الكسائي. (توفي حدود ٢٤٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٤/ ٢٥).

(٢) أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الآزاذاني. من أصحاب الكسائي وإسماعيل بن جعفر وابن جماز. (توفي بعد ٢٠٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٦٠).

(٣) بنحوه من غير عبارة (من أوله إلى آخره): في المبسوط لابن مهران (ص٧١) وجامع البيان للداني (١/ ٢٢٣) وغاية الاختصار لأبي العلاء (١/ ١٤٩)، بأسانيدهم إلى ابن منده بسنده إلى قتيبة.

(٤) أي قتيبة.

(٥) أي شعبة عن عاصم.

(٦) زيادة من خلاصة الأبحاث ليستقيم بها المعنى، ولعلها سقطت هنا سهوًا.

(٧) إدراج القراءة: أي القراءة بالحدر. ينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣٤٥).

(٨) وقعت هنا في خلاصة الأبحاث زيادة [كم]، ولعلّها سقطت سهوًا.

في الأغلب على نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمروٍ وابن عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكسائيِّ فذهب إليه بعض المتأخرين اختصارًا واختيارًا، فجعله عامّةُ الناس كالفرض المحتوم، حتى إذا سمع ما يخالفها خَطَّأَ أو كَفَّرَ، وربما كانت أظهر وأشهر، ثم اقتصر من قلّت عنايته على روايتين لكلِّ إمامٍ منهم، فصار إذا سمع قراءةَ راوٍ عنه غيرهما أبطلها، وربّما كانت أشهر، ولقد فعل مسبّع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهلُه، وأوهمَ كلَّ من قلَّ نظرُه أنّ هذه هي المذكورة في الخبر النبويّ لا غير، وأكّدّ وَهْم اللاحقِ السابقُ. وليتَه إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد، ليزيلَ هذه الشبهة).

أقول: وهذه الشبهة تنحلّ لمن عرف قوله في ديباجة سبعته: (ومخبرٌ بالقراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام)[(١)] أي المشهورة في هذه البلاد في زمانه، وليس في هذا دليلٌ على حصر الأحرف السبعة في سبعته، وهو مثابٌ لاجتهاده، وهم مقصّرون. والله الموفق)[(٢)].

ثم قال في ذلك الشرح: (فَصْل: المذكور في هذا الكتاب قراءةُ ثلاثةِ أئمة: أبو جعفر من رواية الحُلْواني[(٣)] والعُمَري[(٤)]، ويعقوب من رواية رويس وروح، وخَلَف من رواية الوراق والحدّاد، فهذه ستّ روايات، كلّها من جملة الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، وقد صرّح بهذا جماعةٌ. قال الحافظ أبو العلاء[(٥)] في

(١) السبعة (ص٤٥).

(٢) خلاصة الأبحاث (ص٤٥ - ٤٩).

(٣) أحمد بن يزيد بن أزداذ الحلواني، أحد الأئمة، من أصحاب قالون وهشام. (توفي سنة نيِّف وخمسين ومائتين). ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٨٠).

(٤) الزبير بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، من رواة قراءة أبي جعفر. (توفي بعد السبعين ومائتين). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٦).

(٥) أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطّار، أحد الحفاظ، ومؤلّف الغاية في القراءات العشر. (ت٥٦٩هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٥٤).

خطبة غايته: «أمّا بعد: فإنّ هذه تذكرةٌ في اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناسُ بقراءتهم وتمسّكوا فيها بمذاهبهم... واقتصرت فيها على الأشهر من الطرق والروايات»[١]. فقراءة هؤلاء الثلاثة من جملة العشرة التي تُمُسِّكَ بها، وهي أشهر من غيرها. ولقد كان نَقَلَةُ وجوه القراءات خَلْقًا يعسر حَصْرُه، كشيبة بن نِصاح[٢] وابن جُنْدَب[٣] وابن هرمز[٤] وابن محيصن[٥] والأعمش[٦] والحسن البصري[٧] وعاصم الجَحْدَري[٨] وأمثالهم، فلمّا طالت المدّة وقصرت الهمم اقْتُصِرَ على بعضهم، وكانوا هؤلاء؛ إمّا لتصديهم للاشتغال، أو لأنّهم شيوخ المقتَصِر، ولو عيّن غيرهم لجاز، أو غير هؤلاء الرواة عنهم جاز. وخفي هذا الأمر على أكثر المقرئين، حتى لو نسبت قراءة أحد هؤلاء إلى من في سلسلة السند بعد أو قبل قال شاذّة، فإذا عُزِيَت إلى أحدهم قال مشهورة.

قال الإمام المهدوي: «كل قراءةٍ تواتر نقلُها، وظهر في العربية وجهُهَا، ووافقت رسمها، فهي من الأحرف السبعة المذكورة في الحديث». أقول: الشرط واحدٌ، وهو صحة النقل، ويلزم الأخيرين، فهذا ضابطٌ يُعَرِّف ما هو من الأحرف السبعة

(١) ينظر: غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني العطار (١/ ٣).

(٢) شيبة بن نِصاح بن سرجس المدني، من قراء التابعين ومقرئ المدينة مع أبي جعفر. (ت١٣٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٨٨).

(٣) أبو عبد الله مسلم بن جُنْدَب المدني، تابعيٌّ مشهورٌ. (توفي بعد ١١٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٧١٧).

(٤) أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني، تابعيّ جليل. (ت١١٧هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٣٠).

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكّي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير. (ت١٢٣هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٢٢).

(٧) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام تابعيٌّ جليل. (ت١١٠هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٧٤٠).

(٨) عاصم بن أبي الصبّاح الجَحْدَري البصري، أحد التابعين. (توفي قبل ١٣٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٥).

وغيرَها، فمن أحكم معرفة حال النقلة، وأمعن في العربية، وأتقن الرسم، انحلّت له هذه الشبهة»[(١)]. انتهى كلامه. ومثل هذا ذكره في كنز المعاني شرح حرز الأماني[(٢)].

أقول: إنّ مَن فَهِمَ ما ذكرناه انحلّت له هذه الشبهة بلا شبهة، ولقد ألّف الجعبريُّ رسالةً مفردةً في تحقيق هذا المرام[(٣)]، وعندي [...][(٤)] هو الصواب.

[٢٠][(٥)]- (ويلزم الأخيرين) هكذا في نسخة خلاصة الأبحاث.

[٢١][(٦)]- (قوله: وقال:[(٧)] القسم الثالث إلخ)[(٨)]: أقول: إنّ هاهنا قسمًا رابعًا: وهو أنّه نُقِلَ نقلًا متواترًا ولم يوافق العربية والرسم، فإنّه قرآن، ولا ينسخه الإجماع، ويكفي في العربية كونه معلومًا عن رسول الله الذي هو منبع الفصاحة.

[٢٢][(٩)]- أقول: إنّ هذا يناقض ما ذكره آنفًا من أنّ التواتر ليس بشرط. تَدَبَّرْ[(١٠)].

---

(١) خلاصة الأبحاث (ص٥٤- ٥٦).

(٢) ينظر: كنز المعاني (١/ ١٦٢- ١٦٩).

(٣) لعلّ المراد: رسالة الخلّ الناصح في حل المشكل الواضح، وقد طبعت عن دار طغراء (١٤٤١هـ) بتحقيق السيد عبد الغني مبروك الطنطاوي.

(٤) خرم بمقدار كلمتين، ولعلّ المراد ظاهر، وهو نحو: (وعندي أنّ هذا هو الصواب).

(٥) [و٤/ ب]. تعليقًا على نقل ابن الجزري لعبارة الجعبري، وفيها (٢/ ٤٨): (الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم **الآخَرَان**) برفع الآخران، وضُبطت في النسخة المحشّاة بفتح الخاء.

(٦) [و٤/ ب]. تعليقًا على عبارة مكي بن أبي طالب التي نقلها ابن الجزري، وهي في أقسام القراءات: القسم الأول: يقرأ به، وهو ما نقل عن الثقات عن النبي ﷺ، وكان وجهه في العربية سائغًا، وموافقًا لخطّ المصحف، والقسم الثاني: ما صحّ نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربيّة وخالف خطّ المصحف، فيُقبَل ولا يُقرأ به، والقسم الثالث: ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فلا يُقبل. ينظر: النشر (٢/ ٤٩- ٥٠).

(٧) أي مكي بن أبي طالب.

(٨) في أصل النسخة المحشّاة: (**قال**: والقسم الثالث).

(٩) [و٤/ ب]. وجاءت هذه الحاشية بين السطور، عند قول ابن الجزري أنّ أكثر العلماء على عدم جواز الصلاة بما صحّ عن الآحاد وصحّ في العربية وخالف المصحف، تحديدًا عند قوله (٢/ ٥٢): (**لأنّ هذه القراءات لم تثبت متواترةً عن النبي** ﷺ).

(١٠) لعلّه أمر بالتدبر لإمكان رفع التناقض؛ فإنّ ما ذكره ابن الجزري سابقًا إنما هو قوله ورأيه، وما ذكره هاهنا إنما هو أحد مآخذ المانعين المختلفة التي عدّدها، وحكايته لمآخذ المانعين لا تقتضي موافقته لهم (ينظر: تحرير قول الإمام ابن الجزري في اشتراط التواتر: ص٦٧). بقي أن يشار إلى أنّ هذه الجملة أخذها ابن الجزري من عبارة ابن تيمية بنصّها كما أفاد الدكتور السالم الجكني في تعليقه على ذلك الموضع من تحقيقه للنشر.

[٢٣][(١)]- (قوله: منسوخة بالعرضة الأخيرة): أقول: إنّ هذا يناقض ما ذكره بعد أوراق أنّ قراءة عبد الله الآخرة[(٢)].

[٢٤][(٣)]- (قوله: أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني): أقول: إنّ عبد الله بن مسعود خارجٌ عن هذا الإجماع، فكيف يثبت الإجماع.

وإنّ إجماعهم على أنّ ما ثبت في المصحفِ العثمانيِّ قرآنٌ نُقِلَ عن النبي ﷺ تواترًا، ولم يُجْمِعوا على أنّ ما لمْ يكن في المصحف العثماني لم يكن من القرآن وإنْ نُقِل عن النبي ﷺ تواترًا. وأمّا [ما ذكره][(٤)] شارح الطيبة النويري من أنّه لم يوجَد قرآنٌ ثبت نقله تواترًا عن النبي ﷺ ولم يكن في المصحف العثماني[(٥)]: فلا دليل عليه.

[٢٥][(٦)]- (قوله: والصواب إلخ): أقول: إنّ هذا مبنيٌّ على مذهب الشافعي

---

(١) تعليقًا على قول ابن الجزري في بيان مآخذ مانعي القراءة بما صحّ بنقل الآحاد وخالف المصحف (٢/ ٥٢): (وإن ثبتت بالنقل فإنّها **منسوخةٌ بالعرضة الأخيرة**).

(٢) ينظر: النشر (٢/ ١٠٢)، والحاشية رقم [٣٤] من حواشي ولي الدين.

(٣) [و٤/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري في بيان مآخذ مانعي القراءة بما صحّ بنقل الآحاد وخالف المصحف (٢/ ٥٢): (وإن ثبتت بالنقل فإنّها **منسوخةٌ** بالعرضة الأخيرة، **أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني**).

(٤) غير واضحة في الأصل، وهذا ما يبدو منها.

(٥) لعلّه يشير إلى ما جاء في شرح الطيبة للنويري نقلًا عن الصفراوي: (اعلم أنّ هذه السبعة أحرف والقراءات المشهورة نقلت تواترًا، وهي التي جمعها عثمان في المصاحف وبعث بها إلى الأمصار وأسقط ما لم يقع الاتفاق على نقله ولم ينقل تواترًا)(شرح طيبة النشر للنويري: ١/ ٧٤).

(٦) [و٥/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري بعد ذكره للخلاف في إثبات قرآنية البسملة في غير سورة النمل (٢/ ٥٣): (**والصحيح أنّ كُلًّا من القولين حقّ**، وأنّها آيةٌ من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بين السورتين، وليست آية في قراءة من لم يفصل بها). ولْيُعلم أنّ هذه الفقرة المتعلّقة بقرآنية البسملة في غير سورة النمل أخذها ابن الجزري بتمامها ونصّها من ابن تيميّة، كما أشار محقق النشر (٢/ ٥٣، تعليق ٥).

من العمل بالقولين المتنافيَيْنِ[١]، حتى ألّف الإمام الغزالي فيه كتابًا[٢]، وهو عندي الآن. وأمّا عند الأئمة الحنفية فليس بصواب[٣].

[٢٦][٤]- (قوله: وليست آيةً إلخ): أقول: إنّ هذا يناقض ما ذكره في باب البسملة أنّ حمزة ممّن لم يفصل بها[٥]، مع أنّ البسملةَ آيةٌ عنده[٦].

[٢٧][٧]- (قوله: شاذًّا): الظاهر (شاذة)، لكن يمكن أن يقال في تأويله أنّها (شيئًا شاذًّا).

[٢٨][٨]- (قوله: وكالقراءة المنسوبة إلخ) أقول: قال السفاقسي[٩] في الـمُجيد: (وقرأ أبو حيوة: (مَلَكَ) فعلًا ماضيًا، و(اليومَ)[١٠] على المفعوليةِ والظرفِ، قاله أبو

---

(١) في كونه مبنيًّا على العمل بالقولين نظرٌ من وجوه؛ منها أن ابن الجزري إنّما حكم بصحة القولين باعتبارين مختلفين، أي بحسب اختلاف القراءات. وانظر في مسألة العمل بالقولين: البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١٣٢) وما بعدها.

(٢) كتاب حقيقة القولين لأبي حامد الغزالي، صدر بدراسة وتحقيق د. مسلّم بن محمد الدوسري، مجلة الجمعية الفقهية السعودية (العدد الثالث)، (٢١١- ٣٧٤).

(٣) ينظر: التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٣/ ٤٢٤).

(٤) [و٥/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عن البسملة أنّها: (آيةٌ من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بين السورتين، **وليست آية في قراءة من لم يفصل بها**) (النشر: ٢/ ٥٣).

(٥) ينظر: النشر (٣/ ٦٥٩).

(٦) نقل ابن الجزري عن السخاوي أنّ البسملة آية عند حمزة في الفاتحة خاصّة (ينظر: النشر (٣/ ٦٨٢))، فليست البسملة آية عنده في سائر أوائل السور، فلا تناقض.

(٧) [و٥/ أ]. تعليقًا على قول ابن دقيق العيد الذي حكاه ابن الجزري: (الشواذ نقلت نقل آحاد عن رسول الله ﷺ، فيُعلَم ضرورةً أنّه ﷺ قرأ بشاذٍّ منها - وإن لم يُعيَّن-...، فتلك القراءة تواترت - وإن لم تتعيّن بالشخص-، **فكيف يُسمّى شاذًّا**، والشاذّ لا يكون متواترًا؟). (النشر: ٢/ ٥٤).

(٨) [و٥/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عند ذكره لأمثلة ما لا يقبل من القراءات ممّا نقله غير ثقة: (وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيرُه؛ فإنّها لا أصل لها) إلى آخر كلامه. ينظر: النشر (٢/ ٥٥).

(٩) برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقسي المالكي. (ت٧٤٢هـ). ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٢٥).

(١٠) في المطبوع هنا زيادة: (منصوب).

البقاء[١])[٢]، وقال أبو جعفر النحاس في إعرابه: (والخامس والعشرون: روي عن أبي حَيْوة شُريح بن يزيد أنّه قرأ (مَلَكَ يوم الدين)، وقد روي عنه أنّه قرأ: (مَلِكَ يوم الدين)[٣]. انتهى. [(وقال الإمام الجعبري في الكنز: أبو حنيفة والحسن البصري والقاضي[٤] عن حمزة: (مَلَكَ) ماضٍ، (يومَ) نصب به)[٥]. انتهى. وقد عدّوا الحسن البصري من الأئمة الأربعة عشر][٦].

وعلى هذا فلا معنى للإطالة، وغاية ما في الباب أنّ هذه القراءة شاذّة كسائر الشواذ[٧].

[٢٩][٨]- (قوله: وقد ذكر جواز إلخ) أقول:

---

(١) ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعُكبَري (١/ ٩٢).

وأبو البقاء: هو محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَري ثم البغدادي الحنبلي. (ت٦١٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٩١).

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسي (ص٤٤).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (ص٩٤).

(٤) بكر بن عبد الرحمن القاضي، جاءت روايته عن حمزة من طريق الأهوازي. ينظر: جامع الروذباري (١/ ٦٢٠- ٦٢١)، وغاية النهاية لابن الجزري (١/ ٥٧٢) مع تعليق المحقق.

(٥) كنز المعاني (١/ ٣٨٩).

(٦) ما بين المعقوفتين ملحق، ووضع في آخره (صح).

(٧) يبدو أنّ المحشّي وضع هذه الحاشية على نسخة تحرف فيها (أبي حنيفة) إلى (أبي حيوة)، ولهذا تعرّض لقراءة أبي حيوة مع أنّه لا علاقة لها هنا، ثم نقل الحاشية إلى هذه النسخة ولم يتنبّه لإصلاحها، أو أنّه خال كلمة (حنيفة) (حيوة)، وهكذا وقعت الكلمة في النسخة: 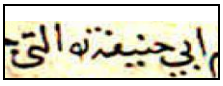

ويمكن عند العجلة في القراءة أن يتوهّم أنّها (حيوة)، لا سيّما مع كون شكل التاء المربوطة هنا قريبًا من الواو، ووجود علامة بعدها قد يخالها الناظر تاءً مربوطةً.

(٨) [و٥/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ٥٩): (وبقي قسم مردودٌ أيضًا، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتّة، فهذا ردّه أحق ومنعه أشد، ومرتكبته مرتكبٌ لعظيمٍ من الكبائر، **وقد ذُكِرَ جواز ذلك** عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي النحوي...).

إنّ الإمـام الـزجـاجـيّ[١] يذكر في تفسيره[٢] كثيرًا: (لو قُرِئَ كذا لكان صوابًا، ولم يقرأ به أحد)، وكذا يذكر أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن.

[٣٠][٣]- (قوله: و﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١]) أقول: إنّ فيه ستة أوجه؛ كما صرّح به الإمام الجعبري في كنز المعاني[٤]، لا سبعة[٥].

[٣١][٦]- (قوله: وأكثر العلماء إلخ) قال الإمام الجعبري في كنز المعاني: «اختلفوا في معنى الأحرف، فالصحيح أنّه اختلافٌ في الألفاظ؛ لحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال أبو علي الأهوازي[٧]: واختُلف فيه على عشرة أوجه»[٨].

---

(١) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، يقال له الزجاجي نسبة إلى شيخه الزجّاج، من علماء النحو، وصاحب كتاب الجُمل. (ت٣٣٩هـ). ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٧٧).

(٢) كثيرًا ما ينقل المحشّي في كتابه الفرقان عن تفسير الزجاجي، قال أحمد فريد في دراسته للجزء الأول المحقّق من كتاب الفرقان: (ولم أقف عليه ضمن مؤلفات الزجاجي، وبمطالعة مادته العلمية المنقولة في الفرقان في القدر الذي حققته فإنه ليس فيه ما يقدح في نسبته إليه من الاعتبارات التاريخية التي ربما تقدح في نسبة الكتب لأصحابها كنقل متأخر عن الزجاجي أو نحو ذلك... وقد نقل المصنف عنه في (١٧) موضعًا، وتتسم مادته العلمية بالقوة والأصالة في بابها)(الفرقان، قسم الدراسة: ص٥٧).

(٣) [و٧/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عند كلامه على المقصود بالأحرف السبعة (٢/ ٧٧- ٧٨): (فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنّه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يُقرأ على سبعة أوجه؛ إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة، نحو (أف) و(جبريل) و(**أرجه**)).

(٤) ينظر: كنز المعاني (٢/ ٥٢٤- ٥٢٥).

(٥) ذكر ابن الجزري في النشر وجهًا سابعًا من طرقه، لكنّه لم يعتدّ به، ومال إلى كونه وهمًا. ينظر: النشر (٣/ ٧٨١).

(٦) [و٧/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عند كلامه على المقصود بالأحرف السبعة (٢/ ٧٨): (وأكثر العلماء على أنّها لغات).

(٧) أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداذ الأهوازي، أحد أئمة القراءات (ت٤٤٦هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٩٦).

(٨) كنز المعاني (١/ ١٥٨)، مع اختلاف وزيادة بعد (لحديث عمر).

[٣٢][(١)]- (قوله: قلت إلخ) أقول: إنّ هذا الدَّخَلَ[(٢)] مدفوعٌ؛ لِمَا ذكره الإمام الجعبري في كنز المعاني، حيث قال بعد ذكر سبع لغات: «فإن قلت: فالموجود أكثر من سبع. قلتُ: المراد: سبع قبائل، والزائدة بطونُها وأفخاذُها»[(٣)] انتهى. فيجوز أن يكون الزيادة من بطون تلك القبائل وأفخاذها، فيكون الاختلاف بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم بهذا الاعتبار. [(ويمكن أن يُجاب عن هذا الاعتراض بأنّ الاختلاف بين عمر وهشام بن حكيم لِمَ لا يجوز أن يكون لعدم العلم [بالنزول][(٤)]، وإن كانت القراءة موافقة أيضًا للغتهما؟ وعلى تقدير التسليم: لِمَ لا يجوز أن يُعَلِّم النبيُّ[(٥)] القرآنَ بلغةِ غيرِهما؟ تأمّل). كذا في حاشية شرح القصيدة الظاهرية[(٦)] لابن خليفة القاهري[(٧)] المسمّى ببحر الجوامع[(٨)]][(٩)].

[٣٣][(١٠)]- (قوله: وإن الله هو الغني الحميد) أقول: إنّ هذه في سورة الحديد هكذا: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، قرأها نافعٌ وابنُ عامر: ﴿فَإِنَّ

(١) [و٧/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري في مناقشته لأقوال القائلين بأن المقصود بالأحرف السبعة اللغات (٢/ ٧٩): (قلتُ: وهذه الأقوال مدخولة؛ فإنّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان... وكلاهما قرشيّان من لغة واحد وقبيلة واحدة).

(٢) الدَّخَل في اللغة: العيب والفساد. ينظر: لسان العرب (١١/ ٢٤١). وشاع استعماله عند المصنفين بمعنى الاعتراض والإيراد.

(٣) كنز المعاني (١/ ١٦٠).

(٤) في شطر الكلمة خرم في الأصل، والمثبت من بحر الجوامع.

(٥) في النسخة المحققة من بحر الجوامع زيادة: (أحدَهما).

(٦) كذا بالإعجام في الأصل، وهي القصيدة الطّاهرية لطاهر بن عرب.

(٧) محمد بن أحمد بن خليفة، كان حيًّا في (٩٠٥هـ). ينظر: بحر الجوامع (قسم الدراسة): (ص٣٠).

(٨) ينظر: بحر الجوامع (ص١٦٦).

(٩) ما بين المعقوفتين ملحق بهذا الموضع، وفي آخره (صح).

(١٠) [و٨/ أ]. تعليقًا على ما جاء قول ابن قتيبة الذي نقله ابن الجزري، عند كلامه على وجوه اختلاف القراءات: (والسابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو: (وما عملت أيديهم) و(عملته أيديهم)، **وإن الله** هو الغني الحميد). كذا جاء في نسخة النشر الخطية المحشّاة، ومقصود المحشّي الاعتراض

ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ﴾ ، وغيرهما بإثبات ﴿هُوَ﴾[(١)]. ويمكن أن يُقال: إنّ الواو في (وإنّ) للعطف، لا من الآية؛ فإنّ الآية بالفاء، وقد تقدّم من المصنف أنّه قال: (وكذلك ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ في سورة الحديد بحذف ﴿هُوَ﴾)[(٢)]. لكن الظاهر أن يقول: (وكذلك ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ﴾ بحذف ﴿هُوَ﴾).

[٣٤][(٣)]- (قوله: يعني[(٤)] ابن مسعود ما نُسِخ إلخ): أقول: إنّ هذا يناقض ما ذكره من أنّ قراءة ابن مسعود منسوخةٌ بالعرضة الأخيرة[(٥)]. تَدَبَّرْ.

[٣٥][(٦)]- (قوله: فقراءة عبد الله الآخرة) أقول: إذا ثبت أنّ قراءته إذا كانت هي الآخرة، والتي جُمِعَت وقت عثمان بن عفان هي الآخرة، فكيف يخالفُ بعضُ قراءات عبد الله بعضَ ما رُسِمَ في المصحف العثماني؟

على أنّه لم يُعْطِ مصحفه لعثمان بن عفّان ليحرقه، وأوصى لأصحابه أن لا يعطوا مصاحفهم له للإحراق، وقال أيضًا: (كيف نعطي مصحفي له للإحراق - وأنا أخذت سبعين سورةً من فم النبي ﷺ - لأجل صبيٍّ جَمَعَ القرآن في مصحفٍ

على ذكره (وإن) بالواو، مع أنها في المصحف بالفاء. وليُعْلَم أنّ العبارة في المطبوع من النشر (٢/ ٨٨): (وما عملت أيديهم) و(عملته) **و(فإن** الله هو الغني الحميد)).

(١) ينظر: النشر (٥/ ١٩٣٤). وأبو جعفر كنافع وابن عامر.

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٤١).

(٣) [و٩/ أ]. تعليقًا على ما رواه ابن الجزري عن زر بن حبيش عن ابن عباس في كلامه عن العرضة الأخيرة (٢/ ١٠٢): (فشهد عبد الله - **يعني ابن مسعود**- ما نُسِخَ منه وما بُدِّل، فقراءة عبد الله الآخرة).

(٤) في الأصل جاءت هنا (أنّ) في الحاشية زائدة على النصّ الذي يحشّي عليه. وهو سبق قلم؛ لاختلال نظام الكلام.

(٥) ينظر: النشر (٢/ ٥١- ٥٢)، والحاشية [٢٣] من حواشي ولي الدين.

(٦) [و٩/ أ]. تعليقًا على ما رواه ابن الجزري عن زر بن حبيش عن ابن عباس في كلامه عن العرضة الأخيرة (٢/ ١٠٢): (فقراءة عبد الله الآخرة).

واحدٍ؟)[١]، ومراده بالصبيّ هو أبيّ بن كعب[٢]، ولذا يُنقَل بعض قراءات عبد الله مخالفًا للمصحف العثماني، كما في التفاسير المشتملة على القراءات[٣].

ولعلّ ذلك[٤] أنّ الصحابة لَـمّا لَـمْ يوافقوا عبد الله في بعض القراءات لم يحصل التواترُ والحجةُ، فلم يكتبوها وقت الجمع في المصحف الجامع، وكذلك الوجهُ في عدم كتابة بعض قراءات أبيٍّ في ذلك المصحف، لأنّهم إنّما كتبوا فيه ما كان متواترًا. وقد صرّح في جامع البيان بأنّ من هذه الحروف حرف أبيّ بن كعب وحرف عبد الله بن مسعود وحرف زيد بن ثابت؛ فإنّ عثمان والجماعة إنّما طرحوا حروفًا وقراءاتٍ باطلةً غيرَ معروفةٍ ولا ثابتةٍ، بل منقولة عن رسول الله ﷺ نقل الأحاديث التي لا يجوز إثبات قرآنٍ وقراءاتٍ بها[٥].

[٣٦][٦]- (قوله: إلّا ما قدّمناه إلخ) أي في أوائل الورقة الخامسة[٧].

---

(١) جاء في نحو هذه المعنى عدّة روايات عن ابن مسعود ﷺ، منها ما أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف: (غلّوا مصاحفكم، وكيف يأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورة، وإن زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان) (المصاحف: ١/ ١٨٦)، وينظر أيضًا: (المصاحف: ١/ ١٨٣- ١٩١).

(٢) لعلّه من سهو القلم؛ فإنّ مراد ابن مسعود هو زيد بن ثابت، ﷺ، كما جاء صريحًا في الروايات. ينظر المصدر السابق.

(٣) وضع المحشّي هنا توقيعه (أبو عبد الله) ممّا يدل على انتهاء مقصوده من الحاشية، ثم عاد وكتب: (ولعلّ...)، وختمه أيضًا بـ(أبو عبد الله)، فهذا يشير إلى أنّه كتبه لاحقًا.

(٤) أي مخالفة مصحف عثمان لمصحف عبد الله، ﷺ.

(٥) ينظر: جامع البيان (١/ ١٢٩).

(٦) [و١٠/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ١١٠): (ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ويروون شاذها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولا ينكر أحدٌ عليهم... وما علمنا أحدًا أنكر شيئًا قرأ به الآخر، **إلّا ما قدّمنا** عن ابن شنبوذ؛ لكونه خرج عن المصحف العثماني).

(٧) ينظر: النشر (٢/ ٥٢).

[٣٧][(١)]- (قوله: كما قدّمناه): أي في آخر الصحيفة الأولى من الورقة الخامسة [(٢)].

[٣٨][(٣)]- (قوله: في كتابه القبس) أقول: إنّ هذا كتابٌ شريفٌ، وهو شرح الموطأ للإمام مالك بن أنس، ومن تلامذة الإمام الغزالي، فإنّه طالعتُه في المدينة المنورة، وانتفعت به كثيرًا، وله تفسير الأحكام في مجلّدين، طالعتُه في القدس الشريف، وله مؤلّفاتٌ عديدةٌ، مثل التفسير الكبير، وقانون التأويل، وشرح مسلم والبخاري والترمذي، وكتاب الـمُشْكِلَين، والمحصول في الأصول، والمنشور، والتمحيص، ومسائل الخلاف، والمتوسط، والمقسط، وكتاب المعجزات، ورسالة ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين، والإنصاف، والأمد الأقصى، وترتيب الرحلة، وغير ذلك. ويقال له: عنقاء المغرب.

[٣٩][(٤)]- (قوله: وغيرهم) مثل يعقوب البصري ومحيصن المكي[(٥)] وخَلَف واليزيدي[(٦)]، وثبت بهؤلاء [السبعة][(٧)] والسبعة المشهورة أنّ القراءات الثابتة عن

---

(١) [و١٠/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ١١٠): (ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ويروون شاذها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولا ينكر أحدٌ عليهم... وما علمنا أحدًا أنكر شيئًا قرأ به الآخر، إلّا ما قدّمنا عن ابن شنبوذ... وكذا ما أنكر على ابن مقسم من كونه أجاز القراءة بما يوافق المصحف من غير أثر، **كما قدّمنا**). فالذي جاء في آخر الصحيفة الأولى من الورقة الخامسة من النسخة المحشّاة هو الكلام عن ابن مقسم والقراءة بغير المأثور.

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٥٧).

(٣) [و١٠/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري في كلامه على عدم انحصار الصحيح في السبعة (٢/ ١١٤): (وقد وقفتُ على نصّ الإمام أبي بكر بن العربي **في كتابه القبس** على جواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم، وأنّها ليست من الشاذة).

(٤) [و١٠/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري في كلامه على عدم انحصار الصحيح في السبعة (٢/ ١١٤): (وقد وقفتُ على نصّ الإمام أبي بكر بن العربي في كتابه القبس على جواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش **وغيرهم**، وأنّها ليست من الشاذة).

(٥) كذا، وهو **ابن** محيصن.

(٦) أبو محمد يحيى بن المبارك البصري المعروف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال الخليفة المهدي، خلف أبا عمرو في قراءته. (ت٢٠٢هـ). ينظر: غاية النهاية (٤/ ١١٨).

(٧) في منتصف الكلمة خرم، والمثبت تقدير. والسبعة: يقصد بهم أبا جعفر وشيبةَ والأعمشَ المذكورين في كلام ابن العربي، ويعقوبَ وابنَ محيصن وخلفًا واليزيديَّ الذين ذكرهم المحشّي.

هؤلاء الأربعة والعشرة ليست بشاذّة، يجوز القراءة بها في الصلاة وغيرها والإقراءُ بها على قول صاحب القبس. وقد ألّف إمام القرّاء في عصره بخراسان أبو الحسن علي بن أحمد الغزّال النيسابوري(١) كتاب الإرشاد في القراءات الأربع عشر(٢)، كما سيأتي ذكره في هذا الكتاب في مبحث التكبير(٣).

[٤٠](٤)- (قوله: الذي كان يقرأ بالشواذ إلخ) أقول: إنّ القراءات التي هي العشر أو الأحد عشر أو الثاني عشر أو الثالث عشر أو الرابع عشر(٥) كقراءة الحسن البصري ليست بشاذّة كما زعم أرباب السبعة، حيث زعموا أنّ غير السبعة شاذّة، ولا يقول غير أرباب السبعة أنّ ما عدا السبعة شاذّة، بل حكموا بأنّ الثلاثة بعد السبعة متواترةٌ كالسبعة، وكذا الأحد عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر إذا ثبتت بالنقل المتواتر والسند الصحيح وإن خالفت الرسم؛ لأنّ الركن العظيم في ثبوت القرآن هو النقل، كما قال به الإمام الجعبري في كنز المعاني وخلاصة الأبحاث، وهكذا كانت قبل الرسم العثماني(٦)، ولم يقل أحدٌ من الصحابة قبل الرسم بأنّها شاذّة لا يجوز القراءة بها، على أنّ موافقة القراءات السبعة والعشرة كلّها للرسم العثماني مشكلةٌ، وذلك لأنّ كلمة (هو) في بعض السبعة ساقطةٌ، وفي بعضها ثابتةٌ، وكذا كلمة الواو ساقطةٌ من (وقال)، وفي بعضها ثابتةٌ، وكذا كلمة الألف

(١) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بابن الغزّال، شيخ القراء بخراسان. (ت٥١٦هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٦٨٦).

(٢) كذا.

(٣) ينظر: النشر (٥/ ٢٠١٠).

(٤) [و١١/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ١١٨): (وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل كلامَه من الإنكار على ابن شنبوذ **الذي كان يقرأ بالشواذ** في الصلاة في أثناء المائة الرابعة، وجرت له قصة مشهورة، فإنّما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف).

(٥) كذا، وينبغي لغةً أن تكون: أو الإحدى عشرة أو الاثنتا عشرة أو الثلاثة عشر أو الأربعة عشر.

(٦) أي قبل كتابة عثمان ﷺ للمصاحف.

ثابتةٌ في بعضها كـ(قال)، وساقطةٌ في بعضها، كـ(قل) موضع (قال)، وأمثال ذلك كثيرةٌ في السبعة فضلًا فيما عداها، مع أنّ كُلّها متواترةٌ نقلًا وإن لم توافِق رسمًا.

وبالجملة: فإنّ ما تواتر نقله عن النبي ﷺ فهو قرآن، وإلّا فليس بقرآن، وقد قال الإمام أبو بكر ابن العربي في القبس شرح الموطّأ: (ويجوز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم؛ لأنّها ليست من الشاذة)[(١)]، وقد تقدّم آنفًا ما يؤيّده.

[٤١][(٢)]- (قوله: إنّه كان يرى إلخ) أقول: إنّه لم يَرَ جواز القراءة بالشاذّ، وإنّما جوّز القراءة بما صحّ سنده وإن خالف الرسم، يعني إذا ثبتت القراءة بالنقل الصحيح والمتواتر وإن خالف الرسم جاز القراءة به، وذلك لأنّه كان هكذا قبْل الرسم، وهو يدّعي أنّه ليس بشاذٍّ بمجرّد المخالفة للرسم إذا صحّ سندُه وتواترَ نقلُه، كما سيجيء التفصيل في ورقة أحد وثلاثين[(٣)].

[٤٢][(٤)]- (قوله: التبصرة) أقول: قال في أوّل تفسيره التلخيص: «وإذا قلتُ: القراءة كذا وكذا: فهي السبعة، وإذا قلتُ: قُرِئَ بكذا: فهي شاذّة. والسبعة[(٥)]: ما

---

(١) هذه عبارة ابن الجزري في بيانه لرأي صاحب القبس، وساق بعدها لفظ صاحب القبس وهو: (وليست هذه الروايات بأصلٍ للتعيين، بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني وغيره). ولم يصرّح في القبس باسم الأعمش وشيبة. ينظر: القبس شرح الموطأ (١/ ٤٠٢)، والنشر (٢/ ١١٤).

(٢) [و١٢/ أ]. تعليقًا على ما حكاه ابن الجزري عن الذهبي في ترجمته لابن شنبوذ (٢/ ١٢٧): (**إنّه كان يرى القراءة بالشاذّ**، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام).

(٣) ينظر حاشية ولي الدين رقم [٥٥]. وكذا العبارة (في ورقة أحد وثلاثين)، والأولى أن تكون: (في الورقة الحادية والثلاثين).

(٤) [و١٢/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري (٢/ ١٢٨- ١٢٩): (وقال... الكواشي الموصلي في أول تفسيره **التبصرة**: (وكل ما صحّ سنده واستقام وجهُه في العربية ووافق لفظُه خطّ المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوص عليها).

(٥) يريد ما دخل في الأحرف السبعة، لا القراءات السبع.

صحّ سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظُه خطَّ الإمام، وما لمْ يُوجَد فيه مجموعُ الثلاثةِ أو التواترُ وموافقةُ خطِّ الإمام فهو شاذٌّ»[١]. انتهى. أقول: إنّه مشكلٌ بما إذا صحّ سنده واستقام وجهه ووافق لفظُه خطَّ الإمام ولكن لم يُوجَد فيه التواتر، فإنّه يصحّ أن يكون من السبعة[٢]، مع أنّه لا يُعَدُّ من السبعة؛ لأن التواترَ شرطٌ فيه كما هو التحقيق.

[٤٣][٣]- (قوله: كلّ ما صحّ إلخ) أقول: إنّ في هذا التعريف بحث[٤] من وجوه:

الأول: أنّ قوله: (ما صحّ سنده) أعمُّ من أن يكون متواترًا أو مشهورًا وخبرَ واحدٍ، مع أنّ اللازم في نقل القرآن هو المتواتر؛ لأنّه المفيد لليقين.

والثاني: أنّه إذا ثبت نقلُه تواتُرًا عن النبي ﷺ وهو أفصح العرب: استقام وجهه في العربية، يكفي صدوره عنه في العربية[٥].

والثالث: أنّه إذا ثبت نقلُه عن النبي عليه السلام تواتُرًا لا يحتاج إلى موافقة خطّ المصحف، كيف وإنّما كُتِبَ المصحف بعد زمان.

وما نقله النويري في شرح الطيبة: مِن أنّ المصحف العثمانيَّ مجمَعٌ عليه، وما خالفه خالف المجمع عليه[٦]، **ففيه**: أنّ عبد الله بن مسعود خارجٌ عن هذا الإجماع،

---

(١) التلخيص للكَوَاشي (١/ ٤٥-٤٦).

(٢) أي بمقتضى كلام الكَوَاشي.

(٣) [و١٢/ أ]. تعليقًا على ما نقله ابن الجزري عن الكواشي (٢/ ١٢٨- ١٢٩): (وكل ما صحّ سنده واستقام وجهُه في العربية ووافق لفظُه خطّ المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوص عليها).

(٤) كذا، والأولى أن تكون: (بحثًا).

(٥) أي يكفي صدوره عن النبي ﷺ عن اشتراط موافقة العربية.

(٦) لعلّه يشير إلى ما جاء في شرح الطيبة للنويري نقلًا عن الصفراوي: (اعلم أنّ هذه السبعة أحرف والقراءات المشهورة نقلت تواترًا، وهي التي جمعها عثمان في المصاحف وبعث بها إلى الأمصار وأسقط ما لم يقع الاتفاق على نقله ولم ينقل تواترًا وكان ذلك بإجماع من الصحابة)(شرح طيبة النشر للنويري:١/ ٧٤).

مع أنّ الإجماع لا يفيد اليقين اتفاقًا[(١)]، بل يفيد الظنّ عند الإمام فخر الدين الرازي[(٢)]؛ كما حُقِّقَ في شُرّاح التحرير[(٣)]، على أنّ التحقيق أنّ مخالفَ الإجماع لا يُكْفَر ما لمْ يكن الـمُجْمَعُ عليه ضروريًّا في الدين؛ كما حُقِّقَ في محلّه. ولا شكّ أنّ ثبوت القرآن يقينيٌّ بالتواتر، ومُنْكِرُ ما ثبت نقله بالتواتر يُكْفَر؛ كما حُقِّقَ في الأصول.

[٤٤][(٤)]- (قوله: ومتى فقد واحد إلخ) أقول: فيه نظرٌ:

وذلك لأنّه لو ثبت نقلٌ عن النبيِّ ﷺ تواتُرًا فكيف يُحْكَم عليه بأنّها شاذّة؟

وكثيرٌ من قراءات ابن مسعود صحّ سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظُه خطَّ المصحف، لكن حُكِمَ عليه بالشذوذ لعدم تواتُر نقله إلينا.

وأيضًا يلزم أن لا يصحّ صلاة ابن مسعود إذا قرأ في صلاته ما أخذه عن النبي ﷺ يقينًا واستقام وجهه في العربية ولم يوافق لفظُه خطَّ المصحف الإمام.

ويؤيّد ما ذكرناه ما نُقِل أنّ أمير المؤمنين عثمان بن عفّان رضي الله عنه طلب من ابن مسعود رضي الله عنه مصحفَه لإحراقه بعد جمع المصاحف على مصحفٍ واحدٍ، ولمْ يُعْطِه، و[...][(٥)] لتلامذته بأن لا يُعْطوا مصاحفهم للإحراق، وقال: إني أخذت سبعين سورةً عن النبي ﷺ مشافهةً، فكيف نعطي للإحراق لقول صبيٍّ؟! طعنًا لبعض

---

(١) (اتفاقًا): قيد للمنفي لا للنفي، أي لم يُتفق على إفادته اليقين، لا أنه اتفق على عدم إفادته اليقين، وقد صرّح بذلك في الحاشية [٥٥] حيث قال: (التواتر أعلى من الإجماع؛ لأنّ إفادةَ التواترِ اليقينَ قطعيٌّ، بخلاف إفادةِ الإجماعِ اليقينَ؛ فإنّه يُختلَفُ فيه).

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي (٦/ ٣٨٩- ٣٩٠).

(٣) كذا، والأولى: (شروح التحرير). والتحرير: هو التحرير في أصول الفقه لابن الهمام الحنفي.

(٤) [و١٢/ أ]. تعليقًا على ما نقله ابن الجزري عن الكواشي (٢/ ١٢٨- ١٢٩): (وكل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوص عليها... **ومتى فُقِدَ واحدٌ** من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذّة).

(٥) خرم في أثناء كلمة، ولعلها: (أوصى) كما يدلّ عليه السياق وكما جاء في موضعٍ آخر من الحواشي، ينظر: الحاشية رقم [٣٥].

الكتّاب للمصحف، كما حُقِّقَ في موضعه من شروح البَزْدَوِيّ[١]، لا سيّما في شرح العلامة الإِتْقاني[٢] صاحب غاية البيان، فإنّه عشرة مجلّدات ضخم، وهو عندي الآن ولله الحمد والمنّة[٣].

[٤٥][٤]- أقول: إنّ هذا الكلام مخالفٌ لما ذكره فيما تقدّم من إنكار التواتر وإثبات الإجماع، ولقد جعلته مردودًا [...][٥] فيما سبق، فليُنظَرْ له ثمّة.

[الحواشي على(باب ذكر إسناد هذه العشر القراءات من هذه الطرق والروايات)]

[٤٦][٦]- أقول: إنّ كَلَّاسة[٧] موضعٌ خارج مسجد بني أميّة[٨]، يُباع فيه الكتب يوم الجمعة قبل صلاة الجمعة، وفي أطرافها حجرات لخدمة المسجد،

(١) كتاب البزدوي هو (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) المعروف بأصول البزدوي، في أصول الفقه الحنفي. والبزدوي هو أبو الحسن علي بن محمد البزدوي، شيخ الحنفية. (ت٤٨٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٠٢).

(٢) أبو حنيفة أمير كاتب بن أمير عمر الإتقاني الحنفي، كان رأسًا في مذهب أبي حنيفة. (ت٧٥٨هـ). ينظر: الدرر الكامنة (١/ ٤١٤).

(٣) حُققت منه أجزاء، وبقيت منه أجزاء مخطوطة، والجزء الأول والثاني منه - وهما مظنّة هذه المسألة- في عداد المفقود.

(٤) [و١٢/ ب]. تعليقًا على نقل ابن الجزري لجواب ابن السبكي في مسألة تواتر القراءات العشر، وقوله في الجواب بتواترها وتواتر كل حرفٍ انفرد به واحدٌ من العشرة، وأنّ ذلك معلومٌ من الدين بالضرورة ولا يكابر فيه إلّا جاهل. ينظر: النشر (٢/ ١٣٢- ١٣٣). والمقدار الذي علّق عليه المحشي لم يقع في متن النسخة الخطيّة المحشّاة، وإنّما أُلحِقَ في حاشيتها، وجاء تعليق المحشّي تحت نصّ النشر المُلحَق. ولعلّه لهذا استغنى عن ابتداء الحاشية بـ(قوله: ...) كما هي عادته.

(٥) كلمة غير واضحة في الأصل، وقد تكون [عليه].

(٦) [و١٦/ ب]. قال ابن الجزري في النشر حين ذكره لكتاب الشاطبية (٢/ ١٧٢): (وقرأتها قبل ذلك على ... أبي المعالي محمد بن رافع بن أبي محمد السلّامي بالكلّاسة **شمالي جامع دمشق المحروسة**)، ونُقِلَ في الحاشية في هذا الموضع عن ابن الجزري في النسخة المحشّاة: (**داخل مسجد بني أمية**)، فجاء تعليق جار الله على هذه الحاشية المنقولة عن ابن الجزري، ووقَع تحتها.

(٧) ينبغي أن تكون (الكلاسة).

(٨) فيه استدراكٌ على ما نُقِل عن ابن الجزري من كون الكلّاسة داخل المسجد.

اشتريت فيها كُتبًا كثيرة. دخلت دمشق الشام سنة ست ومائةٍ وألفٍ جائيًا من القدس، وخرجت منه سنة عشرة ومائة وألف ذاهبًا إلى بغداد دار السلام.

[٤٧][(١)]- وقد شرحه أبو علي الفارسي[(٢)] وعلّله، في ثلاث مجلّدات، وسمّاه الحجة، وله[(٣)] كتاب الشواذ فيما عدا السبعة، وقد شرحه الإمام ابن جنيّ[(٤)]، وسمّاه المحتسب.

[٤٨][(٥)]- (قوله: في القراءات الثمان) هكذا في كنز المعاني للجعبري، [لكن الجعبريّ اكتفى بالثمان، وزاد عليه صاحبُ النشرِ الأعمشَ وابنَ محيصن وخَلَف اختيار[(٦)] واليزيديِّ، وكلاهما مخالفٌ لما في المبهج، أمّا الأول فلاكتفائه بالثمان، وأما الثاني فلزيادة اليزيديّ][(٧)]، والمراد بالثامن: يعقوب البصري الحضرمي، [لكنّه][(٨)] مخالفٌ لِمَا في كتاب المبهج؛ حيث قال في أوّل كتابه: (أمّا بعد: فإنّي معوّلٌ على جَمْعِ كتابٍ يشتمل على قراءات الأئمّة السبعة المتمَّمَة بابن محيصن والأعمش ويعقوب

=و"الكلاسة" اسمٌ لحيٍّ يقع شمالي المسجد الأموي. واسمٌ كذلك لمدرسة كانت ملاصقة للمسجد الأموي، تقع إلى الغرب من بابه الشمالي المعروف بباب الكلاسة، وبابها في حائط المسجد، بناها نور الدين زنكي، وبقي منها اليوم جزءٌ صغيرٌ ملحق بالجامع الأموي. ينظر: الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٣٤٠)، ومعجم دمشق التاريخي (١/ ٢٢١، ٢/ ٢٠٦).

(١) [و٢٠/ ب]. تعليقًا على كلام ابن الجزري (٢/ ٢١٤) عن كتاب السبعة لابن مجاهد.

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي، من علماء العربية. (ت٣٧٧هـ). ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٩٦).

(٣) أي لابن مجاهد.

(٤) أبو الفتح عثمان بن جنّي، من علماء العربية. (ت٣٩٢هـ). ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٣٢).

(٥) [و٢١/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عند ذكره للكتب (٢/ ٢١٧): (كتاب المبهج **في القراءاتِ الثمان** وقراءةِ الأعمش وابن محيصن واختيارِ خلَف واليزيدي).

(٦) كذا يعبّر المحشّي (خلف اختيار)، ويريد به خلف بن هشام في اختياره وقراءته، لا في روايته عن حمزة مثلًا.

(٧) ما بين المعقوفتين ألحق عند هذا الموضع، وفي آخره (صح).

(٨) كلمة غير واضحة في الأصل، والمثبت تقدير.

وخلف)[١]، ثم قال: (فمن مكة: ابن كثير وابن محيصن، ومن المدينة: نافع، ومن الشام: ابن عامر، ومن الكوفة: عاصم والأعمش وحمزة والكسائي وخَلَف، ومن البصرة: أبو عمرو ويعقوب. ولكلٍّ منهم أصحاب وراوون، وسنذكرهم)[٢]. انتهى. وجعل الجعبريُّ [في نهج الدماثة][٣] أبا جعفر المدنيّ ويعقوب البصريّ وخَلَف اختيار[٤] تَتِمّةً للسبعة، فصارت عشرة، ولم يُذْكَر اليزيديُّ في أوّل المبهج[٥]، وصار كتاب المبهج مشتملًا على سبعةٍ، وأربعةٍ متمِّمَة: يعقوب وابن محيصن والأعمش وخَلَف، فصار الكتاب أحد عشر أئمة[٦]، وبانضمام أبي جعفر المدني - كما في النهج- صار [الأئمة][٧] اثنين وعشرة[٨]، وبانضمام اليزيدي ثلاثة عشر كما قال به صاحب النشر، وبانضمام الحسن البصري صارت [...][٩] كما في مصطلح الإشارات[١٠].

[ويمكن أن يقال عن زيادة صاحب النشر قراءةَ اليزيديِّ في المبهج: إنّ صاحب المبهج ذكر اختيار اليزيدي الذي خالف فيه أبا عمرو وهي أربع عشرة كلمة كما

(١) المبهج (١/ ٤١)، وأشار المحقق في الحاشية إلى زيادة (واليزيدي) في بعض النسخ.

(٢) المبهج (١/ ٤٣).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بالعلامة، وفي آخره (صح).

(٤) كذا يعبّر المحشّي (خلف اختيار)، ويريد به خلف بن هشام في اختياره وقراءته، لا في روايته عن حمزة مثلًا.

(٥) جاء ذكره في بعض نسخ المبهج، كما ذكر محقق المبهج (١/ ٤١) في الحاشية.

(٦) ينبغي أن تكون: فصار الكتاب مشتملًا على أحد عشر إمامًا.

(٧) كلمة غير واضحة في الأصل، والمثبت تقدير.

(٨) الأولى: اثني عشر.

(٩) في الأصل طمس بمقدار كلمة، وبعده كلمة غير واضحة، ولعله (أربعة عشر) كما يُشعِر به السياق.

(١٠) وضع المحشّي هنا توقيعه (أبو عبد الله) ممّا يدل على انتهاء مقصوده من الحاشية، ثم ألحق ما سيأتي، ممّا يدل على كتابته له لاحقًا.

[ذكرها][(١)] الشَّذَائي[(٢)] في كتابه [وذكر أبو][(٣)] محمد سبط الخياط[(٤)] جميع ما اختاره في المنهج[(٥)] [...][(٦)] في محلّه[(٧)]، وبه صحّ أن يقال إنّ المبهج يشتمل على قراءة اليزيدي، هذا ما [خطر][(٨)] ببالي مذ مدّةٍ في دفع الإشكال. والله أعلم][(٩)].

[٤٩][(١٠)]- (قوله: كتاب الإرشاد في القراءات العشر) أقول: إنّه ذكر في آخر الفصل الثاني من باب التكبير: كتاب الإرشاد في القراءات الأربع عشرة للزاهد أبي الحسن عليّ بن أحمد الغزال النيسابوري إمام القراءة في عصره بخراسان[(١١)]، والعجب من المصنّف لم يذكره هاهنا، ولعلّه لم يوجَد له سندُ أخذِه من المشايخ، ولذلك ترك ذكره هاهنا.

---

(١) كلمة غير واضحة في التصوير، ولعلها [ذكرها]، كما جاء في المبهج (١/ ١٥٠): (وهي أربع عشرة كلمة كما ذكرها الشذائي في كتابه).

(٢) أبو بكر أحمد بن نصر بن منصور الشَّذَائي البصري، من أئمة القراءات ومن أصحاب ابن مجاهد وابن شنبوذ. (ت٣٧٣هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٦٥).

(٣) فيه خفاء في التصوير، والمثبت ما بدا لي منها.

(٤) أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، سبط أبي منصور الخيّاط، شيخ الإقراء ببغداد. (ت٥٤١هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٤٦٤).

(٥) كذا بالإعجام من فوق، وهو سبق قلم، وقد سمّاه قريبًا في نفس الحاشية (المبهج).

(٦) فيها خفاء في التصوير، وكأنها (يعيد) أو (معيد).

(٧) يشير بذلك إلى قول سبط الخياط في المبهج (١/ ١٥١) بعد سرد اختيارات اليزيدي الأربع عشرة التي ذكرها الشذائي: (فهذه جميعها، والله يسهل إعادة ذكرها في أماكنها مع غيرها من الخلاف).

(٨) كلمة غير واضحة في التصوير، والمثبت تقدير حسب ما يبدو ويفيده السياق.

(٩) ما بين المعقوفتين ألحق عند هذا الموضع، وفي آخره (صح).

(١٠) [و٢٢/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عند ذكره للكتب (٢/ ٢٢٣): (**كتاب الإرشاد في العشر** للإمام الأستاذ أبي العزّ). وهكذا جاءت العبارة في متن النسخاة المحشّاة، وأشير في هامشها إلى إلحاق كلمة (القراءات) قبل (العشر).

(١١) ينظر: النشر (٥/ ٢٠١٠).

[٥٠][(١)]- أقول: الصواب: بالجامع الأَموي بفتح الهمزة، وإن كان منسوبًا إلى بني أُميّة - بضم الهمزة-، وفُتِحَت لأجل النِّسبة[(٢)].

[٥١][(٣)]- (قوله: لا مفيد الخياط) أي لأبي منصور أحمد بن مَسرور بن عبد الوهاب البغدادي الخياط[(٤)]، كما تقدّم[(٥)]، وهو في القراءات العشر.

[٥٢][(٦)]- أقول: سيذكر المصنّف هذا الشيخ وينقل عنه أشياء كثيرة في فصل للشيوخ في كيفية الأخذ بالجمع من باب بيان إفراد القراءات وجمعها، في ورقة خمسة وتسعين ومائة[(٧)].

[٥٣][(٨)]- (قوله: في القراءات الثلاث عشرة): أقول: [إن المصنّف ذكر القراءات الثلاثة عشر في أوائل الصحيفة الثانية من الورقة

(١) [و٢٣/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عند ذكره لكتاب الكامل للهذلي (٢/ ٢٣٦): (أخبرني به الشيخان... قراءةً منّي عليهما بالجامع **الأُمَويّ**)، وهكذا ضبطت كلمة (الأموي) في متن النسخة المحشّاة بضم الهمزة.

(٢) في لسان العرب لابن منظور (١٤/ ٤٦): (وبنو أمية بطنٌ من قريش، والنسبة إليهم أُموي بالضم، وربّما فتحوا).

(٣) [و٢٣/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري بعد أن ذكر كتاب المفيد في القراءات الثمان لأبي عبد الله الحضرمي (٢/ ٢٣٩): (وحيث أطلقنا "المفيد" في كتابنا فإيّاه نريد، **لا مفيد الخياط**).

(٤) أحمد بن مسرور مؤلّف كتاب المفيد، ولم أقف على من لقّبه بالخياط ولا من كنّاه بأبي منصور، ولعلّ المحشّي أخذ اللقب من قول ابن الجزري (لا مفيد الخياط)، ولعلّ ابن الجزري أراد بنسبة المفيد للخياط: كونه من مروياته، حيث قال في النشر (٢/ ٢٢١): (وأما كتاب المفيد فقرأ به [سبط الخياط] على جدّه أبي منصور [الخيّاط] المذكور، وقرأه وقرأ بما فيه على مؤلّفه).
وأحمد بن مسرور هو: أبو نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب الخبّاز البغدادي، من علماء القراءات. (ت٤٤٢هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٥٠).

(٥) ينظر: النشر (٢/ ٢٢٠).

(٦) [و٢٤/ أ]. تعليقًا على ذكر ابن الجزري (٢/ ٢٤٧) لكتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة وذِكْر مؤلّفها أبي الحسن علي بن عمر بن إبراهيم الكتاني القيجاطي.

(٧) ينظر: النشر (٥/ ١٥٨١).

(٨) [و٢٤/ أ]. تعليقًا على ذكر ابن الجزري (٢/ ٢٤٨) لكتاب البستان في القراءات الثلاث عشرة لابن الجندي.

التاسعة[١]. و][٢] إنّه يذكر في آخر الفصل الثاني من باب التكبير كتاب الإرشاد في القراءات الأربعة عشرة، غير كتاب الإرشاد الذي ذكره [قبيل هذا و][٣] قبل هذا، فيكون الإرشاد ثلاثة، الأول [في القراءات مطلقًا، والثاني][٤] في القراءات العشر، والثالث في القراءات الأربعة عشرة[٥].

[وسيذكر المصنّف قراءة الثانية عشر والثالثة عشر في باب إفراد القراءات وجمعها، الأولى[٦] بضمّ الأعمش وابن محيصن إلى العشرة، والثانية[٧] بضمّ ابن محيصن والأعمش والحسن البصري إلى العشرة، وأثبت ههنا[٨] قراءة اليزيدي [...][٩] خلا قراءة الحسن، فثبت بما ذكرنا أنّ صاحب هذا الكتاب قرأ الأربعة عشر على المشايخ، لكن اكتفى بإثبات القراءات العشرة تقليدًا للإمام الجعبري، في

وتنبغي الإشارة إلى أنّ المحشّي وضع في هذه الصفحة بمحاذاة قول ابن الجزري (كتاب البستان في القراءات الثلاث عشرة) وبمحاذاة حاشيته عليه ترجمةً بعنوان: (مطلب في القراءات الثلاثة عشرة غير قراءة الحسن، وبها يبلغ القراءات أربعة عشر).

(١) يشير به لقول ابن الجزري: (فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة **والثلاثة عشر** بالنسبة إلى ما كان مشهورًا في الأعصار الأُوَل قُلٌّ من كُثر) (النشر: ٢/ ١٠٤).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بالعلامة، وفي آخره (صح).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق، وفي آخره (صح).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق، وفي آخره (صح).

(٥) الأول: كتاب الإرشاد لابن غلبون (النشر: ٢/ ٢١١)، والثاني: كتاب الإرشاد في القراءات العشر للقلانسي (النشر: ٢/ ٢٢٣)، والثالث: كتاب الإرشاد في القراءات الأربعة عشر للنيسابوري (النشر: ٥/ ٢٠١٠).

(٦) أي الاثنتا عشرة.

(٧) أي الثلاثة عشر.

(٨) أي في باب الكتب، وذلك عند ذكره لكتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي. ينظر: النشر (٢/ ٢١٧).

(٩) كلمة أصابها خرم، وتبدو كأنها (قبله)، ولعلّ المقصود أنّ ابن الجزري ذكر قراءة اليزيدي مع من مر ذكرهم من قبل (وهم ابن محيصن والأعمش والحسن البصري) خلا الحسن البصري.

الدرة والطيبة والتقريب والنشر؛ فإن القراءات العشر [...][(١)] عند الإمام الجعبري، وتبعه هذا المؤلّف][(٢)].

[٥٤][(٣)]- (قوله: من الكتب رويت[(٤)] منها إلخ) أقول: إنّها بلغت إلى أربعة وخمسين كتابًا، وعندي كتاب المختار في القراءات الثمانية[(٥)]، بزيادة يعقوب على الأئمة السبعة، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، ابتدأ من أمّ القرآنّ ثم البقرة إلى آخر القرآن، وأورد فيه: (فصل: قال أبو بكر رَحِمَهُ اللَّهُ: أخبرني محمد بن حيّان المقرئ عن أبي بكر ابن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ)، وهذا يدلّ على أنّ بينه وبين ابنِ مجاهد صاحبِ السبعةِ واسطةٌ واحدٌة. والنسخة كتبت سنة (٥٩٦).

[٥٥][(٦)]- (قوله: كان يَرى إلخ) أقول: إنّ هذا هو الصواب؛ لأنّ الركن العظيم في ثبوت القرآن هو النقلُ تواترًا بَعْدَ الآخذين عن النبي ﷺ، لأنّ الأَخْذ

(١) كلمة غير ظاهرة في التصوير، ويبدو أنّها [متواترة].

(٢) ما بين المعقوفتين من [وسيذكر... المؤلف] ملحقٌ بالعلامة وفي آخره (صح).

(٣) [و٢٤/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري بعد فراغه من ذكر الكتب (٢/ ٢٥٠): (**فهذا ما حضرني من [الكتب التي رويت منها** هذه القراءات من الروايات والطرق بالنص والأداء، وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه] الكتب من الطرق المذكورة). ولْيُعْلَم أنّ ما بين المعقوفتين سقط من متن النسخة الخطيّة المحشّاة، ولم يُستدرَك في الهوامش، فلا وجود له ألبتة في النسخة المحشّاة، ممّا يدلّ على أنّ المحشّي وضع هذه الحاشية على نسخةٍ سابقة اشتملت على تلك العبارة، ثم نقلها إلى هذه النسخة.

(٤) كذا في الأصل، وفي المطبوع من النشر: (التي رويت). وقد سقطت العبارة بأسرها من متن النسخ المحشّاة، كما سبق في الهامش السابق.

(٥) الأولى: الثمان.

(٦) [و٣١/ أ]. تعليقًا على قول ابن الجزري عند ترجمته لابن شنبوذ (٢/ ٣٢١- ٣٢٢): (**وكان يرى جواز القراءة بما صحّ سنده وإن خالف الرسم**، وعُقِدَ له في ذلك مجلسٌ كما تقدّم، وهي مسألةٌ مختلَفٌ فيها، ولم يعدّ أحدٌ ذلك قادحًا في روايته ولا وصمةً في عدالته).

وتنبغي الإشارة إلى أنّ المحشّي وضع في هذه الصفحة بمحاذاة قول ابن الجزري (وكان يرى جواز...) وبمحاذاة حاشيته عليه ترجمةً بعنوان: (مطلب في جواز القراءة بما صحّ سنده وإن خالف الرسم).

عن النبي ﷺ يفيد اليقين فلا يحتاج إلى التواتر، وأمّا الأخذ عمّن أخذ عن النبي ﷺ فيحتاج إلى التواتر حتى يحصل اليقين، وإذا حصل اليقين بالتواتر فلا يحتاج إلى قيد العربية؛ لأنّ النبي ﷺ قرشيٌّ عربيٌّ نزل القرآنُ عليه، وأمّا الرسم فإنّما ثبت وقت عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأمّا قبله فلا شكّ أنّ ما ثبت بالأخذ عن النبي ﷺ وبالتواتر أنّه قرآن.

فإن قلتَ: إنّ الرسم العثماني ممّا أجمع [...][(١)] الصحابة، فكيف يخالَف الإجماع؟

قلتُ: التواتر أعلى من الإجماع؛ لأنّ إفادةَ التواترِ اليقينَ قطعيٌّ، بخلاف إفادةِ الإجماعِ اليقينَ؛ فإنّه يُختلَفُ فيه، كما حُقِّقَ في الأصول.

وأمّا ما ادّعاه النويريّ في شرح الطيبة أن ثبوت التواتر المخالف للرسم غير موجود[(٢)]: فلا سند له. والله أعلم.

[٥٦][(٣)]- أقول: إنّ رملة مدينة وسط القدس ويافة في جهة الغرب، ومنه شيخ شيخي خير الدين الرملي صاحب الفتاوى المشهورة، وله تعليقات على شَرْحَي الكنز والتنوير[(٤)].

(١) طمس أو خرم يسير، والمعنى واضح وهو أنّ الرسم العثماني أجمع عليه الصحابة.

(٢) لعلّه يشير إلى ما جاء في شرح الطيبة للنويري نقلًا عن الصفراوي: (اعلم أنّ هذه السبعة أحرف والقراءات المشهورة نقلت تواترًا، وهي التي جمعها عثمان في المصاحف وبعث بها إلى الأمصار وأسقط ما لم يقع الاتفاق على نقله ولم ينقل تواترًا وكان ذلك بإجماع من الصحابة)(شرح طيبة النشر للنويري: ١/ ٧٤).

(٣) [و٣٥/ ب]. قال ابن الجزري (٢/ ٣٦٧): (وقرأ الشذائي وزيد على أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان الداجوني الرملي الضرير)، ونُقِلَ عنه في حاشية النسخة المحشّاة: (رملة: مدينة بالشام)، فعلّق المحشّي جار الله على هذه الحاشية المنقولة عن ابن الجزري.

(٤) خير الدين الرملي: خير الدين بن أحمد بن نور الدين العُليمي الفاروقي الرَّمْلي، شيخ الحنفية في عصره. ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ١٣٤). وشرح الكنز: شرح العيني على كنز الدقائق، وشرح التنوير: شرح التمرتاشي على تنوير الأبصار، كلاهما في فقه الحنفيّة.

[٥٧][(١)]- أقول: إنّ نصيبين بلد بين موصل وبين ماردين، وجنوبِيَّ جزيرة[(٢)]، معمورٌ، لكنه ليس كالأول، دخلت فيه مرتين، الأول من ماردين إلى نصيبين، والثاني من جزيرة إلى نصيبين، الأول من شام[(٣)] إلى بغداذ، والثاني من بغداذ [إلى][(٤)] حلب، وقت رحلتي في بلاد [الله][(٥)].

[٥٨][(٦)]- (قوله: قلتُ: تتبعت إلخ) أقول: إنّ الظاهر من هذا اعتراضٌ[(٧)] على أبي بكر بن أشته[(٨)] فيما قاله أنّ خَلَفَ[(٩)] خالفَ حمزةَ في مائة وعشرين حرفًا، لكنّه مدفوعٌ؛ لأنّه لا يلزم من عدم المخالفة لقراءة الكوفيين عدم مخالفةِ واحدٍ منهم، وعلى تقدير ثبوت عدم المخالفة لهم فلا لمعنى لعدّه من الأئمّة العشرة كما عَدَّه هو

(١) [و٤٥/ ب]. قال ابن الجزري (٣/ ٤٦٢) في ترجمة جعفر بن محمد النصيبي: (وكان شيخ نصيبين في القراءة)، وجاء تعليقٌ في الحاشية على كلمة نصيبين - ولعلّه تعليقٌ منقولٌ عن ابن الجزري-، نصُّه: (بلدٌ بين الشام والجزيرة، واليوم خراب)، فعلّق المحشّي جار الله على هذه الحاشية. وقد استدرك وصفها بالخراب.

(٢) جزيرة: يريد جزيرة ابن عمر، وينبغي أن يقال: (الجزيرة).

(٣) كذا، وينبغي أن تكون: (الشام).

(٤) طمس في المخطوط بقدر كلمة، والمثبت تقدير.

(٥) كلمة غير واضحة في المصورة، والمثبت ما يبدو منها.

(٦) [و٥٠/ ب]. تعليقًا على ما جاء في النشر عن خلف العاشر (٣/ ٥٠٧): (قال أبو بكر بن أشته: إنّه [أي خلف] خالف حمزة، - يعني في اختياره-، في مائة وعشرين حرفًا. قلت [أي ابن الجزري]: تتبّعت اختياره، فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيّين في حرفٍ واحدٍ، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلّا في حرفين). وتحسن الإشارة إلى أنّ العبارة في النسخة المحشّاة وفي بعض نسخ النشر الأخرى: (بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر **إلّا في حرف واحد**)، ونبّه ابنَ الجزري بعضُ تلاميذه إلى حرفٍ آخر، فاستحسن ذلك وأمر به، فمن هنا اختلفت نسخ النشر في ذلك. ينظر: تعليق السالم الجكني على النشر: (٣/ ٥٠٨، الحاشية رقم (١).

(٧) أي: الظاهر أنّه اعتراض.

(٨) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته الأصبهاني، من علماء القراءات والعربية، ومن أصحاب ابن مجاهد. (ت٣٦٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/ ٤٦١).

(٩) كذا، وينبغي أن يكون: خَلَفًا.

منهم في الدرّة والطيبة والتقريب والنشر، تقليدًا للجعبريّ في نهج الثلاثة من إثبات الثلاثة زيادةً على السبعة، ولغيره[١] من أرباب العشرة[٢].

والعجب من [...][٣] [اختيار][٤] [...][٥] القراءات العشر [...][٦]، فقال[٧]:

وعاشرُهم بَزَّارُهم خَلَفٌ أتى وإسحاقُ مع إدريسَ منه تأثّلَا

ولم يرمز إليه[٨]:

سوى خَلَفٍ إذ لم يفِ الحرف باسمه ولم ينفرِد، والواوُ باقٍ لِيَفْصلا

وشارحها[٩] ابن خليفة القاهري: (مستثنىً من ضمير (عنهم) في البيت السابق. يعني: أرمز وأشير إلى القراء ورواتهم، معبرًا عنهم بحروف هذه الكلمات المذكورة على الترتيب المذكور، (سوى خلف) يعني مع راوييه؛ لأنّ حروف الكلمات المذكورة انتهت وفنيت، ولم يبق[١٠] حرفٌ منها حتى يُجعل رمزًا له ولراوييه[١١]،

(١) معطوف على (للجعبري).

(٢) وضع المحشّي هنا توقيعه (أبو عبد الله) ممّا يدل على انتهاء مقصوده من الحاشية، ثم عاد وكتب: (والعجب...)، فهذا يشير إلى أنّه كتبه لاحقًا.

(٣) أصابت هذا الموضع الأرضة، وهو بمقدار كلمة.

(٤) أصابت الأرضة أطراف هذه الكلمة في الأصل، والظاهر (اختيـــار)، والمثبت تقدير.

(٥) أصابت الأرضة هذا الموضع في الأصل، وهو بمقدار خمس أو ست كلمات.

(٦) كلمة أصابتها الأرضة، وتعذّرت قراءتها. ويبدو أنّ الشارح تعرّض في هذه الجملة إلى القصيدة الطاهرة في القراءات العشرة لطاهر بن عرب الأصبهاني تلميذ الإمام ابن الجزري، كما يدلّ عليه الكلام الآتي.

(٧) القصيدة الطاهرة في القراءات العشر لطاهر بن عرب الأصفهاني (ص٨٤).

(٨) المصدر السابق. وتتمة: (والواو باقٍ ليفصلا) من تتمة البيت في منهج ابن عرب في الرمز بالحروف، ولا علاقة لها بالمقصود هنا.

(٩) يعني: وقال شارحها.

(١٠) في النسخة المحققة من شرح القاهري زيادة: (لناظم).

(١١) في النسخة المحققة من شرح القاهري: (ولرواته).

ولأنه لم يحتج إلى الرمز المنفرد؛ لأنه لم ينفرد بقراءة، قال أبو بكر أشته[(١)]: إنّه خالف حمزة في اختياره في مائة وعشرين حرفًا، قال الشيخ الجزري: (تتبعت اختياره...))[(٢)] إلى آخر كلامه[(٣)]. [ولا يخفى أنّه [...][(٤)] على أشته، فلم [...][(٥)] توجّه ما ذكرناه من الإيراد إلى الشيخ الجزري][(٦)]. (وذكر في الإيضاح: (وكان أكثر اعتماده على قراءة أهل الكوفة في ذلك الاختيار، وله كتاب حسن في القراءات)[(٧)])[(٨)]. انتهى [...][(٩)].

[٥٩][(١٠)]- والمراد بالجماعة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم.

---

(١) كذا في الأصل وفي أصل النسخة المحققة من شرح القاهري. وهو أبو بكر **ابن** أشته.

(٢) شرح الطاهرة لابن خليفة (١/ ٣٩١).

(٣) أي إلى آخر كلام ابن الجزري الذي علّق عليه المحشّي في حاشيته رقم [٥٨].

(٤) غير واضحة، تحتمل أن تكون (يرد) أو (لا يرد).

(٥) غير واضحة، تحتمل أن تكون (يتبيّن).

(٦) ما بين المعقوفتين من قوله: (ولا يخفى... الشيخ الجزري)، غير واضح في التصوير لوقوعه في ثنية الكتاب، وقد يكون مراده أنّ كلام ابن الجزري في أنّ خلفًا لم يخالف الكوفيين ليس إيرادًا على قول ابن أشته بأنّه خالف حمزة في مواضع عديدة، وحينئذٍ لا يتوجّه ما ذكره المحشّي ولي الدين سابقًا على ابن الجزري. وقد يحتمل مراده ضدّ ذلك أو خلافه، والله أعلم.

(٧) الإيضاح للأندرابي (٢/ ٣٢٠).

(٨) قوله: (وذكر في الإيضاح) إلى آخره: عود إلى النقل من شرح الطاهرة لابن خليفة (١/ ٣٩١).

(٩) مقدار ثلاث كلمات غير واضحة في التصوير لوقوعها عند ثنية الكتاب.

(١٠) [و٥٠/ ب]. تعليقًا على قول ابن الجزري في كلامه عن خلف العاشر: (قلت: تتبعت اختياره، فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرفٍ واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي إلّا في حرفٍ واحدٍ، وهو قوله تعالى في الأنبياء: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ﴾ [٩٥]، قرأها كحفص **والجماعة)**، وهذه عبارة النشر في النسخة الخطية المُحشّاة، وفي بعض نسخ النشر زاد كلمة ﴿دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، وسبقت الإشارة إلى اختلاف نسخ النشر عند التعليق على الحاشية رقم [٥٨].

[٦٠][(١)]- أقول: إنّ أبا شامة الدمشقي قال في شرح الشاطبية: (وقد رُوِيَ السكتُ أيضًا عن حمزة)[(٢)] انتهى. فلا يَثْبُت مخالفةُ خَلَفٍ للكوفيين في السكت بين السورتين؛ لأنّ حمزة - أستاذ خلف- من الكوفيّين.

[الحواشي على (باب اختلافهم في الاستعاذة)]

[٦١][(٣)]- أقول: إن المصنّف تَبِعَ في إيراد باب اختلافهم في الاستعاذة ثم البسملة ثم أمّ القرآن ههنا[(٤)] صاحبَ حرز الأماني، وهو تَبِعَ صاحب التيسير. لكن الأَوْلى والأنسب إيرادها قبل سورة البقرة، كما فعله سبط الخياط صاحب المبهج؛ وذلك لأنّ افتراقَ[(٥)] هذه الثلاثة عن سورة البقرة -ولا سيّما أمّ القرآن- غيرُ مناسبٍ لنظمِ القرآن.

[الحواشي على (باب المدّ والقصر)]

[٦٢][(٦)]- (قوله: في التنبيه العاشر): أقول: الصواب: في الفرع العاشر.

---

(١) [و٥١/ أ]. تعليقًا على ما ذكره ابن الجزري في علاقة اختيار خلف العاشر بقراءة الكوفيين، حيث قال في آخر كلامه (٣/ ٥٠٨): (وروى عنه [أي عن خلف العاشر] أبو العز القلانسي في إرشاده السكت بين السورتين، **فخالف الكوفيّين**).

(٢) ينظر: إبراز المعاني (١/ ٢٢٩).

(٣) [و٦٥/ ب]، وجاء هذا التعليق عند شروع ابن الجزري (٣/ ٦٢٥) في باب اختلافهم في الاستعاذة.

(٤) أي أثناء أبواب الأصول.

(٥) أي فَصْل.

(٦) [و١٠٠/ ب]، تعليقًا على قول ابن الجزري - بعد أن ذكر جواز المدّ وعدمه إذا عرض سبب المد، أو إذا غُيِّرَ سبب المدّ عن صفته- (٣/ ٨٦٦): (تنبيه: لا يجوز بهذه القاعدة [أي جواز المد وعدمه إذا غُيّر السبب] إلّا المد على استصحاب الحكم، أو القصر على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسّط إلّا برواية، والفرقُ بين عروضِ الموجِبِ وتغيّرِه [حيث يجوز التوسط أيضًا إذا كان السبب عارضًا، ولا يجوز إذا تغيّر السبب] واضحٌ **سيأتي في التنبيه العاشر**، ويتخرّج على ما قلناه **فروع**)، وذكر **عشرة فروع، عاشرها** (٣/ ٨٧٤) في بيان الفرق بين عروض السبب وتغيّره، حيث جاز التوسط في الأول إضافةً للمد والقصر، ولم يجز في الثاني.

[الحواشي على (باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة)]

[٦٣][(١)]- أقول: إنّ هذه الوجوه الثلاثة [في][(٢)]القراءات السبع للأئمة السبعة.

[٦٤][(٣)]- كما ذهب إليه الكوفيون وابن عامر.

[٦٥][(٤)]- كما ذهب إليه ابن كثير ونافع وأبو عمرو، كما قال به جمهور أهل الأداء.

[٦٦][(٥)]- كما ذهب إليه ابن كثير ونافع وأبو عمرو، كما قال به المحققون [من أهل الأداء][(٦)].

[الحواشي على (باب الهمز المفرد)]

[٦٧][(٧)]- (قوله: إذا كان فعل أمر إلخ) أقول إنّ هذا يدلّ على أنّ فعل أمر[(٨)] إذا لم يكن قبل السين واوٌ أو ياءٌ لم يقرأه ابن كثير والكسائي وخلف بالنقل، مع أنّهم قرأوا ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾في البقرة[٢١١] و﴿سَلۡهُمۡ أَيُّهُم﴾ في النون[(٩)][٤٠] بالنقل، بل كلهم قرأوا بالنقل.

---

(١) [و١٠٨/ أ]، تعليقًا على قول ابن الجزري عند كلامه على كلمة (أئمة) (٣/ ٩١٦): (والصحيح ثبوت كلٍّ من **الوجوه الثلاثة**، أعني التحقيق، وبين بين، والياء المحضة، عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمّن تقدّم).

(٢) كلمة غير واضحة، والمثبت تقدير.

(٣) جاء هذا التعليق عند كلمة (التحقيق) المذكورة في كلام ابن الجزري، في بيانه للوجوه الثلاثة في (أئمة). ينظر: الحاشية السابقة.

(٤) جاء هذا التعليق عند كلمة (بين بين) المذكورة في كلام ابن الجزري، في بيانه للوجوه الثلاثة في (أئمة). ينظر: الحاشية السابقة.

(٥) جاء هذا التعليق عند كلمة (الياء المحضة) المذكورة في كلام ابن الجزري، في بيانه للوجوه الثلاثة في (أئمة). ينظر: الحاشية السابقة.

(٦) كلمة غير واضحة، والمثبت تقدير موافقٌ لأصل عبارة ابن الجزري التي يشير إليها المحشّي.

(٧) [و١١٩/ أ]، تعليقًا على قول ابن الجزري (٣/ ٩٩٣): (وأمّا (واسأل) وما جاء من لفظه... إذا كان فعل أمر، وقبل السين واو أو فاء، فقرأه بالنقل ابن كثير والكسائي وخلف).

(٨) كذا، والأولى أن تكون (فعل الأمر).

(٩) الأولى: (نون)، بدون (ال)، وهي سورة القلم.

[الحواشي على (باب الوقف على الهمز)]

[٦٨][(١)]- (قوله: إذ من المحال أن يصحّ) أقول: إذا ثبت تواترًا شيءٌ من القرآن عن النبي ﷺ الذي هو أفصح العرب، لا يضرّه عدم سوغه في العربية، ويدلّ على ما ذكرناه: ما ذكره الإمام الجعبريّ في سورة الأنعام في قراءة ابن عامر الشاميّ ﴿قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[(٢)][الأنعام: ١٣٧] حيث قال في حق الطاعن في قراءته: (وحَسبه إثمًا طعنه في قراءة متواترة موافقة لأفصح العرب ولرسم مصحف عثمان)[(٣)]، ومن أراد التفصيل فليراجع ثمّة؛ فإنّ الجعبري طوّل الكلام هناك، وكذا طوّل الكلام الكواشي هناك[(٤)]، وكذا أطنب الكلام الإمام الجعبري في شرح قول الناظم الشاطبي[(٥)]:

وإدغام حرفٍ قبله صحّ ساكنٌ عسيرٌ وبالإدغام[(٦)] طبق مفصلا

ومن أراد تحقيق الكلام في قراءة ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوا۟﴾ بالإدغام في سورة الكهف[٩٧] وفي قراءة (نعما هي) بسكون العين في البقرة[٢٧١] فليجمع ما كتبناه في السورتين من كلام أبي شامة وكلام الجعبري حتى يظهر له الحق ويزهق الباطل[(٧)].

ولا شك أنّه لا يلزم من عدم سوغ شيءٍ في العربية التي وُجِدَت في الكتب المؤلفة عدمُ كونه عربيًّا، يدل عليه ما ذكره الإمام الجعبري في آخر سورة الأنعام؛

---

(١) [و١٢٣/ ب]، تعليقًا على كلام ابن الجزري في أول باب الوقف على الهمز (٤/ ١٠٢٥): (وقد أفرد له علماء العربية أنواعًا تخصّه، وقسّموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكلّ ذلك أو غالبه وردت به القراءة وصحّت به الرواية؛ **إذ من المحال** أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية).

(٢) في الأصل: (قتل شركائهم أولادهم).

(٣) كنز المعاني للجعبري (٣/ ١٥٦٥). وفي المطبوع: (ولرسم مصحفٍ عثمانيٍّ).

(٤) ينظر: التلخيص للكواشي (٢/ ١٥٩- ١٦١).

(٥) ينظر: كنز المعاني للجعبري (١/ ٤٩٢- ٤٩٣).

(٦) كذا، وفي الشاطبية وفي شرح الجعبري: (وبالإخفاء).

(٧) وضع المحشّي هنا توقيعه (أبو عبد الله ولي الدين جار الله) ممّا يدل على انتهاء مقصوده من الحاشية، ثم عاد وكتب: (ولا شك...)، فهذا يشير إلى أنّه كتبه لاحقًا.

حيث قال: (وقال ابن جني في خصائصه: باب ما يرد عن العربي مخالفًا للجمهور. إذا اتفق شيءٌ من ذلك نُظِرَ في حال العربيّ وما جاء به، فإن كان فصيحًا وما أورده يقبله القياسُ: فإنّ الأوْلى أن يحسن الظن به؛ لاحتمال أنّه وصل إليه من لغةٍ طال عهدُها ورَسْمُها[(١)]، [ورَفعَ[(٢)] إلى عمر بن الخطاب][(٣)] رضي الله عنه كان الشعرُ عِلْمَ قومٍ، فلما جاء الإسلام شغل عنه، فلمّا تمهّدت الأمصار وهلك من هلك راجعوه فوجدوا أقلّه. وإلى أبي عمرو[(٤)]: ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ. فإذًا لا يُقطَع على الفصيح المخالف للجمهور بالخطأ)[(٥)]. انتهى.

وهذا يدلّ على أنّه إذا ثبت نقلًا متواترًا عن النبي ﷺ قراءةٌ: يُحكم بقرآنيته؛ لأنّه صدر عن أفصح العرب الثابتِ عربيّتُه وفصاحتُه. ولا يضرّه عدم وجوده في الكتب العربية. والله أعلم.

[٦٩][(٦)]- (قوله: والعجب إلخ) أقول: إنّ هذا القول [لصاحب][(٧)] الكنز

(١) في كنز المعاني للجعبري (٣/ ١٥٥٩): (وعفا رسمها). ولعلّ سقوط كلمة (عفا) من سهو القلم.

(٢) أي رفع ابن جني إلى عمر وروى عنه قولَه...

(٣) ما بين المعقوفتين وقع في ثنية الصفحة ولم يصوّر بوضوح، والمثبَت من كنز المعاني للجعبري.

(٤) أي ورَفَعَ ابنُ جِنّي إلى أبي عمرو قولَه...

(٥) ينظر: كنز المعاني للجعبري (٣/ ١٥٥٩) وفي المطبوع خلل وتحريف. والجعبري نقل من الخصائص لابن جني (١/ ٣٨٥- ٣٨٧) بتلخيص واختصار.

(٦) [و١٢٨/ أ]، تعليقًا على قول ابن الجزري- في أثناء كلامه عن وجه الوقف لحمزة على نحو (مُسْتَهْزِءُون): (مُسْتَهْزُون)- (٤/ ١٠٥٤): (**والعجب من أبي الحسن السخاوي** ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي:

ومستهزءون الحذف فيه ونحوه وضمٌّ وكسرٌ قبلُ قيل وأخملا

فحمل ألف (أخملا) على التثنية... ووافقه على هذا أبو عبد الله الفاسي).

(٧) كلمة غير واضحة في الأصل؛ لإصابة الرطوبة بعض أجزائها. والمثبت تقدير.

شارح الشاطبي: الجعبريّ، ذكره ردًّا على الشارح الأول السخاوي[(١)] والشارح الفاسيّ[(٢)] بعده[(٣)].

[٧٠][(٤)]- أقول: إنّ المصحف الكبير الشامي الكائن بمقصورة الجامع الأموي لا يشبه المصحف الكائن بحجرة النبي ﷺ، ورأيت كليهما ونظرت فيهما. والله أعلم.

[٧١][(٥)]- أقول: قد تقدّم في أول الكتاب في ثالث الورقة[(٦)] أنّ الإمام هو المصحف الذي أمسكه عثمان رضي الله عنه لنفسه[(٧)]، ولعلّه هو الذي في الديار المصريّة، أخذه المصريّون وقت الفتنة [وأدّوه][(٨)] إلى مصر، فيحصل التوفيق.

[٧٢][(٩)]- (قوله: الذي يقال له الإمام) أقول: سيجيء بعد هذه الورقة وجه تسمية المصحف العثماني إمامًا[(١٠)].

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمْداني السخاوي، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، وأحد أصحاب الإمام الشاطبي المقرئ، وله شرح على الشاطبية. (ت٦٤٣هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٧٨٤).

(٢) أبو عبد الله محمد بن حسن الفاسي نزيل حلب، أحد الأئمة الكبار، له شرحٌ على الشاطبية. (ت٦٥٦هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٠٢).

(٣) ينظر: كنز المعاني للجعبري (٢/ ٧٠٥).

(٤) [و١٣٢/ ب]، تعليقًا على قول ابن الجزري عند كلامه على رسم كلمة (ينئوم) (٤/ ١٠٧٩): (ثم إني رأيتها كذلك في المصحف الكبير الشامي الكائن بمقصورة الجامع الأموي، المعروف بالمصحف العثماني).

(٥) [و١٣٢/ ب]، تعليقًا على قول ابن الجزري عند كلامه على رسم كلمة (ينئوم) (٤/ ١٠٧٩): (ثم رأيتها كذلك بالمصحف الذي يقال له الإمام بالديار المصرية، وهو الموضوع بالمدرسة الفاضلية، داخل القاهرة المُعِزِّيّة).

(٦) كذا العبارة، والأولى: في الورقة الثالثة.

(٧) يشير به لقول ابن الجزري (٢/ ٢٦): (وأمسك لنفسه مصحفًا الذي يقال له الإمام).

(٨) غير واضحة في الأصل، والمثبت هو ما يظهر منها.

(٩) تعليق على نفس الجملة التي علّق عليها في الحاشية السابقة. ولعلّ هذه الحاشية كُتِبَت قبل الحاشية السابقة، لكنّها في هامش الكتاب جاءت تحت السابقة.

(١٠) لعلّه يشير به لقول ابن الجزري: (وكيف يصحّ أن يكون عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في مصحف جعل للناس إمامًا يُقتدى به). وقد وضع جار الله في هذه الصفحة عنوانًا محاذيًا لهذه العبارة كتب فيه: (مطلب: وجه تسمية المصحف العثماني إمامًا).

[٧٣][(١)]- (قوله: أرى في المصاحف لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها) أقول: إنّ الركن الأعظم في ثبوت القرآن هو النقل تواترًا عن النبي ﷺ، وعليه المحققون، وأمّا الرسم فلم يؤخذ عن النبي ﷺ، وإنّما كُتِبَ في المصحف العثماني ما أُخِذَ عن النبي ﷺ بالرسم الذي يعرفه مَن كَتَبَ ذلك المأخوذ، ولا شكّ في أنّه يوجد في المكتوب بذلك الرسم ظاهره[(٢)] يخالف ما أُخِذَ من النبي ﷺ تواترًا، وهذا معنى قوله: (إنّ في المصحف لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها)، والمراد بالعرب: من أخذ القرآن من لسان النبي ﷺ ونقل إلينا نقلًا متواترًا، فيُعْتَبَرُ ذلك النقل، لا الرسمُ المخالفُ للمنقول. وهذا ينافي كون المصحف العثماني إمامًا مقتدىً به لسائر المصاحف.

وإجماع الصحابة على أنّ ما فيه إنّما هو ما نقل عن النبي ﷺ نقلًا متواترًا، بخلاف مصحف ابن مسعود وأبيّ ومصاحف غيرهما؛ فإنّ فيها يوجد ما ليس بمتواتر. وليس إجماع رسم [...][(٣)] نقل وذلك [لأن][(٤)] أكثر الصحابة لا يعرف الخط والرسم.

وبما ذكرنا ظهر أنّ للكتابة معنىً وفائدة، وأن عثمان رضي الله عنه [لا][(٥)] يقدر أن يقيم [ذلك الكتاب][(٦)]، وإنّما يقيمه العرب الآخذون عن النبي ﷺ. ألا ترى أنّ ابن

(١) [و١٣٣/ أ]، تعليقًا على قول ابن الجزري - عند كلامه عن ما خرج من رسم عن القياس المطرد- (٤/ ١٠٨٤): (وقد كان بعض الناس يقول في بعض ما خرج عمّا عرفه من القياس: هو عندنا ممّا قال فيه عثمان رضي الله عنه: أرى في [المصاحف] لحنًا ستقيمه العُرْبُ بألسنتها). وكلمة [المصاحف] جاءت على الجمع في متن النسخة المحشّاة، وعلى الإفراد في المطبوع. وتحسن الإشارة إلى تعقّب ابن الجزري لذلك القول بعد نَقْلِه.

(٢) كذا، ولعلّه أراد: ما ظاهره.

(٣) كتابة غير واضحة. والمقصود من الجملة واضح، وهو أنّ الإجماع لم يقع على الرسم لأنّ أكثر الصحابة لا يعرف الخط والرسم.

(٤) في الأصل [لا]، ويبدو أنّ سقوط النون سبق قلم.

(٥) وقع في موضعها خرم، والمثبت هو الملائم للسياق.

(٦) غير واضح في الأصل، والمثبت تقدير بحسب ما يبدو من الكتابة ويلائم السياق.

مسعود ﷺ أخذ [...][(١)] مصحفه عن النبي ﷺ، ولكون [...][(٢)] غير متواترٍ لم يعدّ من القرآن، بل يعدّ من الشواذ، وكذا مصحف أبيّ بن كعب؛ لعدم تواتر جميعه، مع أنّه أحد من كتب المصحف العثماني من الأصحاب [...][(٣)]. هذا ما ظهر للفقير بتوفيق الله وعونه، وفوق كل ذي [علم عليم][(٤)].

[٧٤][(٥)]- (قوله: وكيف يصحّ إلخ) وقد ذكر في الكشاف ما يدلّ على هذا؛ حيث قال في أواخر سورة النساء في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]: (نصب على المدح؛ لبيان فضل الصلاة، وهو بابٌ واسعٌ، قد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد. ولا يُلتفَت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خطّ المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب[(٦)] ولم يعرف مذاهب العرب [وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغَبِيَ عليه أنّ السابقين الأولين - الذين مَثَلهم في التوراة ومَثَلهم في الإنجيل-كانوا أبعد [همّة في الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثُلْمَة ليسدها من بعدهم][(٧)]][(٨)].

---

(١) خرم في الأصل.

(٢) كلمات مخرومة في الأصل، والأقرب ممّا يبدو من بقاياها أنّها: (بعض ما في).

(٣) خرم في الأصل.

(٤) أصابها خرم في الأصل، والمثبت تقدير.

(٥) [و١٣٣/ ب]، تعليقًا على قول ابن الجزري - عند كلامه على ما نُسب إلى عثمان ﷺ (أرى في المصحف لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها)- (٤/ ١٠٨٥): (**وكيف يصحّ** أن يكون عثمان ﷺ يقول ذلك في مصحفٍ جُعِلَ للناس إمامًا يُقتدى به ثمّ يتركه لتقيمه العرب بألسنتها ويكون ذلك بإجماعٍ من الصحابة).

(٦) أي كتاب سيبويه.

(٧) ما بين المعقوفتين غير واضح في التصوير، والمثبَت من الكشاف.

(٨) الكشاف (٢/ ٥٣٨- ٥٣٩). وما بين المعكوفتين مُلحَق بالعلامة.

وقال القطب الرازي[١]: «رُوِيَ عن عثمان وعائشة ﷺ أنّهما قالا: «إنّ في المصحف لحنًا وسيقيمه العرب بألسنتها»، وعن عائشة ﷺ أنّها قالت لعروة: «يا بني هذا مما أخطأ فيه الكُتّاب». وهذا في غاية البعد؛ لأنّ القرآن منقولٌ بالتواتر عن رسول الله عن الله، فكيف يمكن نسبة الخطأ إليه.

وليس معنى قوله[٢] (من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة) أنّهم وجدوا ثُلَمًا فأصلحوها ولم يتركوا ثلمةً فيها، بل ما وجدوها أصلًا فيتركونها لمن بعدهم. كقوله:

على لَاحِبٍ لا يُهتَدى [بمناره[٣]][٤]

انتهى[٥].

وقال علاء الدين المشتهر ببهلوان[٦]: (قال: (وهذا في غاية البعد إلخ) وفيه نظرٌ؛ لأنهم لم ينسبوا الخطأ إلى القرآن، بل إلى كتّابه في المصحف، ولو قيل: (لأنّ تواترَ نصبِ (المقيمين) يردّه) لكان وجهًا)[٧]. يريد بقوله: (قال: وهذا...) القطبَ الرازيَّ.

---

(١) محمود – وقيل محمد– بن محمد الرازي، المعروف بالقطب التحتاني، أحد أئمة المعقول، وله حاشية على الكشاف للزمخشري. (ت٧٦٦هـ). ينظر: الدرر الكامنة (٤/ ٣٣٩).

(٢) أي قول صاحب الكشاف، وقد سبق نقله قريبًا.

(٣) غير ظاهر في التصوير، والمثبت من حاشية القطب.

(٤) البيت لامرئ القيس. واللاحب: هو في الأصل الطريق الذي لحبته الحوافر أي أثّرت فيه فصارت فيه آثار وطرائق بيّنة، ثم صار يستعمل لكل طريق بيّن وخفيّ. فالشاعر يصف طريقًا غير مسلوك فلم يُجعل فيه علم ولا منارٌ فيهتدى به (ينظر: ديوان امرئ القيس: ص٦٦). والشاهد: أن النفي في (لا يُهتدى بمناره) انصبّ على ذات المنار، وليس على صفته وحدها، فالمقصود نفي المنار بالكلية، لا إثباتُ منارٍ ونفيُ صفة الاهتداء به. فكذلك نفيُ صاحب الكشاف لترك الصحابة ثلمةً يسدّها من بعدهم، لا يقصد به إثباتُ ثلمةٍ ونفيُ صفة تركها لمن بعدهم، بل نفيُ الثلمة من الأصل.

(٥) حواشي الكشاف لقطب الدين الرازي [و١٩٤/ أ، بترقيم المخطوط].

(٦) العالم الفاضل علاء الدين علي بن محمد الشهير ببهلوان، كان مفسّرًا صنّف حاشية على تفسير الكشاف. ينظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (١/ ٤٣١).

(٧) حاشية بهلون على حاشية القطب على الكشاف [و٢١١/ ب].

[٧٥][(١)]- (قوله: ولم يأتِ المصاحف مختلفةً إلخ) أقول: إنّ هذا الكلام ليس بصحيح؛ لأن الاختلاف لقد[(٢)] وقع في المصاحف في غير وجوه القراءات، مثل حذف كلمة (هو) وإثباتها، وحذف واوٍ وإثباتها، وحذف أَلِفٍ وإثباتها، وغير ذلك. وقد اعترف بها المصنّف في أوائل هذا الكتاب.

[الحواشي على (باب الإدغام الصغير: فصل ذال (إذ))]

[٧٦][(٣)]- (قوله: والصفير): وهو السين والصاد والزاي، كما صرّح به في مخارج الحروف في ورقة ٥٤.

[الحواشي على (باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين)]

[٧٧][(٤)]- (قوله: وأجمعوا على أنّ ﴿مَرْضَاتِ﴾[الممتحنة: ١] و﴿مَرْضَات﴾ [البقرة: ٢٠٧] و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] مفتوح) أي أجمعوا على الفتح في مذهب ورش، بقرينة قوله[(٥)]: (وأمال ورش)، وإلّا فمذهب الكسائي على الإمالة فيهما[(٦)].

---

(١) [و١٣٣/ ب]، تعليقًا على قول ابن الجزري - عند كلامه على ما نُسب إلى عثمان ﷺ (أرى في المصحف لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها)- (٤/ ١٠٨٥- ١٠٨٦): (وأيضًا فإنّ عثمان ﷺ لم يأمر بكتابة مصحفٍ واحدٍ... فماذا يقول أصحاب هذا القول فيها؟ أيقولون إنّه رأى اللحن في جميعها متفقًا عليه فتركه لتقيمه العرب بألسنتها؟ أم رآه في بعضها؟ فإن قالوا: في بعضٍ دون بعض، فقد اعترفوا بصحّة البعض، ولم يذكر أحدٌ منهم ولا من غيرهم أنّ اللحن كان في مصحفٍ دون مصحفٍ، و**لم [تأت] المصاحف مختلفةً إلّا فيما هو من وجوه القراءات**، وليس ذلك بلحن). و[تأت] بالتاء في المطبوع، وبالياء في متن النسخة المحشّاة.

(٢) كذا. والأولى بدون اللام.

(٣) [و١٤٣/ ب]، تعليقًا على قول ابن الجزري في أول فصل ذال إذ (٤/ ١١٤٦): (اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهي حروف تجد **والصفير**).

(٤) [و١٥٨/ ب]، تعليقًا على قول ابن الجزري في فصل إمالة ورش من طريق الأزرق (٤/ ١٢٤٨): (وأجمعوا على أنّ ﴿مَرْضَاتِ﴾ و﴿مَرْضَات﴾ و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ مفتوحٌ، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا، من أجل أنّها واويّان).

(٥) أي قول ابن الجزري في أوّل الفصل (٤/ ١٢٤٣).

(٦) أمال الكسائي ﴿مَرْضَاتِ﴾ و﴿مَرْضَات﴾ من روايتي الدوري وأبي الحارث (النشر: ٤/ ١٢١٩)، وأمال ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ من رواية الدوري (النشر: ٤/ ١٢٢٢).

على أنّ قوله: (من أجل أنّها واويّان) مشكلٌ؛ لأنّه عدّ ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة:٨٥] و﴿مَّرۡضَىٰ﴾ [النساء: ٣٤] ممّا فيه الإمالة قبله[١]، مع أنّها واويّان. قال أبو شامة في الإبراز: (وأمّا ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ و﴿ٱلۡعُلۡيَا﴾[التوبة: ٤٠] فمالان؛ لأنه[٢] من باب فعلى، إلّا أنّها من ذوات الواو، ولم يرسما بالياء، فلا يمكن إدخالهما في قوله[٣]: (ذوات الياء)؛ فإنّها ليسا من ذوات الياء أصلًا ولا رسمًا، وإنّما هما منها إلحاقًا؛ فإنّ ألفهما تأنيث ترجع ياءً في التثنية والجمع)[٤] انتهى. وقد صرّح في المبهج بأنّ الياء ليس بشرطٍ في الإمالة فيما زاد على الثلاث[٥].

[الحواشي على (باب الوقف على مرسوم الخط)]

[٧٨][٦]- (قوله: وهو أربعة مواضع) أقول: **لا يقال:** إنّ ﴿مَرۡضَات﴾ وقعت في خمس مواضع[البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤، التحريم: ١]، والخامس: ﴿وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ﴾في الممتحنة[١]، **لأنّا نقول:** لم يُختلف في وقفه بالهاء والتاء؛ لوجود الياء بعد التاء، نعم وقع الاختلاف في إملاله[٧]، ولذلك عدّ صاحب المبهج إملال ﴿مَرۡضَات﴾ في خمسة مواضع[٨].

---

(١) ينظر النشر (٤/ ١٢٤٦).

(٢) في المطبوع من شرح أبي شامة: (لأنها).

(٣) أي قول الشاطبي الذي يشرحه أبو شامة.

(٤) ينظر: إبراز المعاني (٢/ ١١٦).

(٥) ينظر: المبهج (١/ ٣٠٩).

(٦) [و١٨٣/ أ]، تعليقًا على قول ابن الجزري عند ذكره لمذاهب القراء في الوقف على بعض الكلمات (٤/ ١٤٢٧): (وأمّا ﴿مَرۡضَات﴾ **وهو أربعة مواضع**، موضعان في البقرة وموضع في النساء وموضع في التحريم...).

(٧) (إملال): ينبغي أن تكون: إمالته.

(٨) ينظر: المبهج (١/ ٣١٢).

[الحواشي على (باب بيان إفراد القراءات وجمعها)]

[٧٩][(١)]- (قوله: في أوائل كتابنا إلخ) وذلك في الورقة الأربعة والعشرين، حيث قال: (كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة)[(٢)].

[٨٠][(٣)]- [من الأستاذين] أقول: الصواب: الأساتذة[(٤)].

[الحواشي على (باب فرش الحروف)]

[الحواشي على (ذكر اختلافهم في سورة البقرة)]

[٨١][(٥)]- أقول: إنّ ذكر الاتفاق في أمثال هذا الكتاب ليس على ما ينبغي، ولذا اعتُرض على الشاطبي في إيراده (باب اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل) بأنّ موضوع هذا الكتاب لبيان مواضع اختلاف القراء، لا لِما أجمعوا عليه؛ فإنّ ما أجمعوا عليه أكثر ممّا اختلفوا فيه، فذِكْرُ ما أجمعوا عليه يطول. وقال أبو شامة: (هذا الباب من عجيب التبويب في هذا الكتاب؛ فإنّه لم ينظم هذه القصيدة إلّا لبيان مواضع خلاف القرّاء، ولكن قد يَعْرِض في بعض المواضع ما يختلفوا فيه

---

(١) [و٢٠٥ (و١٩٥ مكرر بترقيم المخطوط)/ ب]، تعليقًا على قول ابن الجزري عند بيانه لمذاهب الشيوخ في كيفية الأخذ بالجمع (٥/ ١٥٨١): (وأما قول الأستاذ أبي الحسن علي بن عمر الأندلسي القيجاطي في قصيدته (التكملة المفيدة) التي أشرنا إليها **في أوائل كتابنا** ممّا رويناه من كتب القراءات...). ونقل ابن الجزري كلامًا طويلًا للقيجاطي في شروط الجمع بالحرف، وتعقّب بعض كلامه.

(٢) ينظر: النشر (٢/ ٢٤٧).

(٣) [و٢٠٦ (و١٩٦ مكرر بترقيم المخطوط)/ أ]، تعليقًا على قول ابن الجزري عند عند كلامه عن التزام تقديم بعض القراء أثناء الجمع (٥/ ١٥٨٥): (وأمّا رعاية الترتيب والتزام تقديمِ شخصٍ بعينه أو نحو ذلك: فلا يُشتَرط، بل الذين أدركناهم من **الأستاذين** الحذّاق المستحضرين، لا يعدّون الماهر إلّا من لا يلتزم تقديم شخصٍ بعينه).

(٤) ذُكِرَ جمع أستاذ على أستاذين (ينظر: شرح أدب الكاتب ١/ ٨٣).

(٥) [و٢٠٠/ أ، بترقيم المخطوط]، تعليقًا على قول ابن الجزري بعد أن ذكر الخلاف في ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩] (٥/ ١٥٩١): (**واتفقوا** على قراءة الحرف الأول هنا ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾وفي النساء كذلك؛ كراهية التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجّه إلى الله تعالى، فأخرج مخرج المفاعلة لذلك، والله أعلم).

وما يجمعوا[١] عليه والكلّ من بابٍ واحدٍ، فينصّ على المجموع عليه مبالغةً في البيان)[٢] انتهى. [وقال الجعبري: (هذا الكتاب موضوعٌ لمسائل الخلاف، فَذِكْر المتَّفَق عليه دخيلٌ فيه لأمرٍ ما)[٣] انتهى][٤].

ولذا قال صاحب هذا الكتاب: (ذكر اختلافهم)، ولم يذكر ما ذكره الشاطبي من باب الاتفاق في باب الإدغام، وكذا لم يذكره صاحب [التيسير][٥].

[٨٢][٦]- أقول: إنّ ابن مسعود وابن حيوة[٧] قرآ الحرف الأول: (يَخْدَعون)[٨]، فكيف يصحّ دعوة[٩] الاتفاق؟ اللهم إلّا أن يقال [...][١٠] اتفاق أرباب القراءات السبعة.

[٨٣][١١]- (قوله: وعلى ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]) أقول: قال في باب الوقف على الهمزة: (ومن المتوسط بغيره بعد ساكن أيضًا: مسألة: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة:

(١) كذا (يختلفوا) و(يجمعوا)، وفي المطبوع من إبراز المعاني (يختلفون) و(يجمعون).

(٢) إبراز المعاني (٢/ ٥٥). والنقل بتصرّف واختصار.

(٣) كنز المعاني (٢/ ٧٤٨) باختلافٍ يسير.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق.

(٥) كلمة أصابتها رطوبة، والمثبت تقدير بحسب ما يظهر منها.

(٦) [و٢٠٠/ أ، بترقيم المخطوط]، تعليقًا على قول ابن الجزري بعد أن ذكر الخلاف في ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩](٥/ ١٥٩١): (**واتفقوا** على قراءة الحرف الأول هنا ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ وفي النساء كذلك؛ كراهية التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجّه إلى الله تعالى، فأخرج مخرج المفاعلة لذلك، والله أعلم).

(٧) كذا، وهو أبو حيوة شريح بن يزيد.

(٨) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (١/ ٩١).

(٩) كذا، وينبغي أن تكون: (دعوى)، من الادّعاء.

(١٠) كلمة درست حروفها أو طمست، والمقصود واضح، وقد تكون (يريد) أو (المراد).

(١١) [و٢٠٠/ ب، بترقيم المخطوط]، تعليقًا على قول ابن الجزري حين أشار في فرش سورة البقرة (٥/ ١٥٩٢) إلى أنّه تقدّم في باب الوقف على الهمز بيان مذهب حمزة في الوقف على ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ من طريق العراقيين وغيرهم.

١٤]، وذكر فيه خمسة أوجه: أحدها: التحقيق مع عدم السكت، وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي أيضًا، وبه قرأ صاحبُ المبهج على شيخه أبي الفضل وصاحبُ التجريد على شيخه عبد الباقي [في][(١)] رواية خلّاد، والثالث: النقل، وهو مذهب أكثر العراقيين، والرابع: الإدغام، وهو جائزٌ من طرق أكثرهم كما قدّمنا من مذاهبهم، والخامس التسهيل بينَ بينَ، على ما ذكره أبو العلاء الحافظ، وهو ضعيفٌ)[(٢)]. انتهى.

أقول: إنّ الوجه الثالث يشكل بما ذكره في باب النقل من شرطه له؛ حيث قال: (بشرط أن يكون آخرَ كلمةٍ، وأن يكون غيرَ حرفِ مدّ، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى، سواءٌ كان ذلك الساكن تنوينًا أو لام تعريفٍ أو غير ذلك)[(٣)]، ثمّ قال: (فإن كان الساكن حرف مدٍّ: تَرَكه[(٤)] على أصله المقرّر في باب المدّ والقصر، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[البقرة: ٢١] ﴿وَإِنَّآ إِن﴾[البقرة: ٧٠] ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾[الذاريات: ٢١] و﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[البقرة: ١٤])[(٥)]. انتهى. ولا شكّ أنّ شرط النقل لم يوجد في ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، فيُشْكِل.

[٨٤][(٦)]- (قوله: من أرنا إلخ): اعلم أنّ (أرنا): في البقرة أوّلًا[١٢٨] والذي فيها ثانيًا[٢٦٠]، و﴿أَرِنَا ٱللَّهَ﴾ في النساء[١٥٣]، و﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ﴾ في الأعراف[١٤٣]، و﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ في حم السجدة[٢٩]، وتسمّى فصّلت أيضًا.

---

(١) زيادة من النشر، ليستقيم بها الكلام.

(٢) النشر (٤/ ١١٤١- ١١٤٢).

(٣) النشر (٣/ ٩٨٠).

(٤) الضمير يرجع إلى ورش. ومن ههنا قد يظهر حلّ الإشكال الذي أورده المحشّي ﷺ.

(٥) النشر (٣/ ٩٨١).

(٦) [و٢٠٤/ ب، بترقيم المخطوط]، تعليقًا على قول ابن الجزري (٥/ ١٦١٨): (واختلفوا في الراء من ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، و﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾

واعترض الزجّاج[١] على قراءة ابن كثير[٢]، وتبعه الكشاف[٣] والقاضي[٤]، ولكن دَفَعَه الزجاجيّ[٥] والفاضل اليمني[٦] في حاشية الكشاف[٧]، وكذا دفعه

[النساء: ١٥٣]، و ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ في فصلت[٢٩]) ثم ذكر للقراء فيها الإسكان واختلاس الكسر وإشباعه. ويبدو أنّ الغرض من تعليق المحشّي ﷺ هو نسبة الكلمات إلى سورها.

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج، من علماء العربية. (ت٣١١هـ). ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤١١).

(٢) قراءة ابن كثير: بإسكان الراء في المواضع الخمسة، ووافقه يعقوب، وكذلك أبو عمرو بخلافٍ عنه، ووافقه في موضع فصلت فقط ابنُ ذكوان وشعبة، وكذلك هشام بخلفٍ عنه. ينظر: النشر (٥/ ١٦١٨).
وينظر كلام الزجّاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٠٩)، حيث قال: (الكسرة دليل الهمزة، فحذفها قبيح، وهو جائز على بُعده؛ لأن الكسر والضم إنما يحذف على جهة الاستثقال).

(٣) ينظر: الكشاف (١/ ٣٥٤).

(٤) القاضي هو ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، صاحب التفسير والمنهاج في أصول الفقه وغيرها. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧).
وينظر كلام البيضاوي في تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٠٦).

(٥) كتاب الزجاجي مفقود كما سبقت الإشارة إليه، ونقل ولي الدين كلامه في كتابه الفرقان [و٦٤/ أ]، وعبارته: (وقال الزجّاجي: (عين الفعل ساقطة من هذا البناء بإجماع العرب، وسقطت لام الفعل للجزم، فوجب إسكان الراء على الأصل على قراءة ابن كثير، كما قال الشاعر:

أزنا إداوة عبد الله نملؤها *** من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا).

(٦) يحيى بن القاسم بن عمر بن علي العلوي الحسني اليماني الصنعاني، من العلماء الأكابر، برع في علوم كثيرة وأكثر الاشتغال بتفسير الكشاف للزمخشري. يشير إليه المتأخرون بالفاضل اليمني والفاضل العلوي. ولد سنة (٦٨٠هـ) وكان حيًّا سنة (٧٤٩هـ). ينظر: البدر الطالع للشوكاني (٢/ ٣٤٠).

(٧) وضع الفاضل اليمني حاشيتين على الكشاف: إحداهما: تحفة الأشراف، والثانية: درر الأصداف، ولم أجد له كلامًا عن هذه المسألة فيما وقفت عليه من نسخ (تحفة الأشراف)، ولم يتيسّر لي الوقوف على (درر الأصداف). وقد نقل ولي الدين عبارته في الفرقان [و٦٤/ أ]، فقال: (وقال الفاضل اليمني في قوله [أي في قول الزمخشري]: (وقد استرذلت [تتمة كلام الزمخشري: لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجحاف]): (فيه نظر؛ لأنّ الكسرة وإن كانت منقولة لكن نقلها لازم، فصارت كأنها أصلٌ في الحرف الذي نقلت إليه، فجاز تخفيفًا، على أن ابن كثير وعمرو[كذا] بن عبد العزيز وقتادة قرأوا في جميع القرآن (وأرنا) بسكون الراء).

الفاسي في شرح الشاطبية[١]، ونقله عنه الجعبري[٢]، ولقد فصّلنا الكلام فيما علّقناه على تفسير القاضي في القراءات، فليراجع إليه في سورة البقرة[٣].

[الحواشي على فرش (سورة آل عمران)]

[٨٥][٤]- (قوله: غلط): أقول: إنّ الحكم بكون قول ابن مهران[٥] غلط: غلطٌ فاحشٌ؛ وذلك [لأن][٦] قول ابن مهران مبنيٌّ على القراءات السبع المتواترة[٧]، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ليس من الأئمة السبعة، بل من العشر على قولٍ.

[الحواشي على فرش (سورة التوبة)]

[٨٦][٨]- (قوله: فيها) أي في أوائل البقرة، وبيّن فيها أنّ أبا جعفر يزيد القعقاع ذهب إلى أن سين (عسرة) مضمومة[٩]، وهو من أصحاب العشرة عند الجعبريّ، كما نصّ عليه في النهج وتبعه صاحب النشر، بخلاف صاحب المبهج؛ لأنّه لم يعدّه من أرباب العشرة.

---

(١) ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي (٢/ ٨٦)

(٢) ينظر: كنز المعاني للجعبري (٣/ ١١٧٧).

(٣) ينظر: الفرقان في قراءات القرآن [و٦٤/ أ].

(٤) [و٢٠٩/ ب، بترقيم المخطوط]، تعليقًا على قول ابن الجزري - بعد أن ذكر كسر الهمزة لنافع وأبي جعفر في ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٩]- (٥/ ١٦٥٢): (وقول ابن مهران: (الكسر لنافعٍ وحده) غلطٌ).

(٥) أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، من أئمة القراءات. (ت٣٨١هـ). ينظر: غاية النهاية (١٩٧).

(٦) في الأصل بدون نون، وهو من سهو القلم.

(٧) بل يروي ابن مهران في كتابيه الغاية والمبسوط عن القراء العشرة، ومنهم أبو جعفر. فتغليط المحشّي ﷺ لابن الجزري سهوٌ.

(٨) [و٢٢١/ ب، بترقيم المخطوط]، تعليقًا على قول ابن الجزري (٥/ ١٧٢٧): (وتَقدّم ﴿إِبۡرَٰهَٰمَ﴾ [التوبة: ١١٤] في البقرة لابن عامر، وتَقدّم ﴿سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧] فيها عند ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧]).

(٩) ينظر: النشر (٥/ ١٦٠٦- ١٦٠٧).

[الحواشي على فرش (سورة يونس عليه السلام)]

[٨٧][(١)]- (قوله: واتفقوا على رفع الحرفين) أقول: إنّ الأعمش قرأ بنصب الحرفين في سبأ، كما ذكره الزجاجيّ في سبأ، وإن قصر على الرفع فيه فيما ذكره في سورة يونس. واعترض النحاس على من قصر على الرفع في سبأ[(٢)]. اللهم[(٣)] أن يقال: إنّ المراد بالاتفاق: اتفاق أرباب العشرة، وإنْ[(٤)] عدّ صاحبُ المبهج الأعمشَ من متمّمة العشرة[(٥)].

[الحواشي على (باب التكبير: الفصل الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به وسببه)]

[٨٨][(٦)]- أقول: الصواب: في (التجويد)، وقيل: في (التحديد). ولكن ديباجة ذلك الكتاب تدلّ على أنّه (تجويد) لا (تجريد) ولا (تحديد)[(٧)]. فاحفظ هذا.

---

(١) [و٢٢٢/ ب، بترقيم المخطوط]، تعليقًا على قول ابن الجزري - بعد أن ذكر الخلاف بين الرفع والنصب في (ولا أصغر، ولا أكبر)[يونس: ٦١]- (٥/ ١٧٣٦): (**واتفقوا على رفع الحرفين** في سبأ [٣]).

(٢) أي اعترض النحاس على من زعم من النحويين أنّ الذي في سبأ لا يجوز فيه إلّا الرفع. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (ص٤١١).

(٣) تقتضي العبارة زيادة (إلا) هنا، ولعل سقوطها سبق قلم.

(٤) (إن): وصْلية وليست شرطية.

(٥) المعهود من الاتفاق فيما يذكره مصنّفو كتب القراءات: هو اتفاق من يحكي الكتاب قراءتهم حسب طرقه، كما قال مكي بن أبي طالب في التبصرة (ص٦١): (إذا قلتُ: "أجمع القراء"، أو "لا اختلاف بينهم في كذا"، أو أتيت بلفظٍ عامٍّ: فإنّما نريد به من ذكرته في هذا الكتاب فيما رويت عنهم).

(٦) [و٢٦٤/ أ، بترقيم المخطوط]، تعليقًا على قول ابن الجزري - بعد أن ذكر وجه وصل التكبير بآخر السورة والقطع عليه ووصل البسملة بأول السورة- (٥/ ٢٠٢٠): (ونصّ عليه الداني في التيسير، ولم يذكر في مفرداته سواه، وهو أحد اختياريه، نصّ على ذلك في جامع البيان، ونصّ عليه في **(التجريد)** أيضًا).

(٧) لعلّ مراده ما جاء في خطبة كتاب الداني: (أما بعد: فقد حداني ما رأيته من إهمال قراء عصرنا ومقرئي دهرنا **تجويد التلاوة وتحقيق القراءاة**...) (التحديد للداني، ص٦٦). وتحسن الإشارة إلى أن نسخة كتاب الداني التي في مكتبة جار الله قد جاء عنوانها: (كتاب تجويد التلاوة وتحقيق القراءة تصنيف الشيخ الكامل

وذكر في النشر في كلّ موضع ثانيهما[1].

[نهاية النصّ المحقّق]

الحافظ أبي عمرو الداني...)، وحاول أحدهم تعديل (تجويد) إلى (تجريد) وعلق: (تجريد، بيان صح، كذا في الجعبري والنشر)، وعلّق جار الله في جانب العنوان: (يدلّ ما في ديباجة هذا الكتاب على أنّ (التجويد) بالجيم والواو، لا بالراء. وما ذكر في آخر شرح الشاطبي للجعبري يدلّ على أنّه (تحديد التلاوة) بالحاء المهملة والدال. أبو عبد الله ولي الدين جار الله) (مخطوط مكتبة جار الله، رقم ٢٣، [و٨٢/ أ]). وينظر تحقيق غانم قدوري الحمد لعنوان الكتاب في مقدمة تحقيقه للتحديد (ص٥٣- ٥٥).

(١) أي سمّاه في النشر بالتجريد. وهو ثاني الأسماء الثلاثة التي ذكرها المحشّي.

فهرس المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ.

٢. **إعراب القراءات الشواذ**، أبو البقاء العُكْبَري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٣. **إعراب القرآن**، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٤. **الأعلام** (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي، ط١٥، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

٥. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصَبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط١، المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٩هـ.

٦. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.

٧. **إيضاح الوقف والابتداء**، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: محيي الدين حميد عبد الرحمن رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ.

٨. **الإيضاح في القراءات**، أحمد بن أبي عمر الأندرابي، تحقيق: خالد أبو الجود، ط١، مصر: دار اللؤلؤة، ١٤٤٢هـ.

٩. **بحر الجوامع في شرح القصيدة المسمّاة بالطاهرة**، محمد بن أحمد بن خليفة، من أول الكتاب إلى نهاية سورة أم القرآن، دراسة وتحقيق: هاشم بن محمد بن أحمد بالخير، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٥هـ.

١٠. **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، اعتنى به: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، ٢٠١٠م.

١١. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي الشوكاني، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

١٢. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤هـ.
١٣. **التبصرة في القراءات السبع**، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد خالد شكري ومحمد الدسوقي أمين كحيلة، ط١، القاهرة: دار السلام، ١٤٤٠هـ.
١٤. **تحرير قول الإمام ابن الجزري في اشتراط التواتر لقبول القراءة وفي تواتر القراءات العشر**، رضوان بن رفعت البكري، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد ٢٠٠، الجزء ١، السنة ١٤٤٣هـ، ص٤٠- ٩٤.
١٥. **التعيين في شرح الأربعين**، نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطُّوْفي الحنبلي، تحقيق: أحمد حاج عثمان، ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ومكة المكرمة: المكتبة المكيّة، ١٤١٩هـ.
١٦. **تفسير الفخر الرازي** (المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، فخر الدين محمد بن الخطيب ضياء الدين عمر الرازي، ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ.
١٧. **التقرير والتحبير** (شرح التحرير لابن الهمام في أصول الفقه)، ابن أمير الحاج الحلبي، ضبط وتصحيح: عبد الله محمود محمد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
١٨. **التلخيص في تفسير القرآن العزيز**، أبو العباس أحمد بن يوسف الكَوَاشي. تحقيق: عماد قدري العياضي، ط١، الإمارات العربية المتحدة: دار البشير، ولبنان: دار ابن حزم، ١٤٤٠هـ.
١٩. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الجيزة: دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٠. **جامع البيان في القراءات السبع**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عبد المهيمن عبد السلام الطحان وطلحة محمد توفيق وسامي عمر إبراهيم وخالد علي الغامدي، جامعة الشارقة: الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٢١. **جامع القراءات**، أبو بكر محمد بن أحمد بن الهيثم الروذباري، تحقيق: حنان بنت عبد الكريم العنزي، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة: المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٨هـ.
٢٢. **حاشية الكشاف**، علاء الدين بهلوان، مخطوط، إسطنبول: مكتبة جار الله، رقم (٢١٥).

٢٣. **حقيقة القولين لأبي حامد الغزالي**، دراسة وتحقيق: د. مسلّم بن محمد الدوسري، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٣، السنة ١٤٢٩هـ، ص٢١١- ٣٧٤.
٢٤. **الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز**، عبد الغني النابلسي، تقديم وإعداد: أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر، ١٩٨٦م.
٢٥. **حمص منذ الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية العصر الأموي**، مهند نايف مصطفى الدعجة، ط١، دمشق: دار مؤسسة رسلان، ٢٠٠٩.
٢٦. **حواشي الكشاف**، قطب الدين الرازي، مخطوط، إسطنبول: مكتبة راغب باشا، رقم (١٧٢).
٢٧. **خزانة المفتين**، حسين بن محمد السمناقي، مخطوط، إسطنبول: مكتبة أسعد أفندي، رقم (٦٧٦).
٢٨. **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٦م.
٢٩. **خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث**، أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن خليل الجعبري، تحقيق: إبراهيم بن نجم الدين المراغي، ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ.
٣٠. **الدارس في تاريخ المدارس**، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.
٣١. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تصحيح: سالم الكرنكوي الألماني، بيروت: دار الجيل، ١٤١٤هـ.
٣٢. **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلى، ترجمة: صالح سعداوي، د.ط، إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (إرسيكا)، ١٩٩٩م.
٣٣. **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، ١٩٩٠م.
٣٤. **السبعة في القراءات**، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، ط٤، ٢٠١٠م.

٣٥. **رسالة الخل الناصح في حل المشكل الواضح**، برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق: السيد عبد الغني مبروك الطنطاوي، ط١، الجيزة: دار طغراء، ١٤٤١هـ.

٣٦. **سنن سعيد بن منصور**، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، ط١، الرياض: دار الصميعي، ١٤١٤هـ.

٣٧. **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

٣٨. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، أبو القاسم النويري، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، ط١، طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤٢٥هـ.

٣٩. **الصحائف الإلهية**، شمس الدين السمرقندي، مخطوط، إسطنبول: المكتبة السليمانية- مجموعة جار الله ولي الدين (رقم ١٢٤٧).

٤٠. **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ط١، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٢٣هـ.

٤١. **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

٤٢. **طبقات المفسرين**، الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط١، ١٤١٧هـ، مكتبة العلوم والحكم، السعودية.

٤٣. **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**: أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار، تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، ط١، جدة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، ١٤١٤هـ.

٤٤. **غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية**، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله، دار اللؤلؤة: القاهرة، ط١، ١٤٣٨هـ.

٤٥. **الغاية في القراءات العشر**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: محمد غياث الجنباز، ط٢، الرياض: دار الشواف، ١٤١١هـ.

٤٦. **الفتاوى الولوالجية**، أبو الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة الولوالجي، تحقيق: مقداد بن موسى فريوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

٤٧. **الفرقان في قراءات القرآن**، أبو عبد الله ولي الدين بن مصطفى القسطنطيني الحنفي الملقّب بجار الله الرومي، من أول الكتاب إلى نهاية الآية الخامسة من سورة البقرة، دراسة وتحقيق: أحمد محمد فريد شوقي، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤٣هـ.

٤٨. **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**، أبو بكر ابن العربي المعافري، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.

٤٩. **القصيدة الطاهرة في القراءات العشر**، فخر الدين طاهر بن عرب الأصفهاني، تحقيق: يوسف الدُّلَيمي، ط١، جدة: دار المنهاج، ١٤٤١هـ.

٥٠. **الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**، أبو بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، تحقيق: عبد العزيز حميد الجهني، ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٦هـ.

٥١. **كتاب المصاحف**، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني المعروف بابن أبي داود، تحقيق: محب الدين سبحان واعظ، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٢٣هـ.

٥٢. **الكشاف عن حقائق التنزيل**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: ماهر أديب حبّوش، مكتبة الإرشاد ودار اللباب: إسطنبول، ط١، ١٤٤٢هـ.

٥٣. **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة** (شرح الفاسي على الشاطبية)، أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، تحقيق: عبد الرازق بن على موسى، الرياض: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٣١هـ.

٥٤. **لسان العرب**، جمال الدين ابن منظور، ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.

٥٥. **المبسوط في القراءات العشر**، أحمد بن الحسين ابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، د.ط، دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ت.

٥٦. **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي**: أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، ط١، القاهرة: دار عباد الرحمن، وبيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٣هـ.

٥٧. **المجتبى (المعروف بالسنن الصغرى)**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات- دار التأصيل، ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٣هـ.

٥٨. **المُجيد في إعراب القرآن المَجيد**، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السَّفاقِسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ.

٥٩. **المرشد الوجيز**، مكتبة الإمام الذهبي- الكويت، تحقيق: وليد مساعد الطبطبائي، ط٢، ١٤١٤هـ.

٦٠. **المسند**، إسحاق بن إبراهيم بن راهويه المروزي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات- دار التأصيل، القاهرة: دار التأصيل ط١، ١٤٣٧هـ.

٦١. **المصنَّف**، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات- دار التأصيل، ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٦هـ.

٦٢. **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح شلبي، ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٦٣. **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، س. موستراس، ترجمة: عصام محمد الشحادات، ط١، قبرص: الـجَفّان والجابي، وبيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ.

٦٤. **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، القاهرة: مكتبة ابن تيميّة.

٦٥. **معجم دمشق التاريخي** للأماكن والأحياء والـمُشَيّدات ومواقعها وتاريخها كما وردت في نصوص المؤرّخين، قتيبة الشهابي، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٩م.

٦٦. **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: بشير بن حسن الحميري، ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٧ه.

٦٧. **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: علي العمران، ط١، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤١٩هـ.

٦٨. **المواعظ والاعتبار بذكر الخِطَط والآثار** (المعروف بالخِطَط المقريزية)، أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٦٩. **النشر في القراءات العشر**، أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري، دراسة وتحقيق: السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة، (د. ط)، ١٤٣٥هـ.

٧٠. **ولي الدين جار الله وبرنامج قراءاته**، تحقيق وتعليق وتقديم: أحمد عبد المجيد هريدي، مجلة حوليات إسلامية، العدد ١٦، السنة ١٩٨٠م، ص١ – ٥٧.

المراجع الأجنبية:

1. *Osmanlı Müellifleri, Bursalı Mehmed Tâhir, translated by A. Fikri Yavuz and Ismail Özen, Istanbul: Meral Yayınevi.*
2. *Efe, Seyfullah. "Cârullah Efendi'nin Kıraat Notları". Osmanlı Kitap Kültürü: Cârullah Efendi Kütüphanesi ve Derkenar Notları. Ed. B. Açıl. 163-181. İlem: Istanbul, 2nd edition, 2020.*
3. *Onuş, Muhammed Usame. "Bir Osmanlı Âlimi Veliyyüddin Cârullah Efendi'nin Terceme-i Hâli". Osmanlı Kitap Kültürü: Cârullah Efendi Kütüphanesi ve Derkenar Notları. Ed. B. Açıl. 7-38. İlem: Istanbul, 2nd edition, 2020.*
4. *Kalaycı, Mehmet. Veliyyüddîn Cârullah Efendi'nin (ö. 1151/1738) 'Terceme-i Hâli'ne Bir Katkı. İslam Tetkikleri Dergisi-Journal of Islamic Review, 1/11, (2021): 357-388.*

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢٨٩
المقدمة	٢٩٠
أهمية الموضوع	٢٩٠
الدراسات السابقة	٢٩١
خطة البحث	٢٩٢
منهج البحث والتحقيق	٢٩٣
القسم الأول: دراسة الحواشي	٢٩٥
المبحث الأول: التعريف بولي الدين جار الله	٢٩٥
المطلب الأول: حياته	٢٩٥
المطلب الثاني: آثاره وعنايته بعلم القراءات	٢٩٨
المبحث الثاني: دراسة الحواشي	٣٠١
المطلب الأول: عنوان الحواشي ونسبتها إلى ولي الدين	٣٠١
المطلب الثاني: زمن وضع الحواشي	٣٠١
المطلب الثالث: منهج ولي الدين في الحواشي	٣٠٢
المطلب الرابع: مصادر ولي الدين في الحواشي	٣٠٦
المطلب الخامس: من أبرز آراء ولي الدين في الحواشي	٣٠٧
المطلب السادس: وصف النسخة الخطية	٣٠٩
القسم الثاني: النصّ المحقّق **[الحواشي المعلّقة على مقدمة كتاب النشر]**	٣١٤
فهرس المصادر والمراجع	٣٧٥
فهرس الموضوعات	٣٨٢